صبرى العسكرى

خمسون عاماً بين الأدب والمحاماة

حوار : إبراهيم عبد العزيز

الناشر : ٢٠٠٠ للثقافة والنشر

توزيع : الدار المصرية اللبنانية

بيانات الفهرسة أثناء النشر
(الإدارة المركزية لدار الكتب)
عبد العزيز ، إبراهيم
صبرى العسكرى خمسون عاما بين الأدب
والمحاماة / حوار إبراهيم عبد العزيز :
. ـ ط 1. ـ القاهرة : 2000 للثقافة والنشر، 2006 .
140 ص ؛ 21 سم .
1- أ - العسكرى، صبرى
2- الأدباء العرب
3- المحامون
928.1

الناشر: 2000 للثقافة والنشر
2 ش قصر النيل- القاهرة
تليفون : 3913125 - 3924125

الموزع الوحيد :
الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت ـ تليفون: 3910250
فاكس: 3909618 – ص.ب 2022 ـ القاهرة
e-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

طبع: آمون ـ تليفون: 7944315 - 7944356
رقم الإيداع: 11811 / 2006

الطبعة الأولى: جمادى الآخر 1427هـ ـ يوليو 2006 م .

صبرى العسكرى

خمسون عاماً بين الأدب والمحاماة

حوار : إبراهيم عبد العزيز

الناشر
2000
للثقافة والنشر

نُشر هذا الكتاب على حلقات بمجلة « نصف الدنيا » الأعداد ٢٣ و٣٠ مايو و ٦ يونيو ٢٠٠٤ وبجريدة « القاهرة » الأسبوعية الأعداد ٢٩ مارس و ٢٦ إبريل و ١٠ مايو ٢٠٠٥ .

الغلاف : الفنان ماهر داود
تصوير : الفنان أنطون ألبير

- أول الغيث قطرة
- المحاماة مهنة المبادئ لا الإثراء
- مواقف وطرائف فى المحكمة
- جماعة الصلح خير :

ماجدة / محمد جـلال / كمـال نشـأت / محمود السعدنى / صالح جودت / فاطمة رشدى / سعد مكاوى / يوسف إدريـس / عبد المحسن أبو النور/ محمد عبد السلام/ مصطفى محرم / عبـد العزيـز شـرف / محمود الحدينى / جمال الغيطانى / وحيد حامد / محمد نوح .

- ضرائب الأدباء
- الأديب المنتحر
- الوجه الآخر لمحاكمة شهرزاد
- توفيق الحكيم وطبيعة الوردة البلدى !
- وجاء دور الشيخ الشعراوى !



مقـــدمة

صبرى العسكرى (٢ ديسمبر ١٩٣٠) .

اسم يعرفه كل الأدباء ، إن لم يقصده أحدهم فى مشكلة قانونية فهو صديق للجميع ؛ فضلاً عن أنه كان مستشاراً قانونيـاً لاتحـاد كُتّاب مصر على مدى عشر سنوات مضت ؛ ثم أصبح مستشـاراً قانونياً لاتحاد الناشرين المصريين حتى الآن . كما أن أكثر قضاياه تنتهى قبل أن تبدأ وإذا بدأت لا تكتمل ، وإذا اكتملت فالنتيجة فـى جميع الأحوال واحدة – وهى أن الصلح خير . نصيحة يقدمها فى العادة لكل المتقاضين : " الخسارة المحسوبة أفضل من مكسب فى علم الغيب ؛ خاصة وأن التقاضى ليس رحلة ممتعـة " وإذا كـان لا مفر من الوصول بالمنازعة إلى ساحة القضاء ، فـإن صـبرى العسكرى لم يكن يضيع فرصة تواتيه لعدم الاستمرار فى النزاع ؛ عن قناعة دائمة بأن لكل مشكلة حل بالتى هى أحسـن : المـودة والمعروف ! وصبرى العسكرى ليس مجرد محام للأدباء يعرفونه ويثقون به كناصح أمين ، بل إنه واحد منهم عرف طريـق الأدب منذ أن كان طالباً بمدينة دمنهور، التى كانت ككـل الأقـاليم فـى النصف الأول من القرن العشرين معملاً لتفريخ الأدباء ، يشتهرون

بعدها فى القاهرة وتصبح أسماؤهم ملء السمع والبصر . وكانــت البيئات الأدبية فى القرى ومدن الأقاليم تعتبر فترة تدريب غنيــة ؛ وكان باستطاعة كل موهوب أن يبعث بإنتاجه من قريته أو مدينته النائية إلى القاهرة فتتلقاه بالرعاية والترحيــب ؛ فالقيمــة كانــت للمكتوب بصرف النظر عن الكاتب سواء كان من أبناء الباشــوات أو من أبنــاء الفلاحين ، ومن هنا كانت مصر تموج بحركة أدبية وثقافية وفنية عامرة ، وباعتبار صبرى العسكرى شاهداً على تلك المرحلة ، فإنه يحدثنا عن بداية علاقته بالأدب والتى جعلته محامياً للأدباء وشاهداً على مشكلاتهم لرحلة طالت لأكثر من نصف قرن . عرف خلالها – وعن قرب – توفيق الحكــيم ويوســف إدريــس ونجيب محفوظ وجلال العشرى ونعمان عاشور وأنيس منصــور ونزار قبــانى وكامل التلمسانى وثروت أباظة وعلــى الزرقــانى وعبد العزيز شرف ومحمد جلال وجمال الغيطانى ومحمــد نــوح والمطربة ملك وفاطمة رشدى وماجدة .. وأسماء أخــرى ســيأتى الحديث عنها مرتبطة بقضية أو موقف ؛ وكانت بداية رحلة الأدب – التى سبقت المحاماة – من مقهى عبد المعطى المسيرى صاحب الشهرة الأدبية ؛ حيث استطاع أن يرفع اسمه واسم المقهى عاليــاً فى عالم الأدب إلى حد أنه ارتبط بعلاقة أدبية مــع عميــد الأدب العربى طه حسين ، جعلت من مقهى " المسيرى " منطلقاً لأســماء

صارت نجوماً فى سماء القـــاهرة ، نذكر منها على ســـبيل المثال لا الحصر : أمين يوسف غراب ، أحمد محرم ، فتحـــى ســـعيد ، إسماعيل الحبروك ، عبد الفتاح الفيشاوى ، فاروق جويدة ، علـــى شلش ، إبراهيم نجا ، محمد صـــدقى ، عبد الوهـــاب المســـيرى ، عبد القادر حميده ، أنطون ألبير ، حامد الأطمس .

وكان مقهى المسيرى عنواناً على فـــوران الحركـــة الأدبيـــة بدمنهور . ولعل جوها الممطر شتاءً كان السبب فى انتشار الندوات الأدبية فى المقاهى والنوادى الاجتماعية وفـــى البيـــوت : مقهـــى المسيرى يجتمع فيها الأدباء على مرأى ومسمع من لاعبى الطاولة والمستمتعين بوقت الفراغ ، وندوة حمدى النعناعى فى " منـــدرة " منزله يتردد عليها شعراء العامية وهواة القراءة والكتابة ؛ وعـــادة كانت أقرب ما تكون إلى الكتابات الخاصة ، التى تستهدف مجـــرد الاستمتاع بالثقافة للثقافة . أما المسرحيات فقد كانت تُختـــار مـــن المسرحيات المعروفة مصـــرياً أو عالمياً أو التى يقـــوم بتأليفهـــا عبد المعطى معيطى صاحـــب مدرسة السعدية الابتدائية – وكـــان يستأجر للعرض ليلة أو ليلتين من الخواجة جورج المستأجر الدائم لسينما ومسرح البلدية ، ويجند للعرض مدرسى ومدرسات وطلبـــة المدرسة ، ويقوم بنفسه بإخراج المسرحيات وبدور الملقن من وراء الكمبوشة ؛ فضلاً عن العروض التى كان يقيمها نادى الموظفين ،

ويمثل فيها عدد من أعضائه ومن بينهم أمين يوسف غراب ؛ وقـد ينضم لهم نجم أو نجمة - وربما أكثـر - مـن نجـوم المسـرح القاهرى. وكثيراً ما كان يحدث من فترة لأخرى أن تفد على المدينة فرق التمثيل والغناء القاهرية مثل : فرقة رمسيس بقيـادة يوسـف وهبى ، وفرقة فاطمة رشدى ، التى كانت تخصص مقاعد للطلبـة بتذاكر مخفضة ، ونجاة على التى كانت تغنى على المسـرح دون "ميكروفون" ويسمعها الجميع . وكانت العروض تقدم فى مسـرح البلدية المبنى على طراز الأوبرا - على أصـغر . إنهـا رحلـة صبرى العسكرى لأكثر من خمسين سنة ، يرويهـا لنـا كشـاهد ومشارك وهو ما يكسب رحلته أهمية خاصة ، هذا فضلاً عن أنـه يقدم تجربته من خلال وثائق وملفات العصر ، الذى كان واحداً من فرسانه ، وشاهداً من شهوده .

إبراهيم عبد العزيز

أول الغيث قطرة !

• سألت صبرى العسكرى : كيف بدأت تجربتك الإبداعية ؟

– بدأت بكتابة القصة القصيرة بقصة عنوانها " صـــداقة " حينما كنت فى قريتنا الصغيرة ، التى تقع فى منتصف المسافة بين مدينتى شبراخيت ودمنهور ، وأرسلتها بالبريد إلى جريدة "صوت الأمة " فى آخر صيف ١٩٤٨ ، وكانت المفاجـــأة أن أجدها منشورة ؛ ودفعنى ذلك إلى مداومة الكتابة لتلك الجريدة ولغيرها من الصحف والمجلات التى كانت تهتم بنشر القصص القصيرة . وبقيت على ذلك الحال . وقد بهرنى أن أقرأ اسمى بين أسماء الكُتّاب المعروفين مثل : محمود تيمور بك ، سلامة موسى ، عباس حافظ ، قدرى قلعجى ، جميلة العلايلى ، أمين سلامة .. وآخرين .

• **ليتنا نتعرف على تلك الصحف التى نشرت فيها فى بــواكير اتصالك بالأدب ؟**

– أذكر أننى نشرت فى الصحف اليومية : صــوت الأمــة ، الكتلة، الزمان ، وفى المجلات الأسبوعية : النداء ، الفن ، القصة ، روايات الأسبوع ، الصباح ، كلمة ونصف، العزيمة ، الاستوديو ، ومجلة الدنيا السورية لصاحبها عبد الغنى العطرى . والطريف فى ذلك الزمن أن الصحف السياسية مثل " الكتلة " – الناطقــة باســم الحزب الذى شكله مكرم عبيد باشا بعد أن انشق على الوفد – كانت تشكو من ضيق ذات اليد ؛ ولكى تواصل الصــدور فــى الميعــاد كانت تحتفظ بالمواد الأدبية مصفوفة لتعيد نشرها إذا ما حدث عجز فى المادة التحريرية ، وذلك ما حدث معــى أكثــر مــن مــرة ! والطريف أيضاً أننى كنت أنشر باسم مستعار " صفية فريد " مــن سنة ٥٠ حتى ١٩٥٣ ، ولم يكن صــاحب الجريــدة أو محررهــا المسئول معنياً إلا بالعمل الأدبى المطلوب نشره ، ومن ثم لم يكــن أحد يهتم بالبحث عن حقيقة اسم الأديب ؛ وقد حدث أن قارئاً أرسل خطاباً لمجلة " الصباح " مشككاً فى صحة حقيقة اسم " صفية فريد " ونشرت المجلة خطابه ؛ غير أن قارئاً آخر أرسل خطاباً للمجلــة يطلب الكشف عن اسم القارئ الأول ، فرد عليه المحــرر المسئول

مبدياً امتعاضه من الطلب قائلاً : " لا أدرى ما الذى تعنيه من ذلك، لقد أعلنت أن اسمه - أى اسم القارئ الأول - عندى ، وهو من دمنهور ولقبه : التركى ، هل هذا يكفى ؟! " .

• **ما السبب الذى دفعك إلى التنكر وراء اسم مستعار ؟**

- كنت قد أرسلت قصة بعنوان " جمال واحتيال " إلى مجلة "الاستوديو " ؛ وفوجئت قبل النشر بأن مجلة " مسامرات الجيب " التى كانت تصدر عن ذات الدار - تنشر قصة لأمين غراب بعنوان " قارئ الكف العجيب " ، تتفق وقائعها مع قصتى بعد تعديل مصطنع للشخصيات ، وحتى لا أتهم بالنقل عنه عدت إلى الكتابة للمجلة مؤكداً أن قصتى سبق نشرها فى جريدة " الكتلة " قبل قصة أمين غراب . فرد المسئول بأنه بسؤال أمين غراب ، أفاد بأن قصته مستوحاة من حادث نشر فى إحدى الصحف ! ثم أضاف معاتباً : كيف أجزت لنفسى أن أرسل لها قصة سبق نشرها فى مجلة أخرى ؟ عندها قدرت أن المجلة لن تنشر لى بعد ذلك ، وقررت أن أستمر فى مراسلتها باسم مستعار . وقد خالت عليها الحيلة إذ استمرت فى نشر قصصى لمدة ثلاث سنوات تقريباً ،

كانت كفيلة بإعادة العلاقة بيننا إلى كثير من الود ، حتى أنها تبنت عودتى إلى الكتابة باسمى بأن نشرت قصة لى بالاسمين مع صورتى بجوار العنوان ، والتعريف بأن " صفية فريد " كان اسماً مستعاراً ، ولن يلتقى الجمهور به بعد ذلك العدد .

- **هل عملت بالصحافة فترة من الفترات ؟**

– فى أوائل الخمسينيات أنا وبلدياتى أنطون ألبير ، المستشار الفنى الحالى لرئيس تحرير الأهرام ، الذى كان يعمل وقتها بالتصوير فى دمنهور ميراثاً عن والده الخواجة ألبير أنطون مصور الحكومة (الذى يعهد إليه بتغطية جميع نشاطات المديرية)، وقد تعودنا الذهاب إلى الموالد والمشاركة فى احتفالات الثورة مثل: احتفالية " قطار الرحمة " ، وإعداد التحقيقات الصحفية بالكتابة والصورة ، وإرسالها فى مظروف مع سائق قطار المساء لتسليمها إلى مندوب المجلة فى محطة باب الحديد ؛ وكانت التحقيقات تنشر مقابل جنيهات قليلة تفى بالكاد بمصروفات الانتقال والتصوير .

أجنحة التربية السياسية

- **القارئ لكتاباتك يكتشف أن اهتماماتك سياسية حتى بالنسبة لإبداعك الأدبى . فما السبب ؟**

– حيث تكون النشأة تكون المسيرة حتى النهايـــة . والتربيـــة السياسية لها أجنحة متعددة : الأول هو البيت . وقد نشأت فى بيئة معجونة بالسياسة .. شقيق والدتى كان وفديًا حتى النخاع ، وكانت حواراته مع الآخرين فى المقهى بالمدينة أو فى القرية تكشف عن تعصبه – عاتبه أحد أصدقائه بأنه يشرب سـيجارة عليهـا كلمـة "الزعيم" ، التى كانت شركة البستانى للـدخان تنتجهـا لمضـاربة الصناعة الأجنبية ، فكيف سمح لنفسه بحرق " الزعيم " ! ورد عليه – بفطنة الأزهريين – لأننا نضعه فى صدورنا !

وعمى الأكبر ترك الإسكندرية وعاد إلى قريتنا بعـد إحالتـه للمعاش ، ولم يكن من اليسـير إشباع عادته اليومية بقراءة جريدة " المصرى " إلا بالاشـتراك فيها لمدة شـهر أو أكثر ، وأذكر أن " البوستة " فى ذلك الوقت كانت تصل دمنهور من القاهرة يوميًا بعد

الفجر بقليل ؛ ويتم تصنيفها لتوزيعها على البلاد والقرى التى بهـا مكاتب فرعية . فتصلها قبل الثامنة صباحاً . عندها يعد المسـئول عن المكتب " حماره " ويبدأ مشواره اليومى فى خط سير مرسوم ؛ لتسليم الرسائل لأصحابها أو للعمدة أو الشيخ أو كبير القرية حسب الأحوال ، وليأخذ الرسائل من الصناديق المغلقة المعلقة بجدار فى برحاية القرية . ولأن قريتنا لم يكن فيها صندوق – كان البوسطجى يعبر كوبرى الترعة التى تمر أمامنا على بعد مائتى متر ، الساعة الحادية عشرة يوميًّا ؛ وكان عمى يطلب منا – نحـن الصـغار – انتظاره على الكوبرى لاستلام الجريدة . وهكذا تعلمت منذ الصغر أهمية أن يقرأ الشخص جريدة . ثم تطورت علاقتى بعمى ، عندما كف بصره بحكم تقدمه فى السن ؛ فكان يطلب منا التناوب علـى قراءة الجريدة له لقاء قرش تعريفة لمن يقرأ أفضل . ومرة ثانيـة تعلمت عن طريقه تجويد القراءة ؛ كما عرفت أن الحرب العالميـة الثانية كانت على أشدها بين دول المحور والحلفاء !

وقبل ذلك أو بعده ، أجد من الضرورى لاكتمال الصـورة أن أشير إلى تجربتى الأكثر إثماراً فى الحصـول علـى المعرفـة – خاصة السياسية منها – على يدى والدى الوفدى منذ بداية ثورة ١٩

حتى وفاته عام ١٩٥٣ – وبودى ألا أفيض فى الحديث عنه فأنـــا لا أسجل هنا سيرة ذاتية ولست راغباً فى هذا لا الآن ولا مستقبلاً – فقط أذكر هنا أنه كان يطلب منى يوميًا – عدا أيام الصيف التـــى كنت أقضيها فى القرية – أن أشترى له جريدة " المصرى " مـــن الكشك فى أول شارعنا قبل ذهابى للمدرسة .. وكنت أجدها فرصة لقراءة العناوين فى الصفحة الأولى وأنا عائد للمنزل . ولا زلـــت أذكر فى المرات التى كنت أصحبه فيها لحضور الانتخابـــات فـــى قريتنا أن أبناء عمومتى كانوا يستقبلونه – وأنـــا معـــه – بهتـــاف لا يتغير " يسقط الوفدى العجوز " وكان هو المقصـــود بالهتـــاف ؛ لأنه كان يقف فى صف مرشح الوفد متخلياً عن تشجيع المرشـــح الآخر الذى كان – فى العادة – يمت إلى عائلتى بقرابة أو مصاهرة أو معرفة وثيقة ! والغريب أن الود سرعان ما كان يعود بين والدى وعائلته بمجرد انتهاء الانتخابات ونجاح مرشح الوفد .. فهو فـــى النهاية الكبير الذى لم يغير موقفه السياسى ، منذ أن كان يشـــارك غيره من الفلاحين فى قطع خطوط السكة الحديد علـــى الإنجليـــز خلال ثورة ١٩١٩ .

• **لقد كتبت ذلك فى قصة " عيد ميلاد " التى نشرتها فى مجلة الإذاعة ؛ وبعدها فى مجموعة " دعوة إلى الحب " .. والآن ماذا عن الجناح الثانى للسياسة ؟**

- ذلك الجناح هو المدرسة – فقد كانت المدرسة أيامنا هى المعلم الثانى للسياسة قبل المكتوب فى الكتب الدراسية . لا أنسى الأستاذ "صفار" مدرس التاريخ عند عبوره بنا من ثورة إلى ثورة ، ويزداد انفعالاً كلما كانت الثورة مصرية .. ويبلغ به الانفعال مداه فى نهاية الدرس ، وهو يقسم أنه يرى بيننا أكثر من زعيم فى المستقبل القريب .. فى ذلك اليوم كنا نترك المدرسة وكل منا يذهب به الخيال بعيداً .. ونمضى إلى بيوتنا خفافاً منتشين والأمل فى المستقبل يعشش بين جوانحنا . أما الأستاذ " عبد السميع يوسف " مدرس الجغرافيا ، فكان على عكس الأستاذ " صفار " قادراً على إخفاء انتماءاته الوفدية . ولكنه لم يكن قادراً على إخفاء مشاعره كلما اتصل الدرس بالتعريف بحوض النيل .. كان حديثه ينم عن عشق يرقى إلى التقديس ؛ مما حبب لنا حصة الجغرافيا على الرغم من صعوبة علم التضاريس !

ويبقى أننى لا أنسى أستاذى ومعلمى " محمد على العريـــان " المهاجر أبداً ، منذ أن اختلف مع وزير التعليم كمال الدين حســين فى أول الثورة حول كلية التربية ، التى كـــان " العريـــان " بعـــد حصوله على الدكتوراه فى التربية قد أخذ على عاتقـــه مســئولية تأسيسها بالإسكندرية .. وكلفه ذلك الخلاف إلغاء الكلية ورحيله إلى بلاد الدنيا الواسعة .. حتى استقر فى أستراليا معلماً لأبنائها علـــى مدى الثلاثين عاماً الأخيرة من حياته . علمنى العريان كيف يكون الخلاف فى الرأى والحوار مع الآخر؛ ذلك أنه كان ينتمى بالقرابة – عن طريق الأم – لأسرة "الوكيل" الباشوات المعـــروفين بالوفديـــة على مستوى المملكة المصرية ، وبـــالزواج لأســـرة " بلبـــع " – الباشوات المعروفين بانتمائهم للحزب السعدى على المستوى ذاته . ورغم ذلك كان " إخوانى " الميول ، ولكن بكثير مـــن العقلانيـــة . وكان يحاورنا فى السياسة ويعيب علينا أفكارنـــا ، ولكـــن دون أن يفسد ما بيننا من ود واحترام متبادلين حتى أصبحنا أصدقاء – نحن الذين تتلمذنا على يديه فى مدرسة دمنهور الثانوية – حتى رحـــل أوائل هذا القرن .

* **أهديتنى كتابه " العريان والزمان " وقد كتب فيه عنكم معشر الدماهرة ؛ وواضح أنه لم ينس أحداً منكم .. وهى ظاهرة لم تعد متوافرة الآن ! بقى أن تحدثنا عن الجناح الثالث للسياسة .**

– الجناح الثالث هو القراءة ، القراءة المتخصصة ثم القراءة الشاملة . والالتزام بشعار " السلطان من لا سلطان له " !

دروس النحاس باشا السياسية

* **هذا لا يحتاج لشرح . وماذا عن الجناح الرابع ، ولعله الأخير ؟**

– الحزب ، وبغير انتماء إلى حزب ، لا يبقى أمامك سوى أن تلوذ بحاكم فرد طول العمر ؛ أو تفض يدك من لعبة السياسة .. وفى هذه الحالة بشقيها لا تحتاج لتذكرة انتخابية . ولا يشذ المستقلون عن هذه القاعدة فعلى خلاف ظاهر ما يستفاد من كلمة "مستقل " تجدهم باحثين عن تشكيل يضمهم ولو فى صمت . فى هذه العمارة – عمارة "بهلر" التى فيها مكتبى منذ ما يقرب من خمسين عاماً – وفى الدور الأول منها تجد شقة بابها مغلقاً باستمرار ، ولم يكن على بابها لافتة من أى نوع ؛ وفيها كان يوجد ما يسمى وقتها " نادى سليمان باشا " وكانت عضويته قاصرة على

كبار الرأسماليين : إسماعيل صدقى باشا ، على الشمسى باشـا ، حسين سرى باشا ، فريد زعلوك باشا ، زكى عبد المتعال باشا ، وغير هؤلاء كثيرون . وكان من نظام النـادى ألا تتـردد عليـه سيدات، وأن يحظى أعضاؤه فيما بينهم بما يستحقونه مـن تـوقير واحترام – حتى أنه عندما أصبح "حسين سرى" باشا رئيساً للوزارة استنكر تقاعس أعضاء مجلس الإدارة عن الذهاب إليه لتهنئته ، وما أن وصلهم خبر امتعاضه حتى بادروا إلى عقد اجتمـاع للمجلـس وأصدروا قراراً بفصله من العضوية .. إنها تقاليـد ؛ وإن كانـت مغرقة فى الرجعية فهى تقاليد !

ولقد صادفنى حسن الطالع بأن التحقت بالشباب الوفدى فى سن مبكرة . وكانت تجربة علمتنى الكثير ، أتذكر أننى مع عـدد مـن الشبان الوفديين قمنا بزيارة النحاس باشا – وكان وقتهـا خـارج الوزارة – لتقديم التهنئة صباح يوم العيد . وكان مقيماً فـى فـيللا متواضعة ترى بحـر الإسـكندرية على بعد – ونزل إلينا الباشـا من الدور العلوى ليلقانا فى حديقة صغيرة تطـل علـى الشـارع الضيق . وكانت رفعة الهانم تقف فى الشرفة ، وهى تضع نظـارة شمس على عينيها . وفى ركن الحديقة وقف النحاس باشـا يلقـى كلمته – التى كانت تقاطع بالتصفيق – إلى أن قـال بصـوته ذى الرنين الخاص : وإن الشعب فوق العرش ..!

وهاج الحاضرون .. والتهبت أكفهم بالتصفيق . وانبرى أطولهم – القصاص أمين يوسف غراب – مردداً وراءه : يحيا الشعب فوق العرش !

وفوجئنا بالنحاس باشا يتفجر غضباً ؛ وصرخ فى وجه أمين غراب : أنا بس اللى أقول الكلام ده .. وأنا أقدر أتحمل مسئولية اللى بقوله !

وأنهى اللقاء وانصرف من المكان محتجاً .. وعلى بوابة الفيللا .. فطن الجميع إلى أن رجال البوليس السياسى كانوا محيطين بها من كل جانب ! وهكذا كان الكبار يوجهون الشباب ويبعدونهم عن التهلكة !

ومرة أخرى وفى اليوم المحدد لإلقاء خطاب العرش الأول بمجلسى البرلمان بعد عودة النحاس باشا للحكم عام ١٩٥٠ – أخذنا قطار الصباح من محطة دمنهور – وهبطنا فى القاهرة وامتلأ بنا ميدان باب الحديد – وتلقفنا شارع إبراهيم باشا فى مظاهرة بالغة الحماس هاتفة للشعب والوفد والدستور . ومضى الركب حتى وجدنا أنفسنا نذوب وسط الكتل البشرية ، التى ازدحم بها الميدان منذ الصباح الباكر . وظلت الحشود تتماوج فى وقفتها وتحركاتها كموج البحر فى انتظار أن يطل علينا جلالة الملك من شرفة

الميدان ، التى تعلو باب التشريفات – غير أن بقاءنا على تلك الحال طال ؛ وبدأ النهار ينتصف ، وقررت الجموع أن خطاب العرش لابد قد انتهى وأن الملك والزعيم لابد أنهما عادا ودخلا " السراى " من بابها الخلفى – فأصابنا الكلل والملل وأخذت أصواتنا تعلو محتجة . وفجأة لمحنا الزعيم خارجاً من باب التشريفات ووقف حائراً ، وقد حالت الكتل البشرية المتراصة بينه وبين اختراق الميدان ؛ وبإحساس جماعى ذكى أدركت الجماهير أن الزعيم استبعد فكرة الوقوف خطيباً فى الساحة " الملكية " فما كان من الجميع إلا أن أشاروا بالأيدى إلى الشرفة فى هتاف واحد كالصراخ " اطلع فوق ، اطلع فوق " ولم يضع الزعيم وقتاً فقد استدار على عقبيه ليختفى داخل القصر ، ولفرط حسن النية الجماعية انتظرنا حتى يطل علينا من الشرفة ، غير أنه سرعان ما وصلتنا رسالة شفوية انتقلت كالبرق من جماعة إلى أخرى تقول : الزعيم عاد إلى بيت الأمة من باب " السراى " الخلفى المطل على شارع الشيخ ريحان .

وهكذا لقنت – على أيدى الزعيم – الدرس الثانى فى السياسة ومؤداه أنه توجد حدود فى العمل السياسى لا يجب تخطيها ، وأن الملك ملك ، والزعيم زعيم ، والمواطن فى النهاية هو صاحب الخيال الذى قلما يتحقق !

كما أتذكر أنه جاءت لنا الأخبار ذات ليلة تليفونيًّا من النـــادى السعدى بأن رفعة رئيس الحكومـــة ســـوف يكـــون فـــى طريقـــه للإسكندرية بقطار المساء – وينبغى التواجد فى المحطة للترحيـــب به – شريطة عدم الإثقال عليه ؛ لأنه توجد أزمة وزارية وســـوف يلتقى بجلالة الملك فى الغد . ولم تكن مفاجأة لنا أن يمتنع النحاس باشا عن الظهور للمرحبين بمقدمه – وظلت نافذة الديوان الخاص به مغلقة لوقت طال على غير العادة .. وارتفعت الهتافـــات عـــن الحـــد المألوف .. بل راح البعض يضرب بالأيدى علـــى عربـــة القطار ؛ لحث من بالداخل على فتح الشبابيك ؛ وفجأة فتح شباك فى منتصف العربة ؛ ووجدت نفسى فى مواجهة النحاس باشـــا ؛ وزاد صخب الهتافات . وازداد التوتر .. ودون ترتيب ســـابق وجـــدت نفسى أردد – وبينى وبين الباشا أقل من شبرين – هتافاً من ثلاث كلمات لا أكثر : " أشعلها ثورة يا نحاس ! " .

وانتفض الباشا ؛ وغضب وكأنه أسد جريح ، وما إن عاد إلـــى الوراء خطوة حتى أغلق الشباك . وانطلق القطار . وكان ذلك هو الدرس الأخير الذى تلقنته على يدى الزعيم ؛ وقد غضبت بســـببه مثلما غضب ؛ حتى أننى سارعت بالرد عليه ؛ بأن نشـــرت فـــى أكتوبر ١٩٥١ أقصوصة فى مجلة " النداء " الوفدية بعنوان " حبيش

أفندى .. له الجنة ! " وكانت تشى بأننى كنت أسخر من بطل القصة ؛ لأنه لم يستجب لأول جملة فيها " أشعلها ثورة يا حبيش أفندى ! " وبعد نشر تلك الأقصوصة كانت قطيعة بينى وبين الوفد؛ واستدرت بأفكارى وأفعالى إلى اليسار ! وكانت أول ثمرة لذلك التحول أن نشرت بتاريخ ١٩٥٢/١١/٣٠ فى مجلة " الفن " قصة بعنوان " وكانت الثورة " توقعت فيها أن الانقلاب العسكرى – لم يكن وقتها يسمى ثورة – سوف يعنف بالشعب ، ثم عدت إلى نشرها عام ١٩٥٤ فى مجموعتى القصصية الأولى " قيود محطمة " ، التى كتبت على غلافها أن المؤلف " يؤمن بأن القلم ليس سلاح الأديب الوحيد فى معركة الأحرار من أجل بناء غد الملايين " .

لقاء عائلى مع " المباحث " !

وكان مما تعلمته على أيدى " اليسار " أن أراوغ المخبر السرى الذى يلاحقنى فى الشوارع .. وأظل أدور به هنا وهناك حتى يقطع النفس! وعندها أستدير إليه وأنا بالقرب من المركز (قسم الشرطة حالياً) وأواجهه قائلاً : بقالك ساعة تتعقبنى وأنا لا أعرف من أنت، لابد أن تأتى معى للمركز لأحرر لك محضرا . ويقع فى حيص بيص ولا يعرف كيف يرد ويجد نفسه مضطراً إلى إجابتى

لطلبى .. وفى المركز يسعى الجميع إلى صرفى بغير تحرير المحضر ؛ ويا دار ما دخلك شر !

وذات مرة أدركت أن مخبراً كان يتابعنى فى مقهى الشريف بجوار محطة السكة الحديد . وكان معى صديق قدم من "الدلنجات" وفى طريقه إلى الإسكندرية . وانتظرت حتى جاء موعد القطار وطلبت من صديقى الانصراف بهدوء ؛ ثم توجهت إلى المخبر لأصطحبه للمركز . ورفض وهو ينظر إلى الطريق ، وكأنه فى انتظار " جودو " وبالفعل جاء الكونستابل "عباس بلال " بملابسه المدنية – وهو نفسه الذى كان يقف بالقرب منى فى محطة دمنهور ليلة استقبال النحاس باشا – وأوقف " الموتوسيكل " الحكومى أمام المقهى . ثم قال للمخبر دون أن ينظر إلىَّ : تعالى معه إلى المركز.. وذهبت أنا والمخبر على أقدامنا ؛ وسبقنا عباس بلال بالموتوسيكل .

والمفاجأة كانت تنتظرنى هناك ؛ إذ وجدت أبى ومعه اثنان من كبار تجار دمنهور فى انتظارى مع ضابط المباحث ، الذى ابتدرنى قائلاً دون أن يطلب منى الجلوس مع الجالسين : إحنا سكتنا عليك كتير إكراماً لوالدك الكبير فى السن ، واكتفينا باعتقال أخيك فهل تريد أن تلحق به ؟ ثم صرفنا جميعاً دون مزيد ؛ وكأن كل شىء كان مرتباً قبل مجيئى !

ولعله من المفيد أن أضيف إلى ذلك الموقف - موقفاً آخر سابقاً عليه - عندما جاء والدى ذات مساء من المقهى ، وقال إن أحد المخبرين جاءه على المقهى ، وقال له إنهم سوف يأخذون أخى الليلة ؛ لأنه صدر قرار باعتقاله مع الإخوان المسلمين ، على الرغم من أنه لم يكن من جماعة الإخوان . ولذلك طلب أبى منى أن أبحث عنه لكى يحضر للمنزل مبكراً ! وبالفعل وجدته فى مقهى " المسيرى " مع أصدقائه المثقفين ، وطلب منى الانصراف قائلاً إنه سوف يلحق بى .

وفى منتصف الليل سمعت أبى ينادى من فراشه بأن يفتح أحدنا باب المنزل ؛ لأنه كان قديم الطراز ومن دورين - وكان أبى يسمع صوت الطرق على الباب - وبالفعل نزلت لأفتح الباب ودخلوا جميعاً دون استئذان ، وكان يسبقهم ضابط برتبة " يوزباشى " . ووجد أخى واقفاً فى الحجرة مستعداً للنزول - بينما لفت نظره أن أخى الأكبر كان جالساً القرفصاء على السرير فى صمت - وقال له الضابط بود مشيراً إلى أخى المطلوب القبض عليه : هو أخوك ؟! ثم أنهى مأموريته بسرعة وانصرفوا وأخى معهم - متأبطاً حقيبة ملابسه - دون وداع أبى وأمى وإخوتى وأخى الصغير ؛ لأنهم لزموا حجراتهم ولم يطلب أحد من الشرطة منهم الخروج. وعرفت وقتها أن الضابط كان يتردد على نادى " فاروق

الرياضى " ، الذى كان أخى الأكبر عضواً فيه . كما علمت أن الكونستابل عباس بلال زوج أخته من ابن عم لى كان مديراً مرموقاً فى وزارة الشئون الاجتماعية . وهكذا كنا جميعاً تربية نظم ليبرالية وحكومات مدنية ، نتصرف بقدر كبير من الأصول المرعية والتقاليد الراسخة ! أما وقد تمت تصفية الحزب بقرار من قيادته تحت شعار " بيدى لا بيد عمرو " والحقيقة أنها كانت " لأجل عينى عمرو ! " وتمت تصفية "طبقة البورجوازية الكبيرة " فإنه كان من الطبيعى أن يصبح الحراك فى المجتمع وقفاً على " البورجوازية الصغيرة " ، التى فرخت تحت جناحها جماعات التطرف ! ومن ثم انقسمت حركة اليسار إلى فريقين : الأول متعاون ، والآخر متباعد ! وكنت من الفريق الثانى الذى اقتصر نشاطه على القراءة والممارسة الفكرية النظرية ؛ وهو ما جنبنى غائلة العسف الذى أخذ برقاب العباد .

- **وماذا بعد رحيلك للقاهرة ؟**

– كانت قد انتهت مرحلة النشر الأولى بصدور مجموعة قصص " قيود محطمة " ، التى اشترط الرقيب للتصريح بها نزع قصتين منها بعد أن كانت طباعتها قد تمت (قصة " حبيشى أفندى له الجنة " وقصة " الشتاء ") وأن أشير على الغلاف إلى أن

" قصص هذا الكتاب ألفت فى عهد الظلام ورأت النور فـــى عهــد النور ! " وقد أعلنت عنها فى آخر عدد من جريدة " المصرى " ؛ لأنها توقفت بعده عن الصدور !

وكانت السنوات حتى ١٩٥٩ تمثل مرحلة اتصالاتى المتقطعـــة بالصحافة . وبدأت بحادث طريف . كان أنطون ألبير متلهفاً علـــى الانتقال للقاهرة للعمل بقسم التصوير بجريدة الأهرام – وحدث أن كنا نستقل سيارته " الأوستين " السوداء فى طريقنـــا إلـــى مبنـــى الأهرام القديم ، وفى إشارة المرور بميدان باب الحديـــد ، توقفـــت أمامنا فجأة سيارة سوداء أمريكية الصنع ، فاصطدمنا بمؤخرتهـــا بقوة أسقطت الفانوسين الأمـــاميين للســـيارة " الأوســـتين " علـــى الأرض ، وظلا معلقين بأسلاك الكهرباء ؛ ونزلنا لنـــرى الكارثـــة التى لحقت بنا ، كما نزل سائق السيارة الأخرى ليتأكد من ســـلامة سيارته ذات البنيان القوى – وكان ما توقعناه وما توقعـــه الســـائق ظاهراً على الوجوه إذ استدار ليقود سيارته فى صمت وكأن شيئاً لم يحدث ، بينما بادرته أنا معاتباً على ما حدث لسيارتنا ؛ وقد أثـــار دهشتى أن أرى " أنطون " يتطوع ليحول بينى وبين السائق طالبـــاً منه أن ينصرف فى أمان ومع ألف سلامة ! واتجه إلى لملمة أشلاء الفانوسين . ثم قاد السيارة بدونهما .

وما إن التقط أنفاسه حتى عاتبنى على ثورتى التى لم يكن لهـــا محل : بقى أنا جاى أشتغل فى الأهرام ، وحضرتك عايز تتخـــانق مع البيه صاحب العربية اللى ما كلفش خاطره التحرك من مكانه ! أيوه اللى كان جوه العربية هو الأستاذ هيكـــل شخصـــيًّا !! وزادت دهشتى لمحاسن الصدف ! ولأن مجيئى للقاهرة كان بعد نشر قصة "دعوة إلى الحب" فى مجلة " صباح الخير " ولعلها كانت آخر قصة أرسلها بالبريد من دمنهور – كان من البديهى أن أتوجه إلـــى دار "روزاليوسف " فى شارع أمين سامى بـــالمنيرة لزيـــارة بلـــدياتى القصاص محمد صدقى ، الذى أخبرنى أن الست " روزاليوســـف " رصدت لحسابى فى كشف المكافآت ١٩٠ قرشاً ! وقبضت المبلـــغ سعيداً . ثم لم تلبث حرب السويس أن اشتعلت فكتبت خلال فتـــرة وجيزة أربع قصص وطنية نشرتها فى جريدتى : المساء والشعب ، ومجلة الإذاعة ؛ كما نشرت قصتين فى مجلة " البـــوليس " التـــى توقفت عن الصدور بعدها ، وقصتين فى مجلة "الهدف" التى توقفت هى الأخرى عن الصدور . غير أن مجلة "حواء " كانت ما زالـــت صامدة للمتغيرات ، وكانت محكومة بنظام إدارى تقليدى إذ كانـــت تتلقى مواد النشر من الأدباء حتى يوم ٢٠ من الشهر ، وفى نهايته

تدفع للأديب المكافأة المقررة " خمسة جنيهات عن القصة المؤلفة وأربعة عن القصة المعربة " وتعيد إليه المواد المرفوضة . وكنت أنشر فيها ما لا يقل عن أربع قصص شهريًّا بعضها مؤلف يحمل اسمى، والبعض الآخر دونه ، باعتبار أنها معربة عن المجلات الأمريكية، وأذكر أننى كنت قلقاً على مستقبلى فى الكتابة ؛ فسألت مدير التحرير الراحل ربيع غيث عما إذا كانت كتاباتى ذات أثر لدى القراء ، بعد مضى أكثر من سنتين على الكتابة المتواصلة للمجلة ؟ فأجابنى: "اعمل حسابك إن ده هو مستوى قراء المجلة " . وأزاح من أمامه كومة من خطابات القراء لكى أطلع عليها ، وكانت المفاجأة أننى اكتشفت أن مشوار الكتابة لا يساوى ثمنه ! خاصة وأنه لم يكن هناك ما يكتب بعد أن استأثر الحكم بشعارات المثقفين التى انطلقت منذ منتصف الأربعينيات – ومن ثم توقفت عن الكتابة مدة عشر سنوات . عدا أننى لم أستطع مقاومة الرغبة فى كتابة قصتين عن الحزن والكآبة ؛ مما غلف حياة المصريين فى تلك السنوات ونشرتهما فى مجلة الإذاعة ، وقلت بعدها إن ما كنت أكتبه ويكتبه غيرى لم يكن يستحق النشر ولم يصدقنى أحد ! وعندئذ تفرغت للمحاماة .

غير أن ذلك لا يعنى أن علاقتى بالصحافة قد انقطعت .. وكثيراً ما كانت تتواصل ولو بطريق الصدفة – من ذلك أن أنطون ألبير كان قد عمل بقسم التصوير فى الأهرام – وكنت عائداً من رحلة لليونان ، وسلمت له فيلماً صورته هناك لكى يطبع صوره ؛ وكانت المفاجأة أن وجدت صورة منها منشورة فى الصفحة الأولى فى الأهرام ، وتحتها تعليق يقول : بعض قطع الأسطول السادس تتحرك من ميناء بيريه اليونانى إلى شرق البحر المتوسط – صورة خاصة للأهرام . والمناسبة كانت أحداث الاقتتال الدامية بين الأردن والمقاومة الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وما صاحبها من تحركات أمريكية فى المنطقة (يراجع عدد الأهرام رقم ٢٠٦٠٠ فى ١٩٧٠/٩/٢١) .

وما حدث أنه كان قد لفت نظرى ، وأنا فى طريقى إلى ميناء " بيريه " ومن فوق ربوة عالية تطل على الميناء ، رأيت قطع الأسطول السادس تملأ الأفق أمامى ، فقمت من باب الفضول بتصويرها من داخل السيارة الأجرة فبدت الصورة وكأن مصورها قد صورها خلسة ، متعمداً متابعة الأسطول السادس وهو يتحرك فى البحر متجهاً إلى حيث الأزمة . وعرفت بعدها من أنطون أن

هذه الصورة عرضت على هيكل مع صور أخرى لقطع الأسطول الأمريكى - فوقع اختياره عليها دون أن يعرف من هو مصورها ؛ إذ كان شاغله - بذكاء الصحفى المحترف - أن يصل إلى الصورة الأكثر ملاءمة للموقف ؛ وإن ترتب على ذلك أن أصبح أنا مصوراً خاصًّا للأهرام - ولو بصورة يتيمة لم أتقاض عنها أجراً !

ومن الصدف الأخرى أننى استمعت إلى مقال لأنيس منصور قبل نشره ؛ إذ التقيت به فى مكتبه بمجلة " أكتوبر " لأمر يتصل بعملى كمحام ، إلا أننى وجدته يتحدث من جانب واحد فى موضوع يبدو وأنه كان يشغله ، واسترسل فيه وقتاً طويلاً ، ثم انتهى من حديثه فجأة دون أن ينتظر تعقيباً عليه أو رأياً فيه ، وانصرفنا إلى ما كنت قد أتيت لإنجازه معه ، والحق أننى انصرفت دون أن أصل إلى سبب معقول لذلك الحديث المستفيض ، الذى ألقاه على سمعى حتى فوجئت به بعد أيام قلائل منشوراً كافتتاحية له بالمجلة ، وعندها اكتشفت أن أنيس منصور جعلنى قارئاً لمقاله ، قبل أن ينشره وكأنه كان يحمله على كتفيه ، وأراد أن يتخفف منه فلم يجد أمامه غيرى .

ومضى وقت طويل إلى أن التقيت به صدفة فى ردهة فندق فى الرياض ، أثناء مهرجان " الجنادرية " فوجدته يرحب بى بشدة قائلاً إنه يفكر من وقت بالاتصال بى لموضوع يهمه ، وقلت له مرحباً : أنا منتظر الموعد .. ولم يدر بخلدى أننى سأبقى طويلاً فى انتظار مكالمته التليفونية ، وقد مضى على ذلك الحديث ما يقرب من عشر سنوات التقينا بعدها ، ولكن بشأن التباحث فى موضوعات أخـــرى استجدت .. وهذا هو أنيس منصور فى الطبيعة !!

المحاماة مهنة المبادئ لا الإثراء !

• الواضح أنك كنت دائم التعلم من صغرك – احك لنا ما تعلمته من المحاماة ؟

– إذا كان الأصل أنه لا نهاية للعلم .. فإنه لا نهاية أيضاً للتعلم . يولد الإنسان ومن لحظة رؤيته لنور الدنيا وهو لا يكف عن التعلم ، يتعلم من البيئة ومن الأسرة ومن الطبيعة ثم من المدرسة والجامعة ، وأيضاً من المهنة ومن الحرفة ومن الصحبة ، بل ومن الوحدة ولا يوجد فى الدنيا ما يحول بين الإنسان ، وبين أن يتعلم إلى آخر يوم فى حياته . إذن فالتعلم هو عمل إرادى ينبغى للإنسان أن يسعى إليه فإذا ما واتته الفرصة – عليه ألا تضيع من بين يديه ، وجميع الطرق تؤدى فى النهاية إلى حصيلة من المعرفة تعين صاحبها على الترقى .

وإذا أردنا أن نتتبع تلك الخيوط المتشعبة لتحصيل المعرفة ، فإن مدرسة المحاماة كانت هى المعلم الأكبر لى ، وإن لم تكن المعلم الأول ، وساعد على إنضاج التجربة أن أفوز من الدنيا

بالتلمذة علـــى أيدى اثنين من كبار المحامين فى مصر ، كانا مـــن مواليد العقد الثامن من القرن التاسع عشر وتخرجا فـــى مدرســـة الحقوق - حيث لم تكن هناك جامعة فى العقد الأول مـــن القـــرن العشرين ، أولهما : حاتم يوسف العسكرى - ابن عمى الذى عمل بالمحاماة فى دمنهور - ثم صار نقيباً للمحـــامين بـــالبحيرة عـــدة مرات . والتحقت بمكتبه بعد التخرج عام ١٩٥٤ ، وأمضيت مـــدة التمرين سنتين حسب المنصوص عليه فى قانون المحاماة . وقـــد تعلمت من ذلك الشيخ الجليل الشيء الكثير بعد أن كان قد تخـــرج على يديه عدد لا بأس به من المحامين .

وأول ما تعلمت منه هو الالتزام والحرص على مصالح العباد ، وهنا أذكر واقعة حفرت خطاً واضحاً فى جماع معاملاتى فى هذه الحياة ؛ إذ طلب منى السفر إلى الإسكندرية فى الصباح الباكر ذات يوم قارس البرد من أيام الشتاء ؛ لا لمباشرة الدعوى أمام المحكمة بنفسى - ذلك أننى كمحام تحت التمرين لم يكن لى الحضور أمـــام محكمة الاستئناف - إنما لكى أبحث عن محام فى الجلسة لأطلـــب منه الحضور نيابة عن المحامى الأصلى ، وكانت المفاجأة أننى بعد أن حصلت على تذكرة السفر ، وتهيأت للنـــزول إلـــى رصـــيف المحطة .. فـــوجئت بالأستاذ الشيخ الذى تجاوز السبعين واقفاً إلى

جوارى ، وطلب منى أن أعطيه التذكرة وملف القضية قائلا : " لم أذق للنوم طعماً على الرغم من علمى أن حضورى فى القضية ليس مهمًّا فهى سوف تؤجل فى جميع الأحوال " ! وكان ذلك درساً تعلمت منه الكثير ، مما نفعنى فى ممارستى للمهنة ؛ بل وفى ممارستى للحياة .

وعندما قررت أن أنتقل إلى القاهرة فجأة لمزاولة مهنة المحاماة بها لم أكن أعرف أحداً فيها ، حتى أن اتصالى بالصحف وقتها لنشر ما أكتبه من قصص كان يتم عن طريق البريد ؛ وصادفنى الحظ الحسن مرة أخرى ؛ إذ التحقت بمكتب شيخ آخر من شيوخ المحاماة وهو " نصيف بك زكى " - عضو إحدى لجان إعداد القانون المدنى الجديد - وقد تعلمت منه أن مهنة المحاماة ليست من مهن الإثراء السريع ولا البطىء ، حتى أن أغلب المحامين الكبار رحلوا دون أن يورثوا مالاً منقولاً أو عقاراً لأبنائهم ، والأمثلة كثيرة فى مصر ونذكر منها السنهورى باشا ، الذى وضع قوانين غالبية الدول العربية بترولية وغير بترولية ، وعلى بك بدوى الذى تخرج على يديه عدد لا يحصى من المحامين وكان من أشهر المحامين فى مصر . وعودة إلى المرحوم نصيف زكى فضلت ، عن طيب خاطر ، أن أبقى فى مكتبه تلميذاً أتعلم على يديه مدة ست

سنوات كاملة ، ثم رحل عن الدنيا فجأة ووجـدت نفسـى مطالبـا بمواجهة مسئولية الإنفاق على مكتب للمحاماة فى واحدة من أكبـر العمارات فى وسط القاهرة بما يلزم له من كاتـب للآلـة الكاتبـة ووكيل لمتابعة الأعمال المكتبية فى المحكمـة وفـراش يسـتقبل الموكلين بفناجين القهوة غير سداد مطلوبـات شـركة الكهربـاء ومصلحة التليفونات ومصاريف الانتقال فى هذه المدينة الكبيـرة . وجميع ذلك حدث فى منتصف عام ١٩٦٣ ، وهو وقت فضل فيـه غالبية المحامين هجر المهنة والتوظف فى شركات القطاع العام أو الحكومة أو بالقليل الاندماج فى حقل السياسة المصرية من خـلال تنظيمات الثورة المتتالية ! وأذكر وقتها فى حديث شخصى بينـى وبين نقيب المحامين " عبد العزيز الشوربجى " أن قلـت لـه : إن المهنة باتت لا تفى بمصاريفها حتى أن الواحد منا لا يسـتطيع أن يوفر دخلاً شهريًّا بأكثر من مائة جنيه ؛ فتطلع إلىَّ محتجًّا ؛ لأنه لم يعد بين المحامين من يحقق هذا الدخل .

وهنا عاونتنى الكتابة فى الصحف على أن أبقى متماسك السلوك والأهداف فى مهنة المحاماة ، وكان من اليسير وقتهـا أن أتصـل برئيس تحرير أى مجلة أو صحيفة ؛ لكى أنشر مـا أكتبـه فيهـا خاصـة دور الصحـف التى كان لها نظـام إدارى منضبط مثل

دار الهلال ، وذلك يؤكد أنه لم تكن هناك مشكلة إدارية أو شخصية تحول بين أى كاتب مبتدئ والنشر فى الصحف الكبرى ، بل وكانت الجرائد تتيح الفرصة للكثيرين أن يحققوا لأنفسهم دخلاً أيًّا ما كان قدره فهو يعاون على استقرار حياتهم المعيشية .

ولم يمض وقت طويل حتى استطاعت المحاماة أن ترد الجميل للكتابة ، بعد أن أصبح من المتاح لى أن أعتمد عليها فى الوفاء بالتزامات المكتب وبتوفير دخل مقبول أعيش به ؛ خاصة وأننى تزوجت فى أوائل الستينات . وبات بالإمكان ألا أعول على النشر فى الصحف لسد احتياجاتى المالية ، فلو أنه توافر فهو خير ، وإن لم يتوافر فلا مشكلة . والحياة فى النهاية تمضى سريعاً ، ولكن دونما صراع أو اقتتال !

وتعلمت من التجربتين أن الحياة هى قرار إرادى أنا المسئول عنه وعن نتائجه . ولم يكن كل ذلك ليمضى بكل ذلك اليسر ، لولا أن مسألة تبادل الأماكن - للسكنى أو لغيرها - لم تكن مثلما هى اليوم تحتاج إلى واسطة أو خلو رجل أو تقبيل الأيادى . إنما كانت معروضة للإيجار للكافة ، بل ويوضع على واجهات العمارات لافتات للإيجار . وبالتالى انتقلت إلى العلاقة الإيجارية عن مكتبى من المستأجر الأصلى ، وتحرر بها عقد إيجار مع

المحامى المسئول عن إدارة أمـــلاك أصـــحاب العقـــار الأجانـــب المقيمين فى سويسرا ، والطريف أن هذه العمارة يوجد لأصـــحابها عمارتان مجاورتان للعمارة الأصلية فى شارع قصر النيل وأربـــع عمارات أخرى فى مدخل الزمالك ؛ لم تخضع للحراسة ولا التأميم ربما بسبب تمتع أصحابها بالجنسية السويسرية !

- **إذن أنت تعترف بأنك من جيل كان له أساتذة ... فماذا تعلمت منهم ؟**

– ما أشبه مقولة إن جيل الستينات كان بغير أساتذة ، بالطبـــل الأجوف حيث إنها دون محتوى موضوعى؛ لأن الأستاذية لا تسعى لطالب العلم أو المتعلم ، وإنما ينبغى أن يسعى هو إليهـــا ويجاهـــد ليستظل بها . أما أن يعبر بتلك المقولة عما سعى به هو نفسه إلى رفض التلقى عن المتاح من الأساتذة الموجـــودين فى عصـــره ، فإن ذلك كان ينبئ بنزعة ذلك الجيل إلى تسول الرضا بـــالممكن . وهو ما أورثنا فى النهاية ذلك الكم المهـــول من الإنتـــاج الأدبـــى الهابط ، الذى اختلط فى أغلب الأحيان بغيره من الإنتاج الجيـــد ، فضاع الاثنان معاً .

ومن خلال هذه التجربة المتعددة الجوانب بممارســـة المحامـــاة والأدب معاً ، تعلمت " الزهد " من واقع الحال وعلى أيـــدى مـــن

سبقونى من محامين وكُتّاب .. وقد تمثل لى فى واقعتين ، الأولى : أن السنهورى باشا اصطحب عدداً من أساتذة القانون فـــى مصـــر لزيارة ليبيا ؛ لكى يضعوا معه القانون المدنى الليبى ، وأقاموا فى الفندق المتوسط الحال فى ذلك التاريخ (الستينات) حيـــث كانـــت ليبيا على الرغم من أنها بلد بترول ، إلا أنه لم يكن قد تم تحـــديثها بعد . وفى نهاية الزيارة تسلم أحد الأساتذة مظروفاً من الحكومـــة الليبية بداخله أربعمائة دينار ليبى ، فتوجه بالمبلغ إلـــى الـــدكتور السنهورى محتجاً على قلة المكافأة عن عمل ، هو بالضرورة نتاج تخصص علمى ينبغى الاحتفاء به وتقديره ، وصرخ فيه الـــدكتور السنهورى : ماذا تريد يا دكتور ؟ إن العلم لا يقدر بمـــال والـــدفع حسب الإمكان ، ولو أنهم سألونى لكنت قبلت بنصف المبلغ !

وتتكرر الحادثة مرة أخرى على أيدى المفكر الكبيـــر توفيـــق الحكيم ، عندما أسر لى فى جلسة بمكتبه ، وكأنه يجعل من الحدث الذى رواه لى مبدأ فى الحياة وفى المعاملات ينبغى الدفاع عنـــه ، أخبرنى بأن ناشره المفضـــل (صـــاحب مكتبـــة الآداب) الـــذى تخصص فى نشر جميع أعماله على مدى سنوات طويلة فى طبعة شعبية ، كان توفيق الحكيم يقبل بها ولا يطالب بغيرها ، قال لى : " تصور أن صاحب الآداب حضر إلى مكتبى ليقدم لى العزاء فـــى

فقد ابنى اسماعيل ، وترك لى مظروفاً . ولما فتحته وجدت بداخله خمسمائة جنيه ! ". ولقد أدركت من ذلك الإعجاب المتبادل بين المفكر والناشر أنه لا يتصل بالقيمة وإنما يتصل بالمعنى ، ومنعت نفسى من أن أعقب على مقولته بأن الناشر عاش سنوات طويلة على مؤلفاته وحده دون مغالاة من جانبنا ، وكان التصور أن يتضاعف ذلك المبلغ مرات ومرات - خاصة وأننا كنا فى بداية التصعيد نحو سوق رائج للأدباء ، حتى أنه كان يوجد من أنصاف الكُتّاب من ينفقون فى مقهى ريش مثل ذلك المبلغ فى أقل من شهر !

ولا أنسى موقفاً لا يتصل بالزهد وحده ، وإنما يضيف إليه الالتزام (بكلمة الشرف) ، عندما رفض نجيب محفوظ بعد جائزة نوبل أن تنقطع علاقاته بناشره القديم دار " السحار " فى وقت بات فى متناول يده أن يفرض شروطه كاملة على أى ناشر فى العالم العربى والخارجى ، ولكن ظل السحار - حتى وفاته - محتفظاً بجنى ثمار جهده المشكور منذ السنوات الأولى لكتابات نجيب محفوظ ، والتى تضاعفت مرات ومرات ، بعد الحصول على جائزة نوبل عام ١٩٨٨ .

تعلمت أيضاً الشجـــاعة فى اتخاذ المواقف ؛ إذ لا ينبغى فـــى المواقف الحرجة أن نلجأ إلى اللف والدوران ، إنما الالتزام بالحق هو الأحق . وكان من اليسير فى ذلك الزمن البعيد أن نتعرف على التجارب الواقعية ، من خلال قدرة الإنسان على الالتزام بحقـــائق الأمور ولو على حساب نفسه . وأذكر أننى وكلت فى دعوى رفعها أحد الأشخاص عن ملابس شخصية ادعى أنها مملوكة له ، بينمـــا أوقع الحجز عليها دائن لشقيقه مقابل دين فى ذمته ، وقـــد صـــدر الحكم فيها بدعوة موكلى إلى الحضور أمام القاضى الذى كان قـــد حدد موعداً للتحقيق بطريق إجراء المقاس الفعلى ؛ لمعرفة مـــا إذا كانت تلك الملابس تخص رافع الدعوى أو تخص شقيقه المـــدين . وعنـــدما طلب القاضى إحضار الخصوم اعترضت علـــى حكـــم التحقيق وطلبت العدول عنه ، وتململ القاضى متسائلاً لماذا ؟ قلت له : الحكم يخالف الآداب العامة ؛ لأنك سوف تمس جسم المـــدعى وتهدر كرامته بأن توقفه فى موقف من يرتكب إثماً ينســـبه إليـــه الخصم بغير دليل ولا يبغى من ورائه سوى إيقافـــه فـــى موقـــف السخرية ! وصمت القاضى ثم أجل قراره لنهاية الجلســـة حيـــث أصدر حكمه بالعدول عن التحقيق ، وبنظر الدعوى علـــى ضـــوء

الأدلة المتوافرة فيها أو ما يقدمه الأطراف من أدلة أخرى مشروعة، وكان قاضياً شجاعاً لم يتردد فى أن يقول على الملأ أنه أخطأ .

ولأن الشيء بالشيء يذكر ، تأتى هنا قصة عبد الفتـاح باشـا حسن وزير الداخلية الأسبق والمحـامى الكبيـر ، كانـت قضـية مخدرات أمام محكمة جنايات قنا وفيها ثلاثـة متهمـين – وكـان عصام حسونة الوزير الأسبق موكلاً عن المتهم الأول ، والـدكتور السعيد مصطفى السعيد الرئيس الأسبق لجامعة القاهرة موكلاً عـن الثانى ، وعبد الفتاح باشا وأنا عن الثالث – وكانت المـواقف بين المتهمين متعارضـة . وفى إحدى الجلسات المحددة لسماع أقـوال المتهمين المحبوسين (موكلنا وموكل عصام حسونة) ترافع الجميع وجاء دورى ؛ وفوجئ عبد الفتاح باشا بأننى أطلب من المحكمـة رفع الجلسة حتى يتسنى لى التفاهم مع الموكل بشأن الدفاع الـذى أنوى إبداءه لأنه مخالف لما قيل فى الجلسـة ، وكانـت المفاجـأة للمحكمة وللمحامين الآخرين أيضاً ، واستجابت المحكمـة للطلـب وجاءنى عبد الفتاح باشا يسألنى : إيه الحكاية ؟ فقلت له : أنا أفضل أن يختار المتهم بنفسه إما أن يكتفى بما أبدى بشأنه فـى الجلسـة ويعفينى من الدفاع عنه ، أو يصرح لى بأن أقـول مـا عنـدى .

وبالفعل عرضت الأمر على المتهم فأصر على أن أبقى مدافعاً عنه بما أرى ، وبغير تحرج مما قاله عبد الفتاح باشا .

وكنت قد حذرته مما قيل من مجموع المحامين الذى اختلط مع بعضه بمظنة أن مراكز المتهمين جميعاً واحدة ، وفى هذه الحالة قد يفرج عن المتهم الآخر المحبوس ويبقى هو وحده محبوساً - مما يضر بمركزه القانونى عند نظر الموضوع - واقتنع الموكل وعادت المحكمة إلى الانعقاد وترافعت بما رأيت ، ووصلت إلى النتيجة ذاتها التى سعيت لها ببقاء المتهمين الاثنين محبوسين على ذمة نظر الدعوى ، وعند عودتنا بالقطار إلى القاهرة ، وكنت مع عبد الفتاح باشا فى ديوان واحد مثلما كان الحال عندما جئنا من القاهرة - قال لى بطيبة وسماحة : أقول لك سرًّا ، إنك عندما فضلتنى بالأمس على نفسك ، وتمسكت بأن أشغل السرير الأسفل ، وتأخذ أنت السرير العلوى لم نتنبه إلى أن الديوان نفسه كان فى آخر العربة - أى كان فوق عجلات القطار ، وما إن شرعت فى النوم حتى اكتشفت وكأن القطار بعرباته يجرى فوق رأسى . ولم أذق طعماً للنوم حتى وصلنا قنا فى الصباح ، وكان ذلك سبباً فى خلط أوراق الدعوى فى ذاكرتى أثناء المرافعة ، ثم أضاف : لقد أنقذت الموكل من ذلك الخطأ الذى لم أتنبه إليه إلا بعد انتهاء

المرافعة ، وكبر الرجل فى عينى بأكثر مما كان كبيراً بالفعل مـــن قبل .

ومن الدعوى نفسها تعلمت أن مهنة المحاماة لا ينبغى أن تكون مزاداً يتزايد فيه المحامون ، وكأنهم ثيران فى حلبـــة مصــــارعة . ولعل ذلك ينسحب أيضاً على كل مجالات الحياة وليس على مهنـــة المحاماة وحدها ، فقد حدث بعد أن تمت المرافعة فى الدعوى التى استمرت حتى الثامنة مساء ، وقررت المحكمة النطق بالحكم آخـــر الجلسة مما كان يقتضى منا الانصراف للحاق بقطار المساء إلـــى القاهرة ، وأثناء جلوسنا فى بوفيه المحطة جاء الدكتور الســـعيد ، وكان متحمساً لموكله بسبب يقينه أنه سيحكم له بالبراءة ، وطلـــب منى باعتبارى أصغرهم أن أتصل بمحمود خليفة نقيب المحامين ، الذى كان يتابع القضية معنا عن المتهم الثالث ربما كان قـــد علـــم بالحكم .

وعندما اتصلت به بالتليفون ردت علىَّ الســـيدة زوجتـــه ، لأن العادة فى الأقاليم أن يكون التليفون مشتركاً بين المنزل والمكتب ، فقالت إن زوجها لديه موعد خارج البيت والمكتب ، فلما سألتها عن الحكم فى قضية اليوم ، قالت إن موكل زوجها (وهـــو موكلنـــا) حصل على البراءة وحكم بالمؤبد على الاثنين الآخرين – ورفضت

بينى وبين نفسى أن أنقل الخبر كما سمعته إلى من كانوا معـــى . إنما قلت لهم إن الزوجة قالت إن واحداً برأته المحكمة وأدانت اثنين، وأنها لا تستطيع تحديد من الذى حصل على البراءة . وعندها بادر الدكتور السعيد إلى إعلان أن موكله هو الذى حصل على البـــراءة وأنه كان واثقاً من ذلك . ولزمت الصمت حتى باب القطار عنـــدما سألنى عصام حسونة عن الحقيقة ، فقلت له : إن موكلنا هو الـــذى حصل على البراءة ، إلا أننى أشفقت من التصـــريح بـــالخبر فـــى حضور د. السعيد ، وقال : خيراً فعلت لأن الدكتور السعيد لم يكن يتصور إدانة موكله ، كما بارك عبد الفتاح حسن (بعد انفرادى به) ذلك الموقف الذى اتخذته حرصاً على زميلنا وأستاذنا د. الســـعيد مصطفى السعيد ... ورحم الله الجميع .

- **ومـاذا عن مواجهة المفاجآت فى ساحة العدالة ؟**

– لا أنسى شخصية المحامى عندما يثور غاضـــباً عـــن حـــق فيتصرف وكأنه أسد هصور ، وكان المثال على ذلك النموذج مـــن البشر المرحوم مصطفى مرعى – وحدث أثناء مرافعته فى جناية أمام محكمة جنايات دمنهور ، وكان يرأسها مستشار فاضـــل مـــن المعروف عنه أنه من شدة الإرهاق فى متابعة القضايا ودراســـتها

ليلاً فى استراحة الحكومة الخاصة بالمستشارين كان يغفو للحظات أثناء الجلسة، وما إن يفيق حتى ينخرط مرة أخرى فى تتبع الدفاع، حدث أن كان مصطفى مرعى منفعلاً كعادته بصوته الجهـورى ، وقال رئيس الجلسة ، وهو بين النوم واليقظة : طيب يا أستاذ إتكلم فى الموضوع ! وارتعد مصطفى مرعى وكـأن الـدنيا زلزلـت زلزالها ولم يعد يسيطر على نفسه ، وخلـع روب المحامـاة فـى الجلسة وأعلن عـدم الاستمرار فى المرافعة وخرج من القاعة .

وفى حجرة المحامين ، أخذ ينتفض غير قادر علـى السـيطرة على أعصابه رغم تكاثر المحامين من حوله ومحاولتهم التخفيـف من الموقف كى يهدأ ، وفى الجانب الآخر كان رئيس الدائرة قـد رفع الجلسة ودعا المحامين بغير موكليهم إلـى حجـرة المداولـة وتأسف لهم ؛ خاصة وأنه لم يكن فى تصوره أنه من الممكـن أن يحدث مثل هذا الموقف مع مصطفى مرعـى شخصـيًّا ، ولكـن القاضى فى النهاية بشر ، وطلب مـنهم أن يسـعوا إلـى العـودة بمصطفى مرعى معهم ؛ لكى يعتذر له أمامهم وأنه لـولا قدسـية عمله لكان قد ترك مقعده وذهب بنفسـه إلـى غرفـة المحـامين للاعتذار ، وانبرى المحامون جميعاً إلى التمسـك بأن يبقـى فـى مكانه ؛ لأن قدسية عمل القاضى يجب ألا تخدش فى جميع الأحوال ،

وأكدوا أنهم سيعودون ومعهم مصطفى مرعى ، وبالفعل أمكن بعد أن هدأت الأمور وتوضيح الموقف أن عادوا به إلى القاعة وكـأن شيئاً لم يكن ، ومن هنا تعلمت أن الرجال تكشف عنهم تصرفاتهم ، إما لتؤكد أنهم كبار أو أنهم يرتدون ثوب الكبار !

- **نصيف بك زكى ، له موقف كلفه الاستقالة من منصبه احتجاجاً على الاستهانة بحرمة النيابة .. ما الذى حدث بالضبط ؟**

- كان رئيساً لنيابة الإسكندرية الكلية ، وكانت مطروحة عليه واقعة جنائية تتصل بضبط أسلحة غير مرخصة فى بدروم فندق سيسل المملوك لأجنبى ، وأراد التباحث مع المستشار المحامى العام فى المكتب المجاور ، فترك ملف القضية أمامه على مكتبه وخرج وأغلق باب حجرته دون مفتاح ، مطمئناً إلى وجود حرس النيابة فى الردهة ، وأمضى بعض الوقت فى مكتب المحامى العام . وعند عودته فوجئ بأحد الاشخاص واقفاً إلى جوار المكتب وأمامه ملف التحقيق مفتوحاً ، وقد انهمك فى القراءة . فسأله بغضب مستنكراً : ما هذا الذى تفعله ؟ فرد عليه قائلاً : إنى فقط أطلع على الملف لأن السراى مهتمة بالقضية (كان من المعروف وقتها أن مالك الفندق

الأجنبى من هواة صيد الطيور المهاجرة فى البحيرات المصرية ، وكثيراً ما كان يلازم الملك فاروق فى رحلات الصيد) وانفجر فيه نصيف زكى : اخـــرج بره ولا أرى وجهك مرة أخـــرى لا أنـــت ولا السراى بتاعتك . وأصيب مبعوث السراى بحالة ذعر وهـــرب من المكان مسرعاً .

ولم يكتف نصيف زكى بما حدث ، وإنما كتب استقالته احتجاجاً على انتهاك حرمة النيابة العامة فى مجموعها ؛ وبذلت محـــاولات كثيرة لإقناعه بالعدول عن الاستقالة لكنه رفض ، فما كـــان مـــن وزارة الحقانية إلا أن نقلته إلى محكمة الاستئناف مع ترقيته إلـــى رئيس محكمة وقبول استقالته والتوصية لدى السراى بمنحه رتبـــة البكوية . ومن هنا عاد نصيف زكى إلى القاهرة ، واستأجر المكتب الذى أعمل فيه الآن بالمحاماة ، ووضع على الباب لافتـــة تقـــول (نصيف زكى بك المحامى بالنقض) وهكذا كان يجرى التعامـــل داخل مؤسسات الدولة حتى ولو كانت السراى الملكية .

وأرى أن أول ما يلفت النظر فى مهنة المحاماة أو فـــى مهنـــة الاشتغال بالقانون عموماً أنها ترفع شعاراً نجده فى كل مكان مـــن أماكن التقاضى وهو "الميزان" رمزاً للعدالة ، وينسى الناس أن ذلك

الشعار كان مرفوعاً كرمز للعدالة منذ أيام الفراعنة والموجود حتى الآن على جدران المعابد . حيث كان الموتى يحاسبون من خلال كفتى ميزان ، فى إحداهما الحسنات ، وفى الأخرى السيئات ، وأنه ينبغى أن تتوازن الكفتان فى الأغلب الأعم ، وليس مطلوباً أن تكون كفة السيئات فارغة شرطاً لدخول الجنة ..

إذن فحقيقة العدالة أن تتوازن كفتا الميزان ؛ لأن البشر فى النهاية بشر ، ولو أنهم كانوا خيراً خالصاً لأصبحوا ملائكة ، ولو أنهم كانوا بلا حسنات لكانوا شياطين ، فالأصل فى الإنسان أنه خطاء ولكنه أيضاً تواب . ومن هنا وجدت فكرة الوسطية المتضمنة فى الديانات جميعاً ، وعلى أساس منها لا ينبغى للقاضى أن يقسو على متهم ، وليس من شأنه أن ينتقم للخصم من خصمه . وإنما المطلوب منه أن تتعادل الكفتان فيحسب للمتهم ماله ويحسب عليه ما هو عليه بمقادير موضوعية ، ومن هنا جاءت فكرة أن ماسك الميزان يكون معصوب العينين ؛ لكى لا يميل مع الهوى ، ولكى لا يميل إلى الضغينة ، ولقد كان العامة من البشر يدركون هذه الحقيقة بالفطرة . وكان مثلهم فى ذلك حكاية القرد الذى كلف بميزان قطع الجبن بالتساوى بين كفتين ، فكان إذا ما زادت كفة

اقتطع منها قطعة وأكلها فتثقل الكفة الأخرى ويعاود الأكل منهـــا .
وهكذا إلى أن أكل الجبن كله وبالتالى لم يحقق شيئاً من العدالـــة ،
وهذا هو الفرق بين الحكم الصالح وغير الصالح ، وقد تبغى العدل
بغير حسابات دقيقة أو بغير روية فلا تجنى إلا العسف ، ذلك هـــو
القانون ، وهؤلاء هم البشر .

مواقف وطرائف فى المحكمة

- **رغم أن للمحاكم قدسيتها إلا أن الأمر لا يخلـو أحيانـاً مـن المواقف الطريفة ... ألم تصادفك مثل هذه المواقف ؟**

– ليس هناك خلاف أن للمحاكم قدسيتها ، والقدسية لا تشـترط الإحساس بالرهبة ، وإنما تتصل بالتوقير .. وكان من المتداول فيما بين العامة والخاصة فى مصر من باب الاعتزاز بالسلوك القويم أن يقول الشخص إنه لم يدخل قسم بوليس ولا محكمة فـى حياتـه ! وأظن أن هذه العبارة لم تعد سائغة إلا إذا " بروزت " داخل إطار ، ووضعت فى أحد المتاحف اعترافاً بالتغيير الذى حدث ، ومقتضاه أن الكل واردها !

ولإحساس القاضى بأنه لا من سلطته ولا من حقـه ولا مـن مقتضيات وظيفته أن يخيف عباد الله ، فيقلب لهم ظهـر المجـن ، كان القاضى بفطرة ذكية يميل إلى توزيع الملح والنوادر بين الحين والحين مع المحامين ومن خلفهم الجمهور ، وكان ابن عباس أعظم مفسرى القـرآن فى أول الإسلام كلما أنهى درساً من دروسـه ،

طالب تلاميــذه بالإحماض لأن النفس مثل البدن تمل من الأحاديث الجادة ، فلا أقل من فسحة للترويح .

وأذكر أنه عندما أراد الصديق الشاعر الراحل فتحـــى ســعيد الحصول على إعلان وراثة بوفاة والده الشيخ - رحمه الله - تقدم بالطلب إلى محكمة عابدين الشرعية ، وكان يلزم حضور شاهدين أمام المحكمة للتعرف منهم على واقعة الوفاة وأسماء الورثة ، ولم يجــد أمامه سوى الأديبين الراحلين على شلش (الناقد) وحامــد الأطمس (الشاعر الشعبى) ، وفوجئ القاضى بأنه بمجرد أن نادى الحاجب على حامد الأطمس حتى مثل أمام المحكمة وهو يرتعــد ؛ مما لفت نظر المحكمة إلى أن حالته النفسية تجاوزت نطاق الشعور بقدسية المحكمة إلى الشعور بالخوف وكأنه لن يعود إلى منزلـــه ؛ فبادره قائلاً : وأُمال لو كنت حاضر أمام محكمة الجنايـــات كنـــت عملت إيه ؟ إحنا هنا لا نحبس ولا نعاقب . إنت بتشتغل إيه ؟ فرد عليه حامد الأطمس بأنه شاعر شعبى . وبمزاح وســماحة عقــب القاضى : قل هذا من الأول ، نحن لا نطالبك بأن تلقى شــعرك .. وحتى لو حدث فلن نحاسبك عليه .. تماسك وقل ما تعرفه عن وفاة الشيخ ســعيد ولك الأجــر والثــواب ، واســتعاد الشاعر حامــد

الأطمس نفسه بل واستعاد إنسانيته ولم يعد يرتجف كـأول عهـده بالحضور ، وقد رحمه الله قبل أن يرى زمناً يقف فيه كبار القـوم وراء القفص الحديدى ، ويطالبون مصورى الصحف بتصـويرهم انتظاراً للفرجة على أنفسهم ، فى اليـوم التـالى فـى صـفحات الحوادث .

وعلى المستوى نفسه ، ولكن على نحو معـاكس جـاء الناقـد السينمائى فتحى العشرى ليدلى بأقواله كشاهد فى قضية مرفوعـة من الأديب الراحل يوسف إدريس ، وما إن اطمأن إلى أن المحكمة تحسن لقاءه ؛ حتى أخذ راحته فى وقفته أمام المنصة بـأن رفـع ذراعه واتكأ به عليها فى مواجهة القاضى . ولأن ذلـك السـلوك لا ينبغى أن يجرى فى حضرة القضاء ، نبهته وأنا محامى صاحب الدعوى إلى ضرورة رفع يده عن المنصة ، وقد لاحظ القاضى أن الشاهد لم يستوعب جيداً ملاحظتى ، وبدا عليـه التـردد . فبـادر القاضى بسرعة بديهة إلى تخفيف الموقف معقباً بـأن المصـريين على وجه العموم يحتاجون الإتكاء على أى شىء يصادفهم ! عندها لاحت الابتسامة على وجه فتحى العشرى وكأن القفشة أعجبته .

وتصل سرعة البديهة لدى القاضى إلى درجة الحــرص علــى رقابة كل ما يحدث فى الجلسة من باب توجيه الســلوك العــام – وأذكر أن رئيساً لمحكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة توقــف فجــأة أثناء نظره إحدى القضايا ووجه حديثه للمحامين : إيه اللى بيجرى ده يا سادة ؟ أنتم جميعاً جلوس فى الصف الأول وزميلكم الأســتاذ الكبير زهير صبرى جالس فى آخر القاعة ؟! إتفضل يــا أســتاذ زهير خذ مكانك بين زملائك . وكان لزهير صبرى وجهه المغولى وشعره الأشيب الكثيف يتدلى على رقبته . وكان أديبــاً معروفــاً بجانب عمله كرئيس لقلم القضايا بالبنك العقارى المصرى . وقــد قوبلت مبادرة القاضى بالرضاء الكامل من مجموع المحامين .

وفى قضية أخرى ، كان المتهمون فيها يقعون تحــت درجــة عالية من الرعب والتخويف ؛ لأن الجريمة كانت مرتبة على نحو يستهدف الحصول على مخزون قطع غيار للأتوبيســات الخاصــة بهيئة النقل العام لمواجهة أزمة الاستيراد فى ذلك الوقت . وكــان تجار القطاع الخاص بروض الفرج هم المصدر المتوافر لديه وقتها قطع الغيار ، فاتخــذ محافظ القاهرة وقتها قــراره بالاستيلاء عليها من المخــازن ؛ باعتباره المسئول عن توفير ســبل المواصــلات

بدائرة القاهرة الكبرى . وظهر فيما بعد أن محاكمة التجار لم تكن تستهدف إنزال العقاب بهم ، بقدر ما كانت مواجهة ضرورة اقتضتها الظروف .

وبالفعل أصدر المحافظ قراره بتسليم المضبوطات إلى هيئة النقل العام دون انتظار لانتهاء المحاكمة . وظلت القضية تتنقل من مكان إلى مكان حتى ماتت بالسكتة ، دون إبداء أو إيضاح أسباب حتى أننى شخصياً كمحام عن أحد المتهمين لا أعرف حتى الآن إلى أى مصير انتهت إليه القضية ، وقد حدث فى إحدى الجلسات أن ما ادعاه المسئولون بشرطة النقل من أن تلك المضبوطات كانت تخص هيئة النقل العام ، بدليل أن عبواتها الورقية كانت تحمل كلمة " ستوك " بالإنجليزية ومعناها " مخزون " ، بينما الحقيقة أن تلك الكلمة تنطق " شتوك " وهى ألمانية تعنى قطعة للتدليل على عدد القطع فى العبوة .. وقد حصلت على المعلومة من أحد خبراء الاستيراد .

وهنا حبكت النكتة لدى رئيس المحكمة فبادرنى قائلاً : كلمة ستوك أحسن لأنها ماركة نوع جيد من " البراندى " . عندها لفت

نظرى أن أحداً من الجمهور لم يمتعض .. بل ابتسم الجميع بغيـر أن يطلقوا ضحكات الابتهاج بالنكتة وابتسم معهم القاضى !

فى ذلك الوقت البعيد ، كانت الحياة تنهض على مساحة طيبـة من التسامح والظرف غير المبتذل حتى أنه فى دعـوى تجاريـة بمحكمة القاهرة كان يترافع فيها المرحوم حسين أبو زيد (وكـان من كبار المحامين) ، وبعد أن انتهت مرافعته عقب عليها المرحوم مصطفى عاشور (وكان متخصصاً فى قضايا الإفـلاس) قـائلاً بابتسامة وضاءة (وكأنك يا أبا زيد ما غزيت) ، والتفـت إليـه حسين أبو زيد قائلاً ببديهة حاضرة (طيب عايزنى أقولك إيـه .. يا عاشور !) ولأن الجمهور كان يعرف المثل الشـائع (... يـا عاشور) ضجت القاعة بالضحك ولم يغضب أحد .

وكان مما يخفف من ثقل عبء مهنة المحامـاة ، كـان علـى المحامين أن يتصيدوا فرص الممازحة بغير تجـريح ، وأذكـر أن محامياً شرعيًّا أمام محكمة أبو حمص الجزئية لاحظ أن محـامى الخصم كان يتعمد إطالة المرافعة بسرد وقائع لا تتصل بالموضوع، وأراد أن ينبهه : ما تتكلم فى الموضوع يا شيخ فلان ! ورد عليـه

المحامى الشيخ قائـــلاً : وهو لو كان فيه موضوع أنا كنت أعيـــد وأزيد فى الكـــلام ! وضحك الجميع ومعهم القاضى .

ولا أنسى الزميل الراحل عبد الصمد دغيدى المحامى بدمنهور، عندما ترافع عن متهم أمام محكمة الجنايات ، وجهت لـــه النيابـــة تهمة إحراز ذخائر دون ترخيص ، وهى تهمة علـــى قـــدر مـــن الخطورة أيًّا ما كان حجم المضبوطات . وكانت فى حالتنا طلقـــة رصاص واحدة أسفر عنها تفتيش منزل المتهم فى إحدى القـــرى . وللخروج من ذلك المأزق وجه المحـــامى الكـــلام للمحكمـــة : إن القانون يعاقب على إحراز الذخائر ، والمضبوط فى حالتنا ذخروراً واحداً ؛ ولذلك وجبت البراءة ؛ وابتسمت المحكمة ومعها الجمهور.

وأذكر قاضياً فى محكمة أبو حمص (ويبدو أن هذه المحكمـــة كان قضاتها يتمتعون بروح الدعابة) ، بعد أن استمع إلى مرافعـــة المحامى عن سيدة ريفية متهمة بضرب جارتها ، أصدر حكمه فى مواجهتها بغرامة عشرة جنيهات ، وكان هذا المبلغ وقتها له قيمة ، وأضاف القاضى قائلاً للمرأة : عشان تبقى توكلى الأســـتاذ عنـــك المرة الجاية !

وحدث أن ترافع صديقى الراحل موريس حليم - وكان محامياً مشهوراً فى دمنهور - عن رجل بسيط متهم بفتح مقهى دون ترخيص ؛ ولأنه وجد الأوراق خالية من المضبوطات سوى وابور الجاز وبراد لتسخين المياه وكوبين ، بنى دفاعه على أن الرجل كان يستخدم تلك الأدوات لاستعماله الشخصى ، وأنه يشتغل فى الأصل بقضاء احتياجات أصحاب الدكاكين والمحلات مما لا يحتاج لرخصة - غير أن المتهم قاطعه قائلاً : يا أستاذ كان فيه ترابيزة وأربعة كراسى والمخبرين خدوهم . فنظر إليه الأستاذ موريس قائلاً : طيب سيادتك اترافع أنت ! وابتسم القاضى والحضور ، ورأت المحكمة أن تبرئ المتهم لعدم الأهمية . وهكذا كان الجميع - قضاة ومتقاضون وأهالى ومحامون - يسعون إلى التخفيف من عبء مواجهة المواقف الحرجة ، لعل فى سيادة الجو المرح ما يجعل الناس أرأف بحال الناس ، وقد ولى ذلك الزمن وحل محله الصراخ فى المحاكم والجهود المتبادلة لتعطيل الفصل فى القضايا ، مما لم نكن نسمع به فى أيامنا إلا فى أضيق الحدود .

أتذكر فى محكمة الدلنجات ، فتح القاضى الجلسة ، ولفت نظره وجود محامٍ بين الموجودين لم يره من قبل ، وفى محاكم الأرياف

كان يسهل على القضاة التعرف على المحامين بأسمائهم . وبادر القاضى إلى التحدث إليه : الأستاذ ضيف عندنا ؟ طيب استأذن الزملاء فى نظر قضيتك لكى تلحق بالمواصلات . واستغل المحامى الفرصة ، وانطلق مترافعاً وبغير توقف وبإطناب شديد مستغلاً طيبة القاضى وما أقدم عليه من ترحيب يبدو أنه لم يكن فى محله .

وكان القاضى وقتها يستطيع إصدار الحكم فى القضايا المدنية فى الجلسة ، وبعدها يكتب الأسباب فى منزله ، فأصدر الحكم لصالح المحامى ، وفى الأسبوع التالى افتتح الجلسة وقال للمحامين : تذكرون يا أساتذة فى الجلسة الماضية حينما أتحت للأستاذ فلان المحامى لكى يترافع فى بداية الجلسة باعتباره غريباً عن البلد ، وعندما اطلعت على ملف القضية لكتابة الأسباب ، وجدت أنه أسمعنى مرافعة لا أصل لها فى الأوراق حتى أننى أصبحت عاجزاً عن كتابة الأسباب فى القضية ، رجائى لمن يلتقى به أن يخبره بعدم الحضور أمام هذه المحكمة حتى آخر الموسم القضائى ! وقد استحق المحامى تلك العقوبة الأدبية على ما أقحمه على ضمير القاضى بطريق الغش ، ويستحق القاضى فى هذه

الحالة التهنئة على شجاعته ، عندما أفصح عن المطب الذى أوقعه فيه المحامى .

- **بعيداً عن السياسة والتجـارة .. كيـف اسـتطعت أن تبعـد السياسة وخلافاتها عن ساحة المحاكم ؟**

- سادت موجة من إقحام المحاكم فى مواقـف سياسـية هـى بالطبيعة موضع خلاف ، وفى الثمانينات كان الأستاذ عبد الحلـيم رمضان المحامى يتصدر - عمال على بطال - التعرض لمواقف الرئيس السادات السياسية برفع الدعاوى ضده لإعلان الاحتجـاج عليه فى ساحات المحاكم ؛ وقد حدث أن وجدناه يبادر عنـد بـدء نظر الدعاوى فى محكمة القاهرة للأمور المستعجلة إلى طلب إثبات طلبه فى محاضر الجلسات بتأجيل نظـر جميـع الـدعاوى ؛ لأن المحامين مضربون عن العمل ليوم واحد احتجاجاً على موقف من المواقف الجادة أحياناً وغير الجادة فى كثير من الأحيان !

ولما كان ذلك الموقف - فى تقديرى - غير متفق عليه قوميًّـا أو وطنيًّا ، بادرت إلى طلب الالتفات عنه ، والمضى فـى نظـر الدعاوى ؛ لأن وقف السير فيها لا يكون إلا لأسباب غير مختلـف عليها تمثل إجماعاً بين المواطنين . عندها وجدت المحكمة الفرصة

سانحة للمضى فى عملها وكفى المؤمنين شر القتـــال ! حتـــى أن الأستاذ عبد الحليم لم يجد ما يعقب به على الطلـــب الـــذى أبديتـــه وانصرف من الجلسة ، ولعله ذهب وقتها إلى قاعة أخـــرى مـــن قاعات المحكمة قد يجد فيها نفسه !

- **كيف أقنعت نقيب المحامين بالعدول عن مشروعه لبناء فندق سياحى ؟**

– وقت أن كان الراحل عبد العزيز الشوربجى نقيباً دعا إلـــى جمعية عامة سنوية للنظر فى شئون المحامين ، وقد فوجئنـــا بـــه يعرض علينا مشروع بناء فندق فى حديقة النقابة ، وقد أحضر معه مهندساً معماريًّا ورسوماً هندسية وسبورة مثل تلك التى تتواجد فى المدارس ، وشرع فى شرح جوانب المشروع ومدى أهميته للنقابة باعتبار أنه سيدر دخلاً يعاونها فى الوفاء بالتزاماتها النقابية . وكان من الواضح أن الموضوع يلقى ترحيباً ولو صامتاً من الحاضرين ، حتى أن النقيب رحب بالطلب الذى قدمته له للإدلاء برأيـــى فـــى الموضوع ، وفى تصوره أن أحداً لن يعترض علـــى أن تتحـــول النقابة بين يوم وليلة إلى مبنى يستغل فى حل مشكلة المحامين .

غير أننى ما إن بدأت الحديث حتى استدار الجميـــع معطـــين ظهورهم للمشروع بمجرد أن تنبهوا إلى أن قانون النقابـــة يمنـــع المحامين من الاشتغال بالتجارة ، فما بالنا وأن النقابة ذاتها تريـــد الاشتغال بها ، وأية تجارة ؟ تجارة سوف تقتضى أن يتواجد فـــى حرم النقابة جماعات وأفراد من كل صوب وحدب ، فضلاً عن أن إدارتها سوف تقتضى التعامل مع أبناء مهنة أخـــرى هـــى مهنـــة السياحة الفندقية، ولا توجد رابطة مهنية أو أدبية تربطها بالمحاماة؛ بل وقد يتعرض الموقف للإشغال بعروض الأزياء وحفلات الطرب إن لم يكن أيضاً لألعاب السيرك ، وكان المرحـــوم عبـــد العزيـــز الشوربجى بالغ الذكاء ؛ إذ لاحظ أن حالة من الصمت قـــد رانـــت على رءوس الحاضرين ، فطلب تأجيل البت فى المشـــروع إلـــى الجمعية العمومية التالية ، وهو ما لم يحدث حتى الآن !

« جماعة الصلح خير »

- **كان مبدؤك أن الصلح خير ، مع أنه يتعارض فى أغلب الأحيان مع عناد المتخاصمين ومكاسب المحامين - فما الأساس الذى دفعك لتبنى هذا الموقف ؟**

- لو أننا أردنا التعرف - من حيث التطبيق على المبادئ والتقاليد الحاكمة لحرفة الاشتغال بالقانون على جميع المستويات : ابتداء بالقاضى وانتهاء بالمتقاضى وفيما بينهما المحامى ، نجد أن المصريين على الرغم مما يوصفون به من أخلاق حميدة ، إلا أنهم فى التقاضى يميلون إلى العناد والتشدد حتى أنه قد ساد القول على ألسنة العامة : " إن المحكمة سوف تكون بينى وبينك " من باب إدخال الرعب فى قلب الخصم ؛ والمسألة لا تتعدى شد محام لإرهابه ومرمطته فى المحاكم ، وهذا الأمر ليس سوى بعض الحقيقة ؛ لأن مهنة المحامى ينبغى أن تتجاوز تلك الرؤية المتسرعة؛ لأنه فى أغلب الحالات يكون المحامى - أو هكذا ينبغى أن يكون - هو القاضى الأول الذى قد ينصح المظلوم بأن عليه أن يتحمل

الظلم المعروف؛ افتداءً لما قد يلحق به من ظلم مجهول إذا ما أصر على استمرار الخصومة بينه وبين الظالم ، ولا توجد قضية تضطرنى إلى اللجوء إلى المحكمة إلا استنفدت فيها كل السبل المتاحة للصلح ، فإذا فشل الصلح أو تعذر ، بات طريق المحكمة هو الملجأ المتاح . أما المكاسب فإنها لا تكون بتبنى القضايا لمجرد الحصول على المال، لأن ذلك يسىء إلى سمعة المحامى ، وما فائدة أن تحوز أموال الدنيا وتخسر سمعتك .

- **أيهما أقرب إلى الاستجابة للصلح: الأدباء أم بسطاء الناس ؟**

– فى تصورى بحكم ما لاقيته من معاملات وتداخلات على مدى الخمسين سنة الماضية يمكن أن أقول إن قاعدة التسامح ليست سائدة بالقدر المعقول إلا فيما بين الأدباء والفنانين . إلى حد أنهم فى واقع الأمر يشكلون " جماعة الصلح خير " إذا جاز التعبير ! والأمثلة على ذلك كثيرة .

- **هات ما عندك ؟**

ماجدة وتعويض محمد جلال

- من المواقف التى تكشف عن مدى استعداد الفنانين والأدباء لتغليب الطيبة على التشبث بالعناد والمكابرة أن تخبرنى الفنانة ماجدة بأنها تود أن تعوض الأديب محمد جلال عن جهده ، الذى بذله فى مرحلة الإعداد لفيلم "جميلة بوحريد" المناضلة الجزائرية ، وهو ما تعذر عليها أثناء العمل فى الفيلم ، الذى ضم مؤلفين كبار للسيناريو والحوار (يوسف السباعى وعلى الزرقانى ونجيب محفوظ وغيرهم) فى وقت كان فيه الأديب محمد جلال فى أول عهده بالسينما والأدب والصحافة . وبصراحة ماجدة المعروفة عنها أخبرتنى بأن خسارة محمد جلال للقضية التى رفعها ضدها ؛ لا تعنى أنه لم يبذل جهداً يستحق عنه مالاً ، وفى وسط إحساسها بالرضا عن النفس وعن الآخرين ، بما لاقاه فيلمها " المراهقات " من نجاح فاق جميع التوقعات ؛ أصرت على أن تدفع أتعاباً لمحمد جلال قدرتها بمائة جنيه ، وقت أن كانت الأتعاب الكاملة للسيناريو والحوار لا تتجاوز فى العادة أربعمائة جنيه .

وقد قمت بالاتصال بالصديق محمد جلال وعرضت عليه مبادرة ماجدة ، وقد رحب بها أيما ترحيب واعتبرها ردًا لكرامته .. وإن كان مما أثار ضحكاته أن ماجدة أرسلت المبلغ المطلوب مع

مندوب من طرفها عبارة عن كمية من العملات الورقية الصـــغيرة تبدأ من الخمسة قروش وتتدرج حتى الخمسين قرشاً ؛ لأن المبلـــغ تحصل عن طريق شباك التذاكر " بسينما ريفولى " ، التى كانـــت وقتها مستمرة فى عرض فيلمها " المراهقات " !

ماجدة وكمال نشأت ومحمود السعدنى فى جلسة واحدة

- **ولكن الكاتب الساخر محمود السعدنى وصل بما كتبـــه عـــن ماجدة وكمال نشأت إلى المحكمة ؟**

– حدث ذلك بسبب تعرضه بالكتابة فى مجلة " صباح الخير " لقضية كانت مرفوعة من الشاعر كمال نشأت ضد الراحل صـــالح جودت ، كما تعرض لفيلم من إنتاج وتمثيل " ماجدة " – ومن ثـــم رُفِعت ضده قضيتان فى أسبوع واحد .

- **نبدأ بالقضية الأولى ؟**

– اكتشف الشاعر كمال نشأت أن ديوان الراحل إبراهيم ناجى ضم سبع عشرة قصيدة من إبداعه ؛ وكان الـــديوان مـــن إعـــداد الراحل صالح جودت ، وأصدرته وزارة الثقافة تحت إشراف لجنة من أحمد رامى ود. أحمد هيكل ، ومن الطريف أن اللجنة صدرت

الديوان بمقدمة قالت فيها : " لقد بذلنا جهداً كبيراً فى مراجعة هـذا الديوان " ! لذلك كان من الطبيعى أن يرفع كمال نشأت قضية مدنية ضد صالح جودت للدفاع عن حقوقه الأدبية والمادية ، وطالب فيها بتعويض قدره مائة ألف جنيه ، وبادر محمود السعدنى – عفـا الله عنه ومتعه بالصحة – إلى التعليق على القضية ، وقـد هالـه أن يطلب شاعر مثل هذا التعويض الكبير لمجرد أن قصائد من شعره ضمت إلى ديوان شاعر آخر بطريق الخطأ ؛ وحسب ذلـك ضـد السعدنى تدخلاً فى دعوى منظورة أمام القضاء مما يـؤثر علـى القاضى ؛ وهو أمر يؤثمه القانون ، ويضر بصاحب الدعوى .

– أما القضية الثانية فقد كانت معاصرة للأولى – فقـد انـدفع السعدنى إلى الكتابة عن فيلم " قصة ممنوعة " من إنتـاج وتمثيـل الفنانة ماجدة وبطولة الفنان يحيى شاهين ، ولم يبق على شىء من جعبة السخرية لديه إلا وطال بها الفيلم إنتاجاً وأبطالاً ، ومن هنـا رفعت "ماجدة " دعوى مباشرة ضده بتهمة السب والقذف ، ومـن سوء الحظ وحسنه أيضاً – كما سوف يتبين لنـا فيمـا بعـد – أن نظرت الدعويان معاً فى جلسة واحدة ، وقبل بداية الجلسة التقيـت بمحامى السـعدنى المرحوم جمـال العطيفى ، الذى بادرنى قائلاً : " إن السعدنى لا ينام لمروره بظروف صعبة بسبب مرض ابنته ، وهو فى سبيل الإعداد للسفر معها إلى الخارج للعلاج " . ثم أبـدى

استعداداً لرد اعتبار الشاعر كمال نشأت والفنانة ماجدة بما سوف يثبته فى محضر الجلسة من تقدير لهما معاً ، وأن ما كتب بشأنهما إنما كان من باب المساجلة القائمة على المداعبة البريئة ، والمقامات فى النهاية محفوظة باعتبار أن الوسط الأدبى والفنى يضم الجميع فى حزمة واحدة ! ولأن رافعى الدعويين ضد السعدنى كانا - فى حدود معرفتى بهما وثقتى فيهما - يدوران حول تلك المعانى ذاتها ، باعتبار أن الدعاوى لا ينبغى أن تكون طريقاً للاستثمار المالى أو للتنكيل بالخصم ، رحبت بذلك العرض وجرى إثبات الاتفاق فى محضر الجلسة ، وتم التنازل عن الدعويين بالنسبة لما أملكه كمدع بالحق المدنى ، وحكم فى دعوى ماجدة بانقضائها جنائيًا ومدنيًا - الأمر الذى تعذر فى دعوى كمال نشأت ؛ لأن التنازل عن الدعوى المدنية لا ينصرف إلى الدعوى الجنائية فى هذه الحالة باعتبارها حقًا للمجتمع وليس للمدعى المدنى ، غير أن ذلك لم يمنع المحكمة من الحكم بإثبات التنازل عن الشق المدنى وبغرامة خمسة جنيهات جنائيًا ، ويا دار ما دخلك شر !

والطريف أنه حكم فى الدعوى المدنية ضد صالح جودت بقضاء متوازن يشهد للمحكمة بالفطنة : فى الجانب الأدبى من الدعوى قضت بإلزام دار النشر بالتنويه فى صفحة مستقلة تلحق

بنسخ الديوان ؛ بأنه يضم عدداً من القصائد - ذكـرت تحديـداً - للشاعر كمال نشأت . كما نزلت المحكمة بالتعويض المـادى إلـى مبلغ رمزى قدرته بمائة جنيه ، ومن هنا رحب طرفـا الخصـومة بالحكم ؛ لأنه رد الاعتبار للشاعر كمال نشأت ، وأيضاً لم يعنـف بالمدعى عليه صالح جودت تقديراً لحسن نيته ومكانته كشاعر .

وأخذ صالح جودت بهذه المبادرة من المحكمة ليرد لها التحيـة بأحسن منها ؛ فنشر دون طلب من أحد مقالاً مطـولاً فـى مجلـة " المصور " اعترف فيه بما حدث من خلط داخل ديـوان إبـراهيم ناجى فيما بين قصائده وقصائد الشاعر كمال نشأت منوهاً بالأخير كشاعر معروف . وكشف عن سبب الخلط ، وهو أن كمال نشـأت كان قد ترك لدى إبراهيم ناجى تلك القصائد ، دون كتابـة اسـمه عليها ؛ لكى يكتب لها مقدمة على ذمة أنها سوف تنشر فى ديوان ، وكان من عادة إبراهيم ناجى أن يترك أوراقه فى مكتبه دون ترتيب أو تمييز . وانتهت الخصومة بود متبادل بين الشـاعرين : صـالح جودت وكمال نشأت .

والأكثر طرافة أن محمود السعدنى سبق صالح جـودت فيمـا قدمه لكمال نشأت ، بأن قدم لماجدة اعتذاراً نشره فى أول فبرايـر ١٩٦٢ ، نوجزه هنا كوثيقة تحية للطرفين :

" وداعا أيها السادة القراء .. أستودعكم الله وفى النفس غصة ، وفى القلب حسرة ، وأنا ذاهب إلى الحبس ! والذى سيحبسنى ليس النائب العام وليس القاضى ولكنه العسكرى ، والعسكرى ليست مهنته ولكنها لقبه ، والاسم الكامل الأستاذ صبرى العسكرى ، والمهنة .. محامى الممثلة العظيمة ماجدة . وذات تليفون بينى وبين الأستاذ العسكرى ، قال سيادته .. إنه لا يطلب منى أكثر من أن أكتب فى "صباح الخير" وفى نفس المساحة وبنفس البنط اعتذاراً كاملاً للفنانة ماجدة . وهأنذا أيها السادة القراء .. ونزولاً على رأى أو بمعنى أصح نزولاً على أمر سيادة الأستاذ العسكرى. وفى نفس المساحة وبنفس البنط أقر وأعترف وأعلن اعتذارى الشديد للممثلة ماجدة ، أستغفر الله ، بل كبيرة ممثلات الشرق ، وعظيمة ممثلات الغرب ، وزعيمة ممثلات الكون والجوهرة المكنونة والكوكبة المصونة . حفظها الله ذخراً للسينما . وحقق على يديها ما تصبو إليه البشرية من فن رفيع وفن سمين ! إنك سميع مجيب الدعوات يا رب العالمين . هذا اعتذارى أعلنه على الملأ وأنشره على الناس ! سألت الله أن يرضى الأستاذ العسكرى عنى وأن يعفو عنى ، وأن يطلق سراحى فأنا غلبان وصاحب عيال والشهر ده شعبان والأسبوع القادم رمضان .. أدامك الله يا سيدى العسكرى إلى كل عام ! ويا سيدى الأستاذ العسكرى اغفر لى ، فما

كتبته عن الممثلة العظيمة ماجدة فى العدد الماضى ليس أكثر من هفوة ! هفوة .. ليس إلا ! "

ومن باب التسجيل التاريخى أذكر أن ذلك الاعتذار الساخر نشر قبل التنازل عن الدعوى .. ولكنه لم يكن سبباً للتنازل من قريب أو بعيد ! إنما السبب هو ما أفاد به الراحل جمال العطيفى ، وأثبته فى محضر الجلسة على ما سلف البيان ، وتلك كانت رسالة للسعدنى بأن المزاح وقت الجد هزل !!

ناجى مع الأشباح

وقد طارد الحظ التعس " ديوان ناجى " مرة أخرى حين تم اكتشاف أربعين قصيدة أخرى ليست لناجى ، تم جمعها فى ديوانه منسوبة إليه ، بينما فى الحقيقة هى لشاعر كبير آخر هو على محمود طه موجودة فى ديوانه " أرواح وأشباح " الصادر عام ١٩٤٢ قبل صدور " ديوان ناجى " بتسع عشرة سنة ! وقد أعلن النقاد عن دهشتهم ؛ لأن الشاعر الكبير صالح جودت كان صديقاً للشاعرين الكبيرين ناجى وعلى محمود طه (صاحب الجندول) ، التى تغنى بها عبد الوهاب . وجمعت الشعراء الثلاثة مدينة المنصورة فى شبابهم حتى صعد نجمهم فى سماء القاهرة ،

وضمتهم " جمعية أبوللو " التى رأسها أمير الشعـراء أحمد شوقى ١٩٣١ وكان ناجـى وكيلاً لها .

وقد حدث أن صـالح جودت - كما سـبق أن قلنا - جمع كل ما فى مكتب ناجى من أوراق مخطوطة بالأشعار فاعتبرها " بحسن نية " من إبداعه ، دون أن يتبين أن تلك القصائد لعلى محمود طـه كانت مسجلة فى مخطوطة قديمة ، احتفظ بها ناجى فى أوراقه مدة عشرين عاماً ؛ وما تقدم لم يمنع الورثة من رفع الـدعوى ضـد صالح جودت ؛ لإثبات تلك الواقعة سعياً للمحافظة علـى تـراث مورثهم - وقد حكم لهم بما طلبوا .

فاطمة رشدى تستنجد بالسادات

- **ثابت فى أوراقك أنك رفعت دعوى لفاطمة رشدى ضد سـعد مكاوى - لأى سبب ؟**

- راجت حملة إخبارية بمناسبة الإعداد لفيلم عن حياة الفنانـة فاطمة رشـدى ، تقول إن المنتج اسـتمد وقائع الفيـلم من رواية "شهيرة" للأديب سعد مكاوى، نشرها فى الأربعينيات ، بينما كانت الأمور تقتضى أن يرجع المنتج بشأن حياة الفنـانة إلى مذكـراتها " فاطمة رشدى بين الحب والفن " التى نشرتها فى تاريخ مقـارب

لبداية تلك الحملة ، وهو ما أصاب الفنانة بحالة من التوتر الشـديد والخوف على سمعتها الشخصية والفنية ؛ خاصة فيما كتـب عـن علاقة لها بأجنبى قيل إنه كان ينفق عليها . فخاطبـت بمشـكلتها الجهات المختصة المسئولة وقت أن كانت السـينما خاضـعة لمـا يسمى " الهيئة العامة للمسرح والسينما " ، ولما تراخت تلك الجهات فى التدخل لحسم الموقف اضطرت إلى إرسال برقيات تلغرافية إلى رئيس الجمهورية – أنور السادات – ووزير الثقافة الـذى طلـب تقريراً بشأن هذا الموضوع من هيئة السينما التى قامـت بإعـداده بالفعل ، وقد جاء فيه : إن فيلم " شهيرة " لا يتناول من قريـب أو بعيد قصة حياة فاطمة رشدى . وكانت هيئة السينما تنوى إنتاجها ، وعندما توقفت عن الإنتاج باعت سيناريو القصة للمنتج الذى أكـد فى إقرار موقع عليه منه أن مشاهد الفيلم لا تمثـل حيـاة فاطمـة رشدى ؛ لأن القصة تتناول تاريخ مصر مـن خـلال المسـرح ؛ وخاصة أزمة صدقى عام ١٩٣٠ واستهتاره بالدستور وبالحكم .

غير أن فاطمة رشدى لم تقتنع بهذا التقرير ، وقـررت رفـع قضية ضد هيئة السينما والمنتج والمخرج وسعد مكـاوى – علـى سند أن قصة الفيلم – تعرضت لحياتها الخاصة والفنية بما لا يتفق والحقيقة وبما ينال من سمعتها الفنية والعائلية ، والدليل على ذلـك أن المخرج والمنتج لم يدخرا جهداً فى مد الصحافة العربية بعديـد

من الأخبار لتأكيد الصلة بين حياتها وبين تلك الوقائع التـــى رأت أنها ملفقة ؛ لذلك تقدمت فاطمة رشدى فى دعواها بطلب مستعجل بوقف عرض الفيلم حتى يتم الفصل فـــى موضـــوعها ، وقضـــت المحكمة بعدم الاختصاص – فيما يخص الشق المســتعجل – لمـــا انتهت إليه من أنها أجرت مقابلة بين العملين (الفيلم والمذكرات) من حيث الظاهر ، وانتهت من فحصها أن المدعية تطالب بحمايـــة حياتها الخاصة والفنية من عرض الفيلم ، باعتباره خطـــراً يهـــدد حياتها وحياة ابنتها ورأت المحكمة أنه تبين لها أن ظاهر الأوراق يوحى بأنه ليس هناك أدنى خطر حتى بفرض مطابقته تمام التطابق لقصة حياتها المنشورة بقصة سعد مكاوى " شهيرة " ؛ ذلك لأن هذا الكتاب صدر منذ أكثر من ثلاثين سنة ، وطبع أكثر من مرة فـــى كتاب وجريدة مما ينتفى معه الخطر . وقد طعنت فاطمة رشـــدى على هذا الحكم بالاستئناف ؛ غير أن المحكمة قضـــت برفضـــه ، باعتبار أن ملامح قصة الفيلم قد تصدق على ممثلة أخرى ما لـــم تحدد بالاسم .

وكانت قد توالت مواقف المنتج والمؤلف وهيئة السينما لتؤكـــد وجهة نظرهم القائلة بعدم وجود صلة بين قصة الفيلم وحياة فاطمة رشدى – على خلاف ما كان يقدمه المنتج للصحافة من معلومـــات قبل رفع الدعوى – كما أثبتوا بمحاضر جلسة المرافعـــة الأخيـــرة

اعترافاً بمكانة السيدة فاطمة رشدى ، وحرص الجميع على المحافظة على سمعتها الشخصية والفنية ؛ الأمر الذى رأيت معه ترك الخصومة اكتفاء بإعلان تلك الحقائق على الكافة ، وبالفعل قضى بذلك فى الدعوى التى انتهت بنتيجة تتوافق مع حسن النية المتبادل بين الطرفين وتحفظ لكل منهما حقوقه المشروعة .

وظلت علاقتى بالفنانة فاطمة رشدى مستمرة بود خاص حتى أنه كان يروق لها من باب التدليل ! أن تنادينى بالواد الأفوكاتو . وبالمشاعر نفسها كانت تصر فى كل زيارة على أن تدفع مقابلاً لما تطلبه من مشورات أو إجراءات ، وكنت فى العادة أصر على أن كل ما تطلبه لا يكاد يكلفنى شيئاً ، إلا أن إصرارها كان أكبر . بل والطريف أنها كانت تحدد هى قيمة ما تعرضه من أتعاب ، وكنت ألاحظ أن لديها قاعدة تحكم ذلك التحديد ، فمثلاً كانت تدفع فى الزيارة ٣٥ جنيهاً . وكنت أتساءل بينى وبين نفسى : لماذا خمسة وثلاثون جنيهاً لا أكثر ولا أقل؟! ولكنها فاطمة رشدى صاحبة الرأى الذى لا تحب لأحد أن يرده عليها ، خاصة وأنها كانت فى سنواتها الأخيرة تطلب منى مساعدتها إما بتغيير مسكنها من مكان لآخر ، أو البحث لها لدى الحكومة عن مسكن فى غير المنطقة التى تعيش فيها ، فمثلاً كانت قد حصلت على مسكن من مساكن

المحافظة بمدينة السويس ، وسرعان ما طلبت استبداله بمسكن آخر فى مدينة أخرى ، بينما كانت فى ذلك الوقت تقيم بفندق صغير فى شارع ٢٦ يوليو ، وعندما استفسرت منها عن سبب تلك الرغبة فى الانتقال من مكان إلى آخر أسرت لى أن الجيران لا يتركونها فـــى حالها ، وكثيراً ما يدقون على باب المسكن لإزعاجها .

وقد صدقت روايتها باعتبار أنها تشعر بالغربة فى مدينـــة لـــم تألف العيش فيها ، إلا أننى تشككت فى الرواية بعد ذلـــك عنـــدما طلبت منى محاولة تغيير مسكنها – فى القاهرة أو ما يجاورهـــا – الذى كانت قد حصلت عليه عن طريق بعض المسئولين ، ورددت الأسباب السابقة ذاتها ، فتيقنت أنها تمر بمرحلة شيخوخة تسبب لها تخيلات لا تحدث فى الواقع ، وذلك اليقين احتفظت به لنفسى ولم أكاشفها به حتى عندما قرأت أنها بدأت تطالب نقابة الممثلين بـــأن يبحثوا لها عن مسكن آخر تأمن فيه على نفسها . وبالفعل وفروا لها هذا المسكن فى وسط المدينة ، غير أنها رحلت قبل أن تضع قدميها فيه .

يوسف إدريس ومصطفى محرم فى حادثة شرف

- **على خلاف المعروف عن يوسف إدريس .. فقد كان يميل فى أغلب الأحيان إلى الصلح .. كيف حدث ذلك ؟**

– وقع خلاف مع الأديب يوسف إدريس بشأن سيناريو وحوار قصته " حادثة شرف " فقد تمسك مصطفى محـــرم بأنـــه كتبهمـــا لحساب مؤسسة السينما وتقاضى أجره عنهما ؛ ورفع دعوى بعـــدم أحقية يوسف إدريس فى وضع اسمه على الفيلم إلا كمؤلف للقصة فقط – وقد علم بالموضوع كاتب السيناريو الراحل على الزرقانى ، وأصر على إنهاء الدعوى صلحاً ؛ لأن مصطفى محرم كان تلميذه من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان يقدر يوسف إدريس كأديب .

وفى جلسة الصلح وبعد أن ارتضى الطرفان أن يبقى يوســـف إدريس مؤلفاً للسيناريو والحوار – وينفرد مصطفى محرم بـــدور صاحب " الرؤية السينمائية " – فاجأ يوسف مصطفى محرم بـــأن ضرب على كتفه قائلاً : يا ولد ما تنساش برضـــه إنـــى يوســـف إدريس ! وكانت تلك طريقة يوسف فى صنع الصداقات !

يوسف إدريس والصحيفة اللندنية

كان يوسف إدريس يميل إلى إنهاء المنازعات صلحاً ، مــا دام الصلح لا ينال من كرامته الشخصية والمهنية ، وقد اتفق مع إحدى الصحف العربية الصادرة من لندن على الكتابة لها أسبوعيًّا ، غير أنه فوجئ بعد أن أرسل لها عدداً من المقالات أن تراخت فى النشر دون أسباب معلنة . وقد فهم من حوارات جانبية معهــم أن هنـــاك اعتبارات تخص الصحيفة ، تمنعها من أن تكون نافذة لطرح أفكاره خاصة السياسية منها ، وقد اعتبر يوسف أن ذلك التوجه ينطــوى على اتجاه لتطويعه لكتابة ما يتفق مع وجهــات نظــرهم ، ولــو بالمخالفة لمعتقداته وأفكاره . لذلك لجأ إلى القضاء بدعوى جــرى تكييفها على سند من أنه لا يجوز فى القانون وفى مهنة الصــحافة اختراق ضمير الكاتب بمعتقدات سياسية هو لا يؤمن بها ..

وما إن وصلت الدعوى إلى علم الصحيفة حتى أدرك مسئولوها أن المسألة أصبحت تتصل بحرية التعبير وليس لمجرد الامتناع عن نشر مقال أو عدة مقالات ؛ وهو أمر يؤثر على ســمعتها الأدبيــة والسياسية – ولذلك بادرت إلى إرسال محاميها الأمريكى الجنســية من أصول عربية إلى القاهرة واتصل بنقيب المحامين المصــرى لمعاونته فى إنهاء النزاع – وهو ما رحبنا به من حيــث المبــدأ ، ما دام الصلح سيضمن رد الاعتبار أدبيًّا وماديًّا ليوسف إدريس .

وتم اللقاء فى مكتبى بينى وبين المحامى الأمريكى ومعه محام مصرى شاب من مكتب النقيب ، ومدير مكتب الصحيفة بالقاهرة ، وتم الاتفاق على إنهاء النزاع صلحاً على أن يتم فى اليوم التالى مناقشة التفاصيل بحضور د. يوسف إدريس . ولم تمض إلا دقائق على انصرافهم حتى فوجئت بعودة المحامى الشاب ليعرض علىّ أن أجتهد فى إتمام الصلح مع وعد بأن تتحمل الصحيفة أتعابى ! وكان لابد من تلقين المحامى درساً لا ينسى ، فوبخته لأنه قبل بأن ينقل لى تلك الرسالة التى تم التداول فيها بينهم على باب العمارة ، وواجهته بأن ذلك يرتب فى حقه مسئولية جنائية ونقابية. إلا أننى – حرصاً على مصالح موكلى – أفهمته أننى سوف أتجاهل ما حدث؛ وعليه ألا يعود إلى تكرار هذا التصرف الضار بسمعته المهنية ، وبعد انصرافه أخبرت يوسف إدريس تليفونيًّا بالواقعة ، وكانت صدمة له أن تصل الأمور إلى حد شراء الذمم . وطيبت خاطره بأننى سوف أتصرف بما لا يضر بمشروع الصلح ما دامت له مصلحة فى ذلك ، وبالفعل تم الاجتماع فى اليوم التالى ، فأعدت على أسماعه فى حضور الآخرين ما حدث بالأمس ، فأصيب الجميع بحالة من الصمت المطبق وقد فقدوا القدرة على التعليق ، عندها طلبت منهم المضى فى الحديث عن الصلح .

وقد تم بالفعل الاعتذار ليوسف إدريس والمبادرة إلـى سـداد المقابل المالى للمقالات ، مع التصريح له بنشرها فى أى صـحيفة أخرى . والطريف أنه بعد أن انصرف الآخرون فوجئت بيوسـف إدريس يخبرنى ، بعد أن أعمل خياله الديناميكى بأنـه فـى هـذه اللحظة يجول بخاطره أننى عبد العزيز باشا فهمى - أول رئـيس لمحكمة النقض المصرية وأحد قادة ثورة ١٩ - وأنه (أى يوسف إدريس) لطفى باشا السيد !

إنه يوسف إدريس المعتز بنفسه ككاتب - والذى كان باحثاً عن التفوق دائماً .

المثقف والوزير

- **ولكن يوسف إدريس فى بعض الأحيان كـان يتغلـب عليـه عناده فيمضى فى الخصومة إلى نهايتها ، كما فعـل أثنـاء خصومته مع وزير الثقافة الراحل محمد عبد الحميد رضوان .**

- فى تصورى أن ذلك لم يكن عناداً - وقد اتصل بى صـباحاً من الإسكندرية طالباً الاستعداد لرفع دعوى ضد الوزير لما كتبـه عنه فى جريدة الأهرام ، وسألنى عن رأيى فأجبته بـأن الـوزير تجاوز كل الحدود ؛ وعمد إلى الإيذاء بطعنه فى انتماءاته الوطنية

وعرض بسلوكه الخاص فى المجتمع ، ولأن يوسف إدريس كاتب، ويستطيع رد الصاع صاعين وأكثر .. فــإننى رأيــت أن ســاحة القضاء ليست هى الساحة المطلوب العمل فيها لمواجهــة موقــف الوزير ؛ ذلك أن القضية ينبغى أن تمتد إلى ساحة أكبر وأشــمل ، هى ساحة الرأى العام خاصة أن الوزير – فى رأيى – قــد أســلم نفسه لقدرات يوسف إدريس فى الدفاع عن نفسه بالكلمــة ، وهــى قدرات متميزة ؛ وسوف تحدث الصدى المطلوب لــدى جمــاهير القراء وغيرهم من المواطنين فى مصر والعالم العربى .

وكانت المفاجأة أن يوسف إدريس أعلن رفضه لــذلك التوجــه وأصر على اللجوء للقضاء ؛ وكان هذا من حقه – ولكــن لأننــى كنت مدركاً أنه كان واقعاً تحت تأثير حالة من الغضب ، استعصى عليه معها أن يعيد النظر فى طريقة مواجهة ذلك الذى تعرض لــه بغتة وعلى غير انتظار ، اقترحت عليه اختيار محام آخر غيرى ، وكنت أعرف أن له علاقات طيبة مع عدد من المحامين . وبالفعل وجد بينهم ضالته وحقق غايته من رحلة التقاضى ؛ وتشبث لآخــر لحظة بقبض مبلغ التعويض الذى حكــم لــه بــه ، ولأن الرحلــة استغرقت بعضاً من الوقت هدأت خلاله النفوس – استعاد الطرفان الود بينهما من جديد ؛ وإن لم يكن كل الود !

الملك والشاعر

- **لك رأى مؤداه أن الإبـــداع هو ما يحسب للمـــؤلف ، ومـــا عداه ينبغى ألا يتمسك به لأى سبب من الأسباب .**

– ذلك حدث مع الناقد والشاعر د. عبد العزيز شرف عنـــدما اختلف مع صاحب مشروع للتعريف بمؤســـس المملكـــة العربيـــة السعودية ، إذ عرض عليه تأليف كتاب يليق بالمكتوب عنه بعنوان " السيرة الذاتية لعبقرية عبد العزيز آل سعود ، مؤســـس المملكـــة العربية السعودية " وفوجئ د. شرف بصاحب المشروع – المقـــيم أصلاً فى السعودية – يضع اسمه كمؤلف – مشارك – على غلاف الكتاب ، مما اعتبره اعتداءً على حقوقه .

وربما بسبب تقديرى وتوقيرى للإبداع الأدبى ، رأيت أن ذلـــك النوع من الكتب لا يحسب فى العادة للمؤلف ، إذن فمـــا قيمـــة أن يوضع الاسم على الغـــلاف أو لا يوضع ؛ خاصة إذا كان المؤلف قد تحصـــل على مستحقاته المالية المتفق عليها ، وهو ما صـــرح لى به عبد العزيز شـــرف ؟! لذلك اقترحت عليه صـــرف النظـــر عن الموضـــوع برمته تاركاً الجمل بما حمـــل . والحق يقـــال إن عبد العزيز شرف لم يضع وقتاً فترك لى نسخة من الكتاب هدية – وانصرف خالى الوفاض ولكن مرتاح الضمير !

السطو على العناوين

• **وصلت المشكلات إلى السطو على العناوين .**

– من أطرف المفاجأت أن تطلب منى زوجة بلدياتى الفنان محمود الحدينى أن أدفع عنها ما يرتبه أديب معروف وجه إليها إنذاراً على يد محضر ، يتهمها فيه بالسطو على عنوان قصة قصيرة نشرت له فى السبعينات ، بأن قامت بوضعه على رأس عمل إذاعى قامت بإعداده بعنوان " دعوة إلى الحب " ولم أبذل جهداً فى تطييب خاطرها ؛ لأن المشكلة كانت محلولة لأهون الأسباب ، فذلك العنوان لا يكتسب حماية فى القانون ، باعتبار أنه مقولة متداولة مطروحة فى السوق على ألسنة الآخرين ، والأهم من ذلك أننى أحق من الجميع بذلك العنوان ، ذلك أننى صاحبه ؛ وقد سبق أن وضعته عنواناً للقصة التى نشرتها فى مجلة " صباح الخير " عام ١٩٥٦ ، ولم يكن هناك أبسط من الرد على الإنذار بإنذار آخر ، يكشف تلك الحقيقة بشقيها القانونى والواقعى – وعلى الأديب المعروف أن يأخذ بهما أو بأيهما بحسب رغبته لأنه لا يستطيع الفكاك منهما معاً . وبالفعل لم يكلف صاحب الإنذار خاطره بالتعرض للكاتبة ، أو بالرد على إنذارى حتى تاريخه !

نائب رئيس الوزراء ضد النائب العام

- **كيف انتهت قضية السيد نائب رئيس الوزراء ضـد السـيد النائب العام ؟**

– من الدعاوى القضائية التى رفعتها الدعوى التـى باشـرتها بالوكالة عن الراحل عبد المحسن أبو النور نائب رئيس وزراء سابق ضد نائب عام سابق – هو محمد عبد السلام – وكان الاثنان قـد تركا منصبيهما أو دفعا إلى تركه ! وسبب رفع الدعوى أن النائب العام السابق كان قد أدلى بتصريحات عن أحداث وقعت، وقـت أن كان يشغل منصبه ، تعرض فيها لتصرفات نسبها إلى نائب رئيس الوزراء وقت أن كان هو الآخر يشغل منصبه ، واعتبرها الأخيـر لا تتفق مع الحقيقة وماسة به شخصيًّا ، ومن ثم طلب فى دعـوى مباشرة معاقبته بتهمة السب والقذف مع التعويض. وتصـادف أن كان محامى المتهم هو الأستاذ الكبير عبد الفتاح باشا حسن ، الذى حضر الجلسة الأولى وطلب التأجيل . وعندما خرجنا من الجلسة ، بادرنى بالرغبة فى إنهاء الدعوى صـلحاً حفاظـاً علـى كرامـة الطرفين وسمعتهما ، آخذاً بقاعدة أن الجراح تندمل مع الوقت بينما استمرار التقاضـى يحييها ، ووعدته بعرض الأمر على موكلى .

والحق يقال إن السيد النائب موكلى لم يضع وقتاً ، وكأنه كان على الخط نفسه معنا ، فأعلن رغبته فى الاستجابة لمطلب السيد النائب موكل عبد الفتاح باشا ، إذا ما قدم اعتذاراً عما تحدث به فى حقه ولو بطريقة ضمنية تحفظ له كرامته ، مؤكداً أنه ليس المطلوب من الاعتذار أن يسجل صاحبه على نفسه أنه كان متجاوزاً فيما قدمه ، وبالفعل التقت الإرادات الخيرة وانتهت الدعوى صلحاً فى الجلسة التالية ، وانضم الاثنان إلى جماعة الصلح خير .

الغيطانى ووحيد حامد والنوم فى العسل

- **لعل جعبتك لا تزال عامرة بجماعة الصلح خير ممن وصلتهم رسالتك منذ الزيارة الأولى ، وقد اقتنعوا أن الصلح أجدى وأنفع من قضايا قد يطول وقتها ويمضى زمانها بغير طائل يساوى استنزاف الجهد والطاقة .**

– من القضايا التى نصحت بعدم رفعها إلى القضاء – القضية التى طلب منى الروائى جمال الغيطانى رفعها ضد السيناريست وحيد حامد بشأن فيلم " النوم فى العسل " ، لما ارتأه الغيطانى من

سطو على رواية له ، ولتقديرى أن التيمة الأصلية فى الرواية سبق تداولها فى أكثر من فيلم ، ومنها فيلم أجنبى قديم عن الوباء الـــذى هدد باجتياح المدينة بسبب دخول حامل للميكروب إليها ؛ مما وضع المدينة بالكامل تحت الحصار .

ولأننى اكتشفت من قراءة السيناريو أن الفكرة ذاتها فـــى هــذه المرة صيغت فى إطار الجنس الصريح ، وتوقعت عــدم الـــرواج للفيلم بين الجمهور المصرى ، الــذى يتـــأفف مـــن رؤيـــة تلـــك المصارحات الجنسية على الشاشة . لهذا نصحت الصديق جمـــال الغيطانى بعدم رفع الدعوى لكى لا ينعكس الفيلم علـــى روايتـــه ، فالرواية الأدبية فى كل الأحوال تختلف عن الفيلم والبقاء لها وليس للفيلم . وقد اقتنع جمال الغيطانى بالنصيحة ، وتم صـــرف النظـــر عن النزاع جملة وتفصيلاً برضاء كامل بين الطرفين ، على الرغم من أن كلاً منهما قد نافس الآخر فى عرض وجهة نظره كتابة فى الصحف قبل الاتفاق على الصلح .

عبد الرحمن الأبنودى ضد محافظتين !

- **كان الشاعر عبد الرحمن الأبنودى أسرع استجابة لنصيحتك له بالصلح فى قضية لجأ إليك فيها .. أليس كذلك ؟**

– جاءنى الشاعر عبد الرحمن الأبنودى ومعه عدد من صحف الدعاوى تضم مائة وثمانين اسماً من أبناء محافظتى قنا وأسوان ، وقدمها لى وهو شبه مبتهج ؛ لأنه مقدم للمحاكمة أمام محكمة جنح العجوزة لإهانة هؤلاء المواطنين من قبيلة الهلالية المشهورة فى تاريخ الأدب الشعبى ، والجميع رفعوا راية الاحتجاج القضائى ضد الأبنودى ، يعنى أنهم على الأقل كلفوا أنفسهم مؤونة التوجه إلى مكتب الشهر العقارى لتوكيل المحامين للحضور بالمحكمة نيابة عنهم – وبقليل القليل أن كلاً منهم دفع خمسة جنيهات – أى ما يقرب من ألف جنيه للجميع – فقط لعمل التوكيلات ! لذلك كانت المسألة فى نظرى أكبر من أن يستمر الجدل بينى وبين الأبنودى حولها ؛ ذلك أننى استشعرت خطراً ببقاء هذه الدعاوى فى المحكمة؛ لأننى اعتبرتها قضية أمن وليست قضية مواطن ضد آخر، وأن الزمام فى النهاية من الممكن أن يفلت من الجميع ، فطلبت من الأبنودى الاتصال فوراً بوزارة الداخلية لبذل جهودها لجمع الشمل وإنهاء هذه المشكلة خارج المحكمة ؛ وكان مما

صارحت به الأبنودى أن هؤلاء تحملوا ذلك المال لعقد الخصومة ضده فى المحكمة - فلا أقل من أن يقدر مشاعرهم ويطيب خواطرهم فإذا ما كانت الإساءة التى تصوروا أنها لحقت بهم بسبب ما كتبه عنهم بمناسبة ابنهم ، الذى اختطف طائرة مصرية وتوجه بها إلى ليبيا ، فلا أقل من أن يكتب مقالاً آخر يعيد فيه شرح موقفه منهم - ولم يستهلك الأبنودى وقتاً لكى يقتنع بالنصيحة ؛ وبادر إلى الاتصال بمدير الشئون العامة بالوزارة إلا أنه كان خارج مكتبه ؛ فوعدنى بأنه سيتصل بالوزارة فى صباح الغد لتدارك الموضوع .

ثم انقطعت عنى الأخبار - حتى فوجئت بعدها بمقال للأبنودى فى يوميات جريدة الأخبار يكشف فيه عن أنه أمكن تدارك الموقف بجمع شمل الجميع على موائد ، تفوح منها رائحة الشواء برعاية مسئولى الأمن بالمحافظتين ومسئولين من وزارة الداخلية بمبادرة من الجميع لإنهاء المشكلة صلحاً ..

ولم ينس الأبنودى أن يعدل فى مقاله - بقدر - من نظرته إلى الهلالية من أبناء قنا وأسوان ؛ وانتهت قضايا الـ ١٨٠ من أبناء الجنوب ضد الشاعر المحتفظ بجنوبيته لغة وسلوكاً حتى الآن بغير خسائر .. بل وبمزيد من الود ! فقط دون دعوة لصاحب النصيحة للمشاركة فى تنسم رائحة الشواء ! غير أنه مما يخفف عنى أننى لست أكولاً بطبعى !!

مفاجأة محمد نـــوح

- **الفنان محمد نوح أيضاً يمكن أن يندرج ضمن جماعة الصــلح خير .. فما المناسبة التى قضت بانضمامه إلى هذه القائمة ؟**

- كانت دعوى الفنان محمد نوح ضد " محمد راضى " منـــتج إحدى مسرحياته " الرحبانية " لعرضها بمصر على مسرح البالون واختار لبطولتها الرجالية الفنان محمد نوح ، ولخلاف بينهما تسرع المنتج بإنهاء ذلك الخلاف بطريقة غير ملائمة ؛ إذ فاجــأ الفنــان محمد نوح بإنهاء علاقته بالمسرحية وإسناد دوره إلى ممثل آخر ، مما دعا محمد نوح إلى رفع قضية ، تم تداولها أمام محكمـــة أول درجة ثم محكمة الاستئناف إلى أن وصلت إلى محكمة النقض التى قضت لصالح محمد نوح بإعادة الدعوى إلى محكمـــة الاســـتئناف للحكم فيها مجدداً ، وتم إخطار نوح بالحكم للسير فـــى إجـــراءات النزاع مجدداً . وكانت المفاجأة أن جاءنى محمد نـــوح وبصـــحبته محمد راضى ، طالبين عدم السير فى الإجراءات ؛ لأنهما اقتنعـــا مؤخراً بأنهما "حبايب" ، وكانت لمسة إنسانية تؤكد أن المنازعـــات فى النهاية لابد أن تنتهى على أكمل وجه وليس على أسوأه .

- **ألا ترى أن مثل هذه الروح التى تميــل إلــى الصــلح والبــر والتقوى لا الإثم والعدوان قد تلاشت سواء بين المحــامين أو بين المتقاضين ؟**

من الغريب والملفت لكل من يرى أن المبادئ والأخلاقيات لــم يعد لها وجود بين المحامين ، وبين المتقاضين ، أن يرجع إلى حكم محكمة جنايات القاهرة بجلسة ٢٨ يناير ٢٠٠٤ والمنشور بالصحف ، والذى يؤكد فى محضر صلح بــين بعــض الخصــوم " أن هــذا التصرف إنما ينطوى على تسام فوق المواقــف وإيثــار للمحبــة والمودة التى ينبغى فى النهاية أن تسود بين الجميع " .. وهذا يؤكد لك أن الدنيا لا زالت بخير .

الصحفيون المنقولون

- **وما الذى جعلك لا ترفع دعوى للصحفيين المنقــولين إلــى أعمال غير صحفية ؟**

– ما تقدم لا يعنى أن أصحاب المشــكلات كــانوا يرحبــون بنصائحى على طول الخط . ومن مواقفى التى لم تثمر ما واجهت به عدداً من الصحفيين المنقولين بأمر من الدولة إلى أعمال أخرى، لا تتصل بالصحافة ، وقد جاءوا بقصد أن أرفع دعوى بأســمائهم

ضد الحكومة ، ورأيت أن ذلك الطريق الذى اختاروه لإعلان احتجاجهم على تلك القرارات لا يلائم ما تمثله تلك القرارات من عدوان صريح على المهنة وعلى المشتغلين بها ، بل وأحياناً ما تكون الدعاوى طريقاً لتطييب خاطر المعتدى نفسه ، باعتبار أنه عندما تودع المنازعة بين دفتى ملف قضائى .. فإنها لا تصبح موضوعاً قابلاً للجدل ، سواء لطول مدة التقاضى ، أو لما ينص عليه القانون من عدم التعرض بالرأى المخالف للدعاوى المطروحة على القضاء لعدم التأثير على القاضى ، فضلاً عن أنه لن يضير صاحب القرار الحكومى أن يحكم ضده بتعويض باعتبار أنه لا يدفع شيئاً من جيبه ! فخزانة الدولة هى التى تتحمل تلك التعويضات . ومن هنا وجهت للسادة الصحفيين النصيحة بأن الموقف برمته هو موقف سياسى ، ينبغى إدارته بالوسائل السياسية والجماهيرية حتى لا تموت القضية ذاتها مع مضى الوقت ، وقد لاحظت أنهم بوغتوا بالرأى الذى انتهيت إليه وبادروا بإنهاء المقابلة دون مزيد من الحوار ، وعلمت بعدها أن أحدهم احتج على الباقين إذ أحضروه إلى واحد منهم وليس إلى محام يهتم بالمحاماة ! وهكذا علمت أنهم وجدوا المحامى المناسب للقيام بالعمل ، الذى رأوا أنه يناسبهم !

ضرائب الأدباء

- **هل تتذكر معركتك بشأن ضرائب الأدباء مـــع نائـــب رئـــيس الوزراء للمالية ؟**

– لذلك قصة تبدأ عندما وجهت لى دعوة من الراحل سعد الدين وهبه لحضور لقاء مع نائب رئيس الوزراء للمالية د. عبد الرازق عبد المجيد لمناقشة مشكلات الضرائب مـــع الأدبـــاء والفنـــانين ، وتوجهت إلى إحدى المقار التابعة لوزارة الثقافة والإعـــلام تلبيـــة للدعوة بوصفى مستشاراً لاتحاد الكُتّاب .

وتبين لى عند دخول قاعة الاجتماع أن الجميع ، كُتّابًا وفنانين ، قد اصطفوا على الكراسى ، وتحلقوا حول مائدة شـــغلت النصـــف الداخلى من القاعة ، ولأننى لم أجد لنفسى مكاناً بينهم اتجهت إلـــى الجزء الباقى من القاعة ، وجلست على أحد المقاعد المعدة لاستقبال الضيوف ؛ لكى أستمع إلى ما يقال عن بعد ، ولم يكلف أحد مـــن السادة الموجودين خاطره بأن يدعونى إلى الاجتماع ، إنمـــا فقـــط أدركوا أننى متواجد ومكتف بمكانى البعيد ، واستمروا فى الحديث فيما بينهم ، ومن خلال ما التقطته تبين لى أن السيد نائب رئـــيس

الوزراء له موقف معاد لرغبة الجميع فى رفع العبء الضريبى عن كاهل الأدباء أو على الأقل تخفيفه حتى إذا ما بدا أن الاجتماع قد انتهى أشار لى المرحوم سعد الدين وهبه ، وكأنه تذكر فجأة أننى موجود ودعانى للانضمام للمجموعة ، وتفضلوا بأن أخلوا لى مكاناً ، وللصدفة السعيدة جاء فى مواجهة سيادة النائب ، وبادرت إلى الإدلاء بوجهة نظرى بأن ما يتم تحصيله من ضرائب عن كل الكتابات التى تنشر فى مصر فى الصحف أو فى الكتب لا تساوى الجهد الذى تبذله مصلحة الضرائب فى التحصيل . وضربت المثل بأستاذنا المرحوم توفيق الحكيم إذ كانت الضرائب تطارده بالمطالبات المتكررة - مما كان يقلقه بما لا يزيد عن مبلغ ٦٠٠ جنيه عن المدة المطالب بها - وطالبت بالإعفاء الضريبى لما أسميته (الكلمة المكتوبة) ، وفوجئت بأن السيد النائب أبى إلا أن يغلق معى الحوار تمسكاً بشعار الدولة فى ضرورة المساواة بين الجميع ، وأن العبء الضريبى شرع لتحقيق العدالة فى المجتمع ولا ينبغى الإعفاء منه تحت أى شعار .

وكان من الضرورى أن أرد على حجته (العمومية) بمثال محدد وواضح ، فقلت له : إنكم تعفون القائمين بتربية النحل من الضرائب .. فهل الكُتّاب القائمون بتربية العقول أقل شأناً ممن يتاجرون فى عسل النحل ؟ وأضفت أن المرحوم طه حسين دخل

التاريخ بأن رفع شعار مجانية التعليم لأنه مثل الماء والهواء ، فوجدته يصيح فى وجهى (ليته ما فعل) .. عندها أدركت أننى سأدخل معه فى حوار غير مأمون الجانب ؛ إذ وجدت أننى مطالب بتذكيره أن طه حسين وقف بدعوته إلى ما قبل الدراسة الجامعية .. إلا أن الثورة أرادت التصعيد فأعفت الدراسة الجامعية هى الأخرى من الرسوم والمصروفات ، وتلك هى الإضافة التى أدت إلى تحويل الموقف إلى ما تحقق بعد ذلك من سلبيات .

ولذلك فضلت الانسحاب من الحوار ، عندما وجدت الحاضرين مشفقين على سيادة النائب من استمرار الحوار ، وقد وصلنى فيما بعد أن المرحوم سعد الدين وهبه قد عبر عن الموقف بأننى كنت على وشك الاشتباك بالأيدى مع سيادته !

إلا أننى من جهة أخرى ، رأيت أنه من واجبى كشف ذلك الموقف السلبى من جانب نائب رئيس الوزراء أمام الكافة ، فكتبت مقالاً شرحت فيه الموقف مبشراً المثقفين بأن التعديلات الهامشية المقترح إدخالها على قانون الضرائب فيما يخص المهنيين عموماً ، إنما هى تعديلات إن كانت قد أوجدت حلولاً لبعض مشكلات المهنيين الضريبية إلا أنها تبقى دون الحل المقبول واقعاً وعدالة لمشكلات الأدباء ، وأن قبول الحاضرين بها وقع باطلاً لصدوره عن إرادة ، لم تكن بمنأى عن قوى التأثير ... من ذلك أن السيد

النائب قد استحوذ على إعجاب الجميع بابتسامته الجذابة ؛ ونشرت المقال بجريدة الأخبار شرحت فيه الأسباب التى تدعو إلى إعفاء الكلمة المكتوبة من الضرائب مشفوعة بقصة لقائى والكُتّاب والفنانين مع سيادة النائب .

ومما يثير العجب أن موقف سيادة النائب - عليه رحمة الله - قد انقلب كلية بعد نشر ذلك المقال - وصدر القانون بإعفاء الكلمة المكتوبة من الضرائب ، وما زال معمولاً به حتى الآن .

- **فيما يتعلق بالتركة الأدبية أو الفنية .. هل الوصية التى يكتبها الأديب أو الفنان تحسم نزاع الورثة ؟**

- قامت المنازعات بشأن أعمال السيد درويش وعباس العقاد وأم كلثوم ؛ لأنه لم تكن هناك وصية ، وبالتالى كان لزاماً على الورثة أن يتفقوا فيما بينهم على صيغة بديلة للوصية ، أو أن يلجأوا إلى القضاء للفصل فى أوجه الخلاف بينهم ، وفى حدود علمى أن ورثة عباس العقاد كانوا من النوع الأول ، فقد اتفقوا على أن يقوم أحدهم بإدارة أعمال مورثهم وبقبض عوائدها المادية ثم تقسيمها فيما بين الجميع بعد ذلك ، وهذه من الحالات التى تم فض الاشتباك حولها فى وقت سريع ، بينما شهدت المحاكم منازعات لعشرات

السنين بسبب اختلاف ورثة الفنان السيد درويش بين بعضهم البعض ، وفيما بينهم وبين الدولة والناشرين .

ومعروف للكافة أن هذه المنازعات أعطت نتيجة سلبية على مستويين : الأول مستوى حق الجمهور في الاستمتاع الدائم بمؤلفات السيد درويش .. إذ سببت تلك المنازعات حرمان الجمهور من معظم أعماله الفنية التى حجبت عن التداول . وحتى عندما قام الفنان إيمان البحر درويش بأداء بعض أعمال جده .. ادعى عدد من الورثة أنه أساء إلى أعمال الفنان الراحل ، وبالتالى احتدم الخلاف بين الورثة - وحرم الجمهور من الاستمتاع بأعمال فنان الشعب زمناً آخر قد يطول . وعلى المستوى الثانى حاق الضرر المادى بالورثة أنفسهم ، إما بسبب توقف عوائد استغلال أعمال مورثهم لفترة طويلة ، أو بسبب ما يكلفه التقاضى من جهد ومال .

ويأتى بعد ذلك الخلاف الذى قام حول الاحتفاظ بمسكن أم كلثوم ليكون متحفاً ، شأنه شأن بيت الأمة الذى أقام فيه سعد زغلول وقصر محمد محمود خليل الذى تركه بما فيه من تحف ولوحات فنية ملكاً للدولة ومزاراً للجمهور ، ذلك أن أم كلثوم كان فى استطاعتها أن تحسم هذا الخلاف ، لو أنها أوصت بأن يكون

مسكنها متحفاً أو على الأقل بأن تخصص قيمتــه كلــه أو بعضــه لإقامة مشروع ثقافى يحمل اسمها وينتفع به الجمهور الذى أحبها .

وما قلناه عن أم كلثوم ينطبق على عبد الحليم حافظ ، عــدا أن عبد الحليم لم يكن مالكاً لفيللا تصلح كمتحف ، وإن كان هذا لا يمنع من إقامة مشروع ثقافى يحمل اسمه للأجيال القادمة ، ذلك أنه ترك مالاً وعوائد متجددة تكفى لتحقيق ذلك الغرض السامى .

وعلينا أن نعترف أن تنظيم عملية النشر بعد وفــاة الفنـــان أو الأديب ليست سهلة ، ولا يتيسر للشخص العادى أن يقــوم بهــذه المهمة فى غياب صاحب العمل الأصلى ، ولقد كان هذا من أهــم الاعتبارات التى لجأ بسببها المشرع المصرى إلــى الــنص فــى القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ على إباحة الوصــية لإدارة أعمـــال المورث الفنية والأدبية بعد وفاته ، إذ إن المورث فى حقيقة الأمر أقدر من غيره على اختيار الشخص المناسب لإدارة عملية النشر . غير أنه مما يؤسف له أن قانون حماية حق المؤلف الأخير رقم ٨٢ سنة ٢٠٠٢ صدر خالياً من ذلك النص !

الأديب المنتحر

● قرأت لك فى الصحف عدداً من المقالات ، تتبعت فيها مواقف الأدباء المنتحرين حال حياتهم - ماذا تذكر منها ؟

- أذكر واقعة انتحار الأديب رجاء عليش ... حرق الشقتين المملوكتين له فى حى مصر الجديدة ، ثم أطلق الرصاص على نفسه فلقى مصرعه فى الحال . وكانت المفاجأة : أن ورثة الأديب المنتحر عثروا على وصيته . قال فيها إنه يخصص عقارات وقطعة أرض فضاء - مما قيمته ربع مليون جنيه تقريباً - لتشجيع الأدباء الشبان ، من خلال جمعية الأدباء واتحاد الكُتّاب وصفحة الأدب بجريدة " الأخبار " .

وأسرع ورثة الأديب الراحل الى محكمة جنوب القاهرة يطلبون منها الحكم ببطلان وصية الأديب . وقالوا إنه كتب هذه الوصية وهو فى حالة نفسية لا تؤهله للتبرع . وكان منطويا منعزلا يعانى من الاكتئاب ، حتى مؤلفاته كانت تدل على حالته المرضية .

وردًا على الدعوى ، تمسك اتحاد الكتاب - وكنت مستشاره القانونى فى ذلك الوقت - بأن الأديب المنتحر كان مثالا للإنسان

الجاد صاحب الفكر الخلاق والسلوك المعتدل . فقد تخرج فى كلية الحقوق وعمل محاميا ، وحقق نجاحا فى عمله بجانب تفرده كأديب صاحب موهبة متميزة على الرغم من مؤلفاته القليلة . واستثمر أمواله التى ورثها ، فأضاف إليها ولم يبددها . وفى الوصية التى تركها للأدباء الشبان كان حريصا على ألا يمس المال الذى ورثه ؛ بل تركه للورثة ، واقتصر فى الوصية على المال الذى أضافه الى ثروته بجهده الشخصى وعرقه وكفاحه . ولا تصلح المؤلفات كدليل على اختلال القوى العقلية لصاحبها .. الإبداع الأدبى شىء ، وواقع الحياة شىء آخر . وسبق أن انتحر الأديب الأمريكي همنجواى والشاعر اللبنانى خليل حاوى ، ولم يقل أحد إنهما كانا فاقدى الإرادة .

● **وماذا كان رأى المحكمة ؟**

– قضت المحكمة برفض الدعوى ، وقالت فى حيثيات الحكم إن فصل الأديب الراحل من عمله بوزارة الخارجية لعدم انتظامه فى العمل لا يقطع بجنونه ؛ لأنه من الشائع والمتكرر أن للأدباء بعض التصرفات فى مسلكهم وفى حياتهم العامة والخاصة . وكثيراً منهم يعزفون عن المناصب التى قد يرون أنها تقيد مواهبهم . والحياة مليئة بالأدباء والكُتّاب الذين تركوا المناصب السياسية

والقضائية – رغم صرخات احتجاج ذويهم – للاشتغال بــالأدب ، ولم يصفهم أحد بالجنون . أما أن الأديب كــان منعــزلا ومكتئبــا ومنطويا على نفسه ، فإن هذه الأعراض لا ترقــى إلـــى مرتبــة الجنون ، ولا يوصف أصحابها بذلك . كما أنهــا أصــبحت مــن الأمراض الشائعة لدرجة أنها سميت بــأمراض العصــر ، التــى لا يصاب بها إلا كل ذى إحساس مرهف ومواهب خاصة .

ولو جاز وصف حالة الأديب المنتحر بالجنون ، لجاز إضفاء ذلك الوصف على نسبة لا يستهان بها من الساسة والحكام والقادة ، وعلى نسبة لا يستهان بها من كل أصحاب فن وحرفة . وكم مــن مرضى بالاكتئاب خرجوا علينا بإبداعات فى شتى الميادين .

● **وهل كان للمحكمة رأى نقدى فى مؤلفات رجاء عليش ؟**

– قالت المحكمة إنها تذهب فى تفسيرها لما فى تلك المؤلفــات من أفكار أنها تضم شطحات فلسفية لأديب تائه فى عصر تعقــدت مسالكه ؛ ولا تؤدى إلى القول إن كاتبهــا مجنــون ؛ لأن للأدبــاء والفلاسفة نظراتهم وآراءهم الخاصة فى الحياة ؛ وكم من فيلسوف وأديب أعدم بسبب أفكاره التى قد لا تتلاءم مع عصره ؛ ثم اتضح بعد ذلك بسنين أنه كان وليد طفرة زمنية وعقلية وأدبية وفلســفية .

وحكم ذلك للتاريخ الطويل وليس للتاريخ القصير . وحتـــى هـــذه الأفكار بوضعها الحالى لا تجزم بجنون كاتبها ؛ لأنه لا يمكن لعقل ذاهب أن ينظم هذه الأفكار المتداعية فى الترتيب ، أيًّا كانت وجهة النظر فى هذه الأفكار .

● **ولكن ماذا قالت المحكمة عن الطريقة التى انتحر بها الأديـــب الراحل ؟**

– قالت إنها تدل على عقله ولا تدل على جنونه . فـــالمجنون لا يرتب للموت بمثل هذه الطريقة فى الإحكام والعلم ، كما أنه كان حتى آخر لحظة من حياته الأرضية قبل انتحاره واعيا لما يفعـــل ؛ وأرشد عن مستندات هامة . والمحكمة ترى أن الطريقة التى مات بها الأديب رجاء عليش وأحرق بها شقته وأثاثـــه ، إنمـــا كانـــت صرخة احتجاج على المجتمع الذى لم يســـتطع أن ينخـــرط فيـــه بالانسجام الواجب .. ولذلك فهى لا تدل على جنونه .

● **وهل تمكن الموصى لهم مـــن اســـتلام العقـــارات والأمـــوال الموصى بها ؟**

– بعد صدور الحكم الاستئنافى بتأييد حكم أول درجة – أقـــام اتحاد الكُتّاب دعوى ، طلب فيها الحكم بتعيين هيئة أمناء الاستثمار

بالبنك الأهلى لتنفيذ الوصية . ولم أتابع ما تم فى تلك الدعوى ، ولم أتابع أيضاً الطعن بالنقض الذى رفعه الورثة عن حكم الاستئناف ؛ لأننى اعتذرت عن الاستمرار فى مباشرة قضايا الاتحاد لظـــروف صحية ، ومنذ ذلك الوقت لم تصلنى أية معلومات عما انتهت إليـــه تلك المنازعة القضائية بشقيها ، لا عن طريق الاتحـــاد ولا عـــن طريق الصحف !



الوجه الآخر لمحاكمة شهرزاد

- **أين تضع قضية ألف ليلة وليلة فى أجندة قضاياك ، كمحام اشتغل بالمهنة لمدة نصف قرن ؟**

– سبق أن سئلت هذا السؤال عقب صدور الحكم ، وكانت إجابتى أن هذه القضية تعتبر من أخطر المشكلات التى صادفت مسيرة الأدب العربى ، حتى لو قورنت بالتحقيقات والانتقادات الأدبية والتاريخية التى تعرض لها طه حسين بسبب كتابه " فى الشعر الجاهلى " وعلى عبد الرازق بسبب كتابه " الخلافة وأصول الحكم " . وأول ما كان يجعل مشكلة " ألف ليلة وليلة " عسيرة الحل أنها لم تكن مشكلة قانونية فحسب – لقد كانت مشكلة ثقافية بالدرجة الأولى وتخص المثقفين فى العالم أجمع ؛ لأن غير العرب من أوربيين وآسيويين وأمريكان قد انزعجوا بسبب المصادرة ، حتى أن البعض منهم طالب بالحجر على العرب ؛ لأنهم سوف يُزورون تراثهم الثقافى ، وهو ليس مملوكاً لهم ؛ إنما تملكه البشرية جمعاء . وقد كشفوا عن أهمية ألف ليلة وليلة كمصدر للثقافة الشعبية العالمية ؛ فصرحوا – بغير تردد أو مواربة – أن الأدب الشعبى الأوربى الذى ساهم فى تنشئة الأطفال عندهم مدين لها ، بل وتكاد أن تكون المصدر الأول لثقافتهم الشعبية ؛ فضلاً عن أنهم

اجتهدوا فى تأصيل " ألف ليلة " على نحو لم يفطن إليه العــرب ! وهو أنها لم تكن لتؤلف لولا أن اللغة العربية لغة البراءة؛ إذ درجت منذ قديم الزمان على تسمية الأشياء بأسمائها دون لف ولا دوران ؛ مما تفتقده اللغات الأخرى .

وما تقدم – وغيره من العناصر الثقافية – كان ينقص الرؤيــة العربية التى قادت المثقفين العرب للاحتجاج على المصادرة ، لذلك لم يكن هناك اتفاق بينهم على رؤية واحــدة . حتــى أن صــدمة المصــادرة لم تلق منهم احتجاجاً جماعيًا ، وقد اســتغلها بعضــهم لتصفية حسابات سياسية على مستوى العالم العربــى ، وبعضــهم شارك النيابة العامة وشرطة مباحث الأحداث فــى الادعــاء بــأن نسخها المضبوطة كانت مزورة ، وهو ادعاء غير صحيح والتاريخ ينفيه . وأخص هؤلاء كاتب مشهور بذل جهداً – على مدى خمسة أيام متتالية – لكى يؤكد تلك الشائعة فى خمس مقالات قصــيرة ، نشرها فى الفترة بين انتهاء المرافعة فى الدعوى أمام محكمة أول درجة وصدور الحكم . وقد اكتشفنا أنه صاحب نسخة من " ألــف ليلة وليلة " – أعدها بمعرفته ونشرها تحت مقــولة إنهــا نســخة مهذبة ! فضلاً عن أنه سخر من مصــحح النســخة المصــادرة – طباعة المطبعة الأميرية ببولاق – لا لشىء سوى أن اسمه " الشيخ قطة " ؛ بينما ذلك الشيخ المتنور كان واحداً من الأزهريين الكبار !

وفى الجانب الآخر فيما يتصل بالمثقفين الباقين كان صـوتهم عالياً فى الاحتجاج ، من غير أن يكون مدعوماً بأسباب ثقافية حقيقية مفصلة . وكأن الصوت العالى كان من الممكن أن يشفى غليل المحكمة المشتعل بسبب الغيبوبة الفكرية ، التى كانت فى طريقها لطمس ما بقى من حركة التنوير ، التى كان قد مضى عليها ما يقرب من قرن كامل من الزمان ! لدرجة أن ممثل النيابة طالب فى جلسة علنية بحرق الكتاب ! والمهم بعد ذلك ؛ أن المشكلة برمتها دخلت فى دائرة صمت القبور بمجرد صدور حكم أول درجة بالمصادرة وتوقيع العقوبة على الناشرين .

- **كيف تذكر البعض فجأة أن " ألف ليلة وليلة " تمس الأخلاق ؟**

- بدأت الحكاية بتحريات إدارة شرطة الأحداث التى قالت - ويا للهول على رأى يوسف بك وهبى - إنه يوجد فى السوق كتاب تنشره دار الكتاب المصرى اللبنانى اسمه " ألف ليلة وليلة " يحوى عديدًا من العبارات المنافية للآداب العامة ؛ التى تؤثر على النشء وتمس العقيدة - ويلاحظ هنا تعمد التجهيل بالكتاب والاستهانة بوزنه فى الفكر الإنسانى !! وقد عرضت هذه

التحريات على مدير نيابة الآداب الذى أمر بضبط ما قد يكون لدى الناشر من نسخ الكتاب وتحرير محضر بما يتم وعرضه مع المسئولين عن النشر على النيابة - وجرى التحقيق تحت إشراف المستشار المحامى العام لنيابة شمال القاهرة ، وانتهى بإصدار الأمر بالتحفظ على النسخ المضبوطة وتحديد جلسة عاجلة أمام محكمة جنح الآداب للحكم بالعقوبة ضد المُتَّهَمَيْنِ (حسن الزين صاحب الدار ومحمد رشاد مديرها) مع مصادرة الكتاب ومعدات الطباعة والنشر .

ولأهمية القضية ترافع مدير النيابة بالجلسة ، وقال إن الكتاب المضبوط فيه عبارات منافية للآداب وخادشة للحياء العام ، فضلاً عن الأحاديث المدسوسة على الإسلام ، وإظهاره الشخصيات الإسلامية فى صورة لا تليق بمكانتهم ؛ كما أن النسخ المضبوطة لا يوجد لها نص أصلى ولا مؤلف معلوم مما أتاح لعديد من دور النشر إعادة طبعها وإضافة عبارات جنسية تزيد من التوزيع وترويج الكتاب ؛ وهو ما يتصل بما يحدث فى الآونة الأخيرة (منتصف الثمانينيات) من حوادث غريبة كالخطف وهتك الأعراض والاغتصاب ، وأن دفاع المتهمين فى التحقيقات بعدم علمهما بذلك لا يشفع لهما فى شىء .

- **ثم جاء دورك للمرافعة ... فعلى أى شـىء بنيـت أسـاس دفاعك ؟**

– ما يعنينا هنا هو الجانب الأدبى من الدفاع – ويخلص بإيجاز فى أننا لو عدنا إلى الدستور لوجدناه ينص فى المادة ١٢ منه على " التزام المجتمع برعاية التراث التاريخى للشعب والحقائق العلمية " كما تنص المادة ٤٩ على أن " الدولة تكفل للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنـى والثقـافى " ، كمـا أن المجتمـع المصرى بجميع مؤسساته – وعلى الرغم من الاختلاف فى الرأى – كان يحرص على عدم مصادرة الكتب . ولدينا أكثر مـن مثـل : موقف النيابة العامة من طه حسين ، وموقف المحافـل التربويـة والسياسية من الشيخ على عبد الرازق .. بل سبق فى عام ١٩٨٤ أن نيابة الآداب الكلية فى الإسكندرية برئاسـة المستشـار رأفـت برغش حفظت التحقيق وامتنعت عن مصادرة المجلات المصـورة الواردة من الخارج حماية لفن التصوير، كما أن ، ألف ليلة وليلة ، لم يكن حديث النشر فقد طبعته المطبعة الأميرية عدة طبعات منـذ مائة وخمسين عاماً ، وتم تداوله على المستويين الشعبى والخاص .

لذلك من غير المتصور أن تأتى نيابة الآداب بعد مضـى مـا يقرب من ألف سنة على تأليفه لتطلب المصادرة – فضلاً عـن أن

ما تضمنه الكتاب من العبارات المعنية بالتحقيق سبق أن وردت أو ورد مثلها فى كتاب " الوحشيات - الحمامة الصغرى" لأبى تمـــام حبيب بن أوس الطائى ، المنشور بواسطة دار المعارف المصرية ، وفى كتاب " شرح المعلقات السبع " المطبوع فى مصر متضمنة فى قصيدة " اللامية " لشاعر العرب امرئ القيس ، وأيضاً فى قصـــيدة الشاعر عمرو بن كلثوم فى الكتاب نفسه ، بل ونشـــرت مجلـــة " الشعر " الصادرة عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون "عدد يوليو ســـنة ١٩٨٣ " قصيدة الشاعر دوقلة المسماة بالقصيدة " اليتيمة " وفيهـــا تلك العبارات وأكثر منها . ولو أن شيئاً من ذلك كـــان هابطـــاً أو مستهجناً لما أقدم الشاعر النابغة الذبيانى على معارضته شـــعريًا ، ولما أقدمت دار المعارف المصرية على تضمين هذه المعارضـــة ديوان الشاعر الذى نشرته فى مصر والعـــالم العـــربى - فضـــلاً عن أشعار بشار بن برد وعمر بن أبى ربيعة ، ولسنا فى حاجـــة إلى الاستشهاد بأشعار أبى نواس ! وكثيرين غيـــره ، وقـــد أورد الأصفهانى جميع ذلك فى كتابه " الأغانى " الذى طبعتـــه الدولـــة وطبعت أيضاً دواوين هؤلاء الشعراء فى مطابعها على نفقتها . كما أن الكتـــاب تتداوله أوربا وتعيد طبعه ، ويكفى أن له أكثـــر مـــن عشرين طبعـــة فرنسية ، ومن المصادفات - وقت المحاكمة - أن أقيم معرض فى باريس لمدة شهرين تحت شعار " ألف ليلة وليلة "

وخصص لعرض المشروبات والمأكولات والملبوسات مما ورد ذكره فى الكتاب . ولقد سبق للعرب القدامى أن أجازوا مثل تلك العبارات فى مؤلفاتهم حتى أن " الثعالبى " ، منذ مئات السنين قال : إن الكلمة المكتوبة لا تخدش الحياء ، وإنما يخدش الحياء الجهر بها فى الأسواق ، وقد نقل المشرع الفرنسى تلك القاعدة الأصولية إلى نصوصه كسبب لعدم مصادرة الكتب منذ أكثر من مائة عام .

- **ثم جاء الحكم بمصادرة ألف ليلة وليلة لتنقلب الدنيا .**

– كانت القضية مثار تعليقات شتى شرقاً وغرباً .. كتبوا فى اليابان أنهم يعانون من مشكلة الصراع ذاته بين القديم المحافظ والجديد المستنير . وهاجمتنا الصحف الفرنسية بتطرف حتى أنها قالت إن التراث العربى يعتبر تراثاً إنسانياً وليس مملوكاً للعرب وحدهم لكى يعبثوا به ؛ والشىء ذاته حدث فى أمريكا حتى أن مجلة أمريكية مشهورة أجرت تحقيقاً عن الثقافة العربية بصفة عامة على ضوء القضية ، انتهت فيه إلى أن المثقفين العرب اندفعوا إلى حوار متنوع حولها بسبب أنهم كانوا لردح من الزمن محرومين من حق التعبير عن أنفسهم ، وكان التحقيق بعنوان " صراع المثقفين العرب " بقلم " جودت ميللر " . وهناك ملاحظة جديرة بالاعتبار ؛ هى أنه وقد ثار العالم حول القضية والحكم فيها بالمصادرة ، نجده

قد تحفظ بالنسبة لحكم البراءة ، حتى أن جريدة مثـل " الليمونـد " الفرنسية أوردت الحكم فى سطور فـى أحـد أركـان الصـفحات الداخلية !

• **نعود إلى موقف المثقفين.. الذين يمثلهم بالطبع توفيق الحكيم .**

– أخطر ما تكلم فيه توفيق الحكيم كان من الناحيـة القانونيـة باعتباره من رجال النيابة السابقين ، فكتـب يقـول : إن القـانون يشترط العلن . أما إذا حدث الفعل نفسه فى مكان مغلـق ، فإنـه لا يسمى فى عرف السلطات والقانون بأنه فعـل فاضـح ؛ لأنـه معروض داخل حجرات ، وعلى هـذا رأى أن الكتـاب لا يمكـن اعتباره فعلاً فاضحاً علنياً مما يتدخل فيه القانون ؛ وواضح أن هذه ترجمة عصرية لمقولة " الثعالبى " وللنص الذى اعتمده المشـرع الفرنسى . كما أنهى الحكيم مقاله بأنه يرجو أن يكون فى قوله هذا شىء من التنبيه ، لا لمصلحة الكتاب ولكن لسمعة القضاء ؛ غيـر أن أحد المشتغلين بالقانون " د. شوقى السيد " أقدم على إبلاغ النيابة العامة ضد الحكيم وجريـدة " الجمهوريـة " ، مطالبـاً باتخـاذ الإجراءات القانونية ضدهما بتهمة امتهان العدالة لنشرهما المقـال السابق ؛ ولم يصل ذلك البلاغ إلى نتيجة إيجابية .

• **لعب الكاريكاتير دوراً فى الدفاع عن ألف ليلة وليلة، وكـان على رأس الرسامين صلاح جاهين .**

– أستطيع القول إن الراحل صلاح جاهين كان أكثرهم انفعـالاً للحـدث ، وأقواهم تأثيراً على القـراء . ولا ننسى أنه كان مـن طليعة المحتفين بالأدب الشعبى ، أنا شخصيًّا لا أنسى له كاريكاتير السياف " مسرور " وهو يخرج بسيفه من بين ضفتى الكتاب قائلاً: مين اللى عايز يحرق " ألف ليلة " ؟

• **هل كان لاتحاد الكُتّاب موقف محدد من القضية ؟**

– قبل صدور حكم المصادرة ، أصدر مجلـس إدارة الاتحـاد قراراً بأنه لا يجوز لأى سلطة المساس بالتراث . وطلب منـى – وكنت وقتها مستشاراً قانونيًّا للاتحاد – الحضور عنه فى القضـية منضماً للمتهمين فى طلب رفض المصـادرة – إلا أن المحكمـة اعتبرت أنه لا صفة للاتحاد فى الحضور أمامها لأسباب قانونية . وعندها بادرت إلى الكتابة فى الصحف بعد صدور حكم المصادرة للرد على مقولة " إنه لا يجوز التعليـق علـى أحكـام القضـاء " للتعريف بالحدود القانونية والواقعية لذلك الحظر ؛ خصوصـاً وأن انتشار تلك المقولة تسبب فى إحجام المثقفين عن متابعة القضية فى

مرحلة الاستئناف ؛ ونشرت مقالين فـــى جريـــدتى : الجمهوريـــة والأهرام ، بذلك المعنى ، وفوجئت بأن الأديب الراحل ثـــــروت أباظـــة المشرف على صفحة الأدب فى الأهرام وقتها - قد ألحـــق فى ذيل المقال عبارة " هذا المقال لا يعبر عن رأى اتحاد الكُتَّاب ، وإنما يعبر عن رأى صاحبه " : والحق يقال إننى لم أنتحل لنفســـى فى المقال شرف التعبير عن الاتحاد ؛ لأننى فى العادة أوقع كتاباتى فى الصحف باسمى مجرداً من أية صفة أو مهنة !

- **هل كان لوقوف الرأى العام الثقافى هذا الموقف بشقيه تأثير على مسار القضية ؟**

- التأثير لا يقع على المحكمة ؛ لأنها لا تقضى من واقـــع مـــا يكتب فى الصحف - إنما قد يقع التأثير علـــى الـــدوائر الأخـــرى المحيطة بالقضية باعتبار أن غير القضاة - مسئولين أو جماهير - لا يحكمون فى الدعوى ؛ وبالتالى يقعون تحت غائلة التـــأثر بمـــا يقرأونه فى الصحف ، ومن هنا يأتى تعبيرهم عن أنفسهم متـــأثراً بقدر أو آخر بتلك القراءات . ولقد كان تعبير هؤلاء سلبياً ؛ مـــن ذلك أن وزير الداخلية وقتها صرح للصحف أن ضبط نسخ " ألـــف

ليلة " يمثل جزءاً من حملة ضبط الشارع المصرى ككل .
ومن جهة أخرى تحدث المحامى العام لنيابات شمال القاهرة لصحيفة " أخبار اليوم " واتهمنى شخصياً " بأننى وراء تلك الحملة فى الصحف خدمة للناشر اللبنانى ! وبأننى أوهمت البعض بأن النيابة تحاكم التراث وبالتالى استطعت التغرير ببعض أصحاب النوايا الحسنة فانساقوا دون تبصر وتعرضوا لموضوع مطروح فى ساحة القضاء ، وجاء حديثهم – فى باطنه – دعوة لتخريب العقول وإفساد الأخلاق وكانت كلماتهم ظالمة مغرضة مرفوضة !! وأن ما أثير من تعليقات على النسخ المضبوطة من " ألف ليلة وليلة " لهى سابقة خطيرة ، ينبغى أن نحذرها ويجب التصدى لها بقوة القانون! (أخبار اليوم ١٩٨٥/٥/٢٥) .

- **وكيف واجهت هذا الاتهام ؟**

– اتخذت قراراً بأنه لابد أن أرد على ذلك الموقف المتجاوز لحدود الواقع والقانون وقد مسنى أنا شخصيًّا ، فتقدمت إلى النائب العام باحتجاج مكتوب أشرت فيه إلى أن محامى الدعوى – فى

القانون – له حصانة تماثل حصانة القضاء والنيابة العامة ، فيما يخص مباشرته لمهمة الدفاع عن موكليه ؛ ومن ثم لا ينبغى للنيابة العامة ولا لغيرها أن تجادل فى الصحف حول أدائه لدوره فى الدفاع ، وإذا ما كان ذلك يتاح فى ساحة القضاء ، فإنه يقيد بعدم المساس بسمعة المحامى المهنية أو الشخصية ، مع الالتزام بآداب المرافعة التى تتأبى على التهاتر . وتأشر من النائب العام على ورقة الاحتجاج – طبقاً للتعليمات السائدة – بإحالته إلى المقدم ضده ! وعندها لم أكترث بمتابعة ما سوف ينتهى إليه الاحتجاج ، وأرسلت الرد إلى الصحيفة التى نشرت التحقيق ؛ غير أنها لم تنشره إلا بعد إنذارها برقيًا ، وجاء النشر فى سطور قليلة فى بريد القراء !

- **ألم تتوقع مثل هذه المتاعب ، وأنت تتصدى لهذه القضية المثيرة للرأى العام باسم الفضيلة والحفاظ على الدين والأخلاق ؟**

– أيًا ما كانت المتاعب – متوقعة أو غير متوقعة – فإنها تتلاشى لأن القضية كانت تندرج ضمن اهتماماتى ، فأنا كاتب قبل أن أكون محامياً . ثم إن المحامى الذى يقيم وزناً لشرف الانتماء

لمهنته لا يستطيع أن يدير ظهره لقضية ، هى بالدرجة الأولى قضية سمعة بلده ومجتمعه .. بل سمعة أمته العربية .

- **كيف واجهت تأثير صمت المثقفين بعد حكم المصادرة ؟**

– إلحاقاً لما سبق أن قلته عن إيمانى بأن القاضى ينأى بنفسه دائماً عن الوقوع فى دائرة التأثر بالأقوال ، التى تدور فى المجتمع أياً كان مصدرها ، ومن ثم لا خوف على الدعوى أياً ما كان يحدث خارج المحكمة – فإننى من جهة أخرى تعلمت من الجولة الأولى أمام محكمة أول درجة أن تداخل آراء الآخرين (مثقفين أو جماهير) إن كان له تأثير ، فإنما يكون لحساب المحامى – لا لحساب الدعوى – وهو تأثير مثل العملة له وجهان كل منهما يضر بالمحامى ! الوجه الأول : أن يكسب المحامى القضية فيقال إنه لم يكسبها بجهده وإنما بسبب تحمس الرأى العام لها .. وذلك لا يتوافر لكل قضية . والوجه الثانى : أن يخسر المحامى القضية فيقال إنه خسرها لأنه يهتم بالجرائد ، وليس متفرغاً للمحاماة – وترانى على مدى خمسين عاماً وأنا حريص كل الحرص فى كتاباتى على ألا أقرن اسمى بمهنتى .. بينما العادة فى جيلى

والأجيال السابقة جرت على أن يفعل الكتاب المحامون العكـس : محمود كامل المحامى ، أنور كامل المحـامى ، يوسـف جـوهر المحامى ، محمد كامل حسن المحامى ، عدلى المولد المحامى ... وغيرهم ممن لا تسعفنى الذاكرة بأسمائهم . وتجربتـى تقـول إن القاضى لا يهمه أن أكون كاتباً ؛ كما أن القارئ لكتاباتى لا يهمه أن أكون محامياً ! وعلى الرغم من تواجدى فى مجتمـع المثقفـين – حرصت على ألا أعطى أية بيانات عن تاريخ جلسة الاسـتئناف – ولذلك لم تهتم غالبية الصحف بنشـر ذلك التاريخ لا يوم الجلسـة ولا قبل ذلك .

وفى الجلسة الثانية لم أشاهد أيًّا من الصحفيين يتابع القضـية ، وقلت للمحكمة فيما يشبه الهمس إننى كتبت مذكرة بالدفاع فيها كثير من كتب التراث وأفضل عدم الإدلاء به شفاهة ، ولذلك كـل مـا أطلبه هو قبول المذكرة وقد ضمنتها كل ما عندى . ولأن المذكرة كانت فى عشرين صفحة فولسكاب تقريباً ، فقد ألقى رئيس المحكمة نظرة عابرة إلى ما تضمه فقراتها من عناوين وأبيات شعر منقولة من دواوين كبار الشعراء القـدامى – وأصـدر القـرار بحجـز الاستئناف للحكم وحدد للنطق به أجلاً بعيداً . عندها لم يخـالجنى

شـــك فى أننى تصرفت عن إلهام جيد ، وبالفعـــل صـــدر الحكـــم بالبراءة والإفراج عن نسخ " ألف ليلة وليلة " وتنفست "شـــهرزاد" الصعداء!

• **وإلى أى شىء استند حكم البراءة ؟**

- استند إلى جميع ما قدمته فى المذكرة مـــن أســـانيد أدبيـــة وقانونية وطلبات فرعية - وأدرج جميع ذلك فى أسبابه . ولـــدينا كرجال قانون تقليد متعارف عليه يقضى بأن الأسباب التى توردها المحكمة فى حكمها تصبح مملوكة لها ما دامت قد تبنتها - ذلك أن قيمة تلك الأسباب تستمد من تبنى المحكمـــة لهـــا ، وليســـت لأن المحامى قد طرحها على المحكمة .. وبالتالى تكون - علمياً - بلا قيمة لو أن المحكمة طرحتها جانباً ؛ وإن كان ذلك لا يخل بما لها من قيمة نظرية . ويكفى الجميع فخراً أن الجهة القضائية المسئولة قد أودعت ذلك الحكم فى المتحف القضائى ، الذى يضم القضـــايا المهمة تعريفاً للأجيال القادمة .

• **وماذا كان رد فعل المحامى العام على الحكم ؟**

– دعيت إلى العشاء فى منزل الصديق الفنان محمد نوح ، الذى حرص على إخبارى فى المحادثة التليفونية أن المستشـــار مـــاهر الجندى مدعو مع آخرين للعشاء ؛ ووجدت أن فرصة الرد علـــى رأيه الذى نشره فى الصحف قد سنحت مـــن حيـــث لا أدرى ولا يدرى هو ، فأخذت معى نسخة الكتاب المصادر (من أربعة أجزاء) وقد أرفق بها الناشر فى الصفحة الأولى بطاقة تنبئ بأن النســـخة هى النسخة الأصلية السابق مصادرتها بحكم المحكمة وقـــد ألغـــى استئنافياً . وقدمت النسخة هدية للسيد المستشار المحـــامى العـــام ، وتناولها دون أن ينطق ببنت شفة ! فقط خيل إلىّ أن وجهه تماوج بعدد من ألوان قوس قزح !

• **وماذا عن رد فعل المثقفين ؟**

– انطلقت أبواق الفرح .. وربما الزغاريد ! حتى أن الراحـــل مصطفى أمين توسط صفحة تهانى كاملة بجريدة الأخبار قـــائلاً : ألف نهار أبيض يا ألف ليلة وليلة ! وصرح الراحل يحيى حقـــى : الحمد لله عاد العقل إلى اتزانه ! وخصص الروائى جمال الغيطانى مسئول الصفحة افتتاحيته للحديث عن الشيخ قطة ؛ ليكشف عن أنه

الذى صحح كتاب " الفتوحات المكية " لابن عربى ، وهو نفسه مصحح " ألف ليلة " ، وبذلك رد لذلك العالم الأزهرى الكبير اعتباره .

- **اطلعت على أجزاء مجلة " فصول " الصادرة عام ١٩٩٤ ووجدت أنها نشرت حكمين آخرين بالإفراج عن ألف ليلة وليلة دون الإشارة إلى الحكم الذى استصدرته أنت - فما السبب ؟**

- إنه لأمر مؤسف - وإن كان لم يدهشنى - أن الجهة التى اهتمت بعد عشر سنوات تقريباً من صدور حكم المصادرة بإصدار ملف من ثلاثة أجزاء شهرية عن " ألف ليلة وليلة " ومصادرتها ، لم تتحر لا دقة الوقائع ولا مراجعة التواريخ - ذلك أنها لم تكتشف أمرين : الأول أن تاريخ الحكمين المشار إليهما فى أحد الأجزاء هو ١٩٨٦/١/٣٠ بينما الحكم الذى استصدرته كان قبل ذلك بأسبوع - أى فى ١٩٨٦/١/٢٣ . إذن فقد كان حكم ١/٢٣ أولى بالاهتمام لمجرد السبق فى الصدور . والأمر الثانى أن القضية الصادر فيها ذلك الحكم كانت هى القضية الأسبق فى الإجراءات ، وبإجراء مطابقة بين أسباب الحكم وأسباب الحكمين الآخرين يتبين

أن الأسباب فى الحكمين منقولة عن أسباب الحكم الأصلى ، وكانت الاستئنافات الثلاثة محجوزة للحكم بجلسة ١٩٨٦/١/٢٣ أمام دائرة واحدة من دوائر المحكمة ، وفيها صدر الحكم فى الاستئناف الأصلى وتأجل إصداره فى الاستئنافين الآخرين حتى يتسنى نقل أسباب الحكم الأول للحكم فيهما – لما بين الاستئنافات من تماثل فى الوقائع والمراكز القانونية ، وأن جميع ذلك لم يكن ليخفى على مصدرى ذلك الكتاب ؛ خاصة وأنه صدر فى ثلاثة أجزاء تضم ١١٤٧ صفحة من الحجم الكبير لكى تتسع لكتابات كل من هب ودب من الكتاب وغير الكتاب ، فقط سقط من الحساب إخطارى – ولو من باب العلم – بأنه سوف يصدر ! ولعل السبب وراء ذلك كان أننى كتبت ذات مرة أن مجلة "فصول" لا تقرأ رغم تكلفتها العالية ؛ بسبب أنها مجلة مدرسية يحررها مدرسون يلقون بالحجر فى الطاحون ، والقارئ ليس تلميذاً ولا يتلقى إلا عن مبدعين ؛ كما أن الطاحون لا يحول الحجر إلى دقيق ! وكان تذكرى لما كتبت وراء عدم شعورى بالدهشة لمسلك المجلة نحوى !!

توفيق الحكيم وطبيعة الوردة البلدى !

- **كيف استطعت اختراق البرج العاجى لتوفيق الحكيم ؟**

– يصدق بشأن توفيق الحكيم شخصية وسلوكاً إكسابه طبيعة الوردة البلدى .. فأنت تألفها وتأنس إليها منذ اللقاء الأول ، غير أنه سرعان ما يتخلى الجانب الآخر من الوردة إذ حبتها الطبيعة – حماية لها – بساق بها شوك ؛ وكان لتوفيق الحكيم بعوده الضامر أشواك تحيط به . إن لم يكن بهدف الدفاع عنه فعلى الأقل تمكنه من أن يلوذ بها ، عندما يقرر بينه وبين نفسه أن يفض يده ممن حوله .

والحق أننى لم أتعرف على تلك التركيبة المبهرة لذلك الشيخ الشامخ ؛ إلا من خلال ما توصلت إليه من قراءة أعماله الأدبية . فقد لاحظت أنه يدقق النظر إلى مكونات الطبيعة لكى يخلص منها برؤية يضفيها على الإنسان ، فهو فى مسرحية "مصير صرصار" يتعمق فى تأمل ما يحدث إذا ما انقلب "الصرصار" على ظهره ، فلا يملك الدفاع عن نفسه فى مواجهة النمل ؛ إذ يأتيه فى طابور

منتظم ويشل حركته وهكذا يمثل "الصرصار " المشلول الحركـــة " لتوفيق الحكيم إنساناً وضع فى مأزق .

والرؤية ذاتها ضـــمنها الحكيم نظرته للحـــرباء فى مســـرحية "يا طالع الشجرة " إذ تصورها ممثلة لكل قديم .. إنساناً كان أو حيواناً، وكان محقاً فى ذلك التصور ؛ لأن الحرباء تكاد تكون النسل الباقى من عصر الديناصورات . فقد استفاد من هذه العلاقة بدفن الحرباء تحت شجرة " بهادر " ؛ ولسوف تكون بديلاً لزوجته التى قتلهـــا . وكان بذلك يبوح لبهادر بنصيحة مؤداها أنه لا خوف عليه إذا مـــا تخلص من زوجته ؛ لأن الشرطة الباحثة عنها بعد موتها لن تجـــد إلا جثة الحرباء . وحين تعرفت عليه أفضيت له بتصورى لبعض أعماله ؛ وكان ذلك مدخلى للمناقشة معه ، وقد حدث أن صـــادفت الوجهين معاً المكونين لشخصيته على الطبيعة ؛ رأيت وجه الوردة عندما التقيت به صدفة فى اتحاد الكتاب ، وهو ينتظر سيارة صديقه الأديب الراحل ثروت أباظة لتقله إلى منزله . عنـــدها ســـمح لـــى الوقت بأن أتجاذب معه أطراف الحديث ، الذى تركز على ســـؤالى الذى طرحته عليه حول مدى صـــحة مـــا أراه مـــن أن أعمالـــه المسرحية فى الستينيات والسبعينيات كانت أعمالاً سياسية ، تؤكـــد انشغاله بوضع الحلول يوماً بيوم لمشكلات المجتمـــع ، وضـــربت المثل بـــ " يا طالع الشجرة " التى وضع بها حلاً لبهادر (الحاكم)

إذا ما طولب بالدفاع عن نفسه لقتل زوجته (رفيقته) ، ذلك أنـــه ليس عليه من ضير ؛ لأنه إذا ما بحثت الشرطة عن جسم الجريمة فلن تجد إلا جثة الحرباء " ممثلة للقديم " – وليس لأحد أن يبكـــى على التخلص من القديم ؛ "رفيقة" فى حالة بهادر و"رفيقاً" فى حالة الحاكم !! وعلى المستوى نفسه ، مسرحية " الســلطان الحــائر " المشغول بضرورة تطبيق القانون لشدة إيمانه بالشرعية ، فأنـــذره بأنه إذا ما تمسك بموقفه لن يحقق شيئاً سوى أن يباع فـــى ســـوق النخاسة وتشتريه غانية .

وليس خارجاً عن هذا النطاق ما قدمه فى مسرحية "بنك القلق"، التى أوحت للحاكم فى مواجهة البطانة المنحرفـــة بـــأن الرشـــوة لا تضر بالمجتمع ؛ لأن الرشوة ليست سوى تداول للمال .. تنتقل من يد إلى يد وتصب فى النهاية فى جيب الحـــاكم ، فهـــى منـــه وإليه .. مجرد ورقة نقدية يصدرها الحاكم وفى النهاية تعود إلـــى خزانته !

- **وبماذا عقَّب الحكيم على تلك الآراء ، التى لم تصدر عـــن النقاد من قبل ؟**

لم يمتعض ، بل هناك ما هو أخطر : مسرحية " سائق القطار " التى تعذر خلالها على السائق التعرف على ما إذا كانت الإشـــارة

التى سوف تصـــادفه حمراء فيتوقف القطار أو خضراء فيمضــــى فى طريقه ، وأراد أن يستأنس برأى زميله العطشجى بعد أن قــدم للموقف أن ركاب القطار أنفسهم كانوا يرقصون داخــل العربـــات رقصة "الجيرك" الصاخبة . وجاء الجواب من العطشجى : لا تهتم فأنت وحدك صاحب القرار فى المضى بالقطار أو إيقافه ! وما أشبه ليلة تلك المسرحية بالبارحة ، عندما كان الرئيس جمال عبد الناصر على ظهر اليخت (المحروسة) فى عرض البحر المتوسط عائــداً من بريونى بيوغسلافيا ، وجاءته الأخبار عن طريــق الإذاعـــات باشتعال الثورة فى العراق . وطلب المشورة بما ينبغى عمله مـــن رفيقيه المرحوم محمود فوزى والأستاذ هيكل ؛ إذ تريثا فى الرد ثم اجتمعا على القول : أنت وحدك صاحب القرار .

قلت إن توفيق الحكيم لم يمتعض لتفسيراتى لمسرحياته ؛ وإنما واجهنى بمشاعر محايدة قائلاً فى هدوء شديد : الفن العظيم يضىء فى أكثر من اتجاه ، وللقارئ أن يستعمل خياله وثقافته فى القــراءة وصولاً إلى الحقيقة ، التى يستخلصها هو من العمل الفنى .

غير أننى لم ألتق على رأى واحد مع الناقد الراحل فؤاد دواره وقد دار بيننا الحوار ذاته فى حضور الصديق المشـــترك الراحــل نعمان عاشور . ولكن حدث بعدها أن قرأت فى الصحف أنه حصل

على الماجستير فى الأدب برسالة عنوانها " الأدب السياسى عنـــد توفيق الحكيم " والحق أننى لم أطلع عليها حتى الآن .

الوسيط بين الباشا والسادات

وهكذا كان الحكيم إذا أنس إلى أحد فتح له قلبه ؛ وأمده بأسرار لا يستطيع التوصل إليها عن غير طريقه . وبالفعل تطوع ليلتها ، وأخبرنى بأنه قام بدور الوسيط بين فؤاد باشا سراج الدين والرئيس السادات حول إحياء دور الوفد كحزب برئاسة السادات . وأنه كان صاحب الفكرة التى التقى معها السادات واتخذ خطوات لتحقيقهـــا ، لولا أن عناصر تدخلت ودفعت فؤاد باشا للمـــزايدة على الثـــورة فى خطاب مشهور بالإسكندرية تسبب فى فـــض الحفـــل ؛ بســـبب مشاجرة افتعلها بعض الحاضرين مع أو ضد الاتجاه الجديد ، وعندها قال السادات كلمته المشهورة : الباشا تصور أن عصر الباشوات عاد! ومن ثم اتجه إلى إهمال حزب "مصر" وكون الحزب الوطنى ، وكأن حزب " مصر " برئاسة رجل المباحث العامـــة الســـابق كـــان وراء الشرخ الذى وقع لينهى الحوار بين الرئيس والباشا !

كان ذلك اللقاء منذ ما يزيد عن عشرين عاماً ، ومن يومها كـــان الود متصلاً بيننا ، على الرغم من أننى صرحت بتلـــك الآراء فـــى حديث صحفى مع الأديبة "عائشة أبو النور" نشر فى " أخبار اليـــوم "

عام ١٩٨٠ ، قلت فيه إنه من الثابت أن تصالح غالبية الكتـــاب مـــع المجتمع وصل إلى حد تبرير النواقص والتماس الأعـــذار للضـــعف الثورى (الفتى مهران لعبد الرحمن الشـــرقاوى) ووضـــع الحلـــول لمشكلات السلطان اليومية ، (أعمال توفيق الحكيم فى الستينات) وقد نتج عن التبرير والتصالح أن أصبح المتصالحون بغير قضية فكريـــة دافعة للإبداع ، حتى أن معظم الكُتّاب توقفوا عن العطاء فـــى ســـن الأربعين .. بينما الأديب يعطى الأفضل والأكثر حكمة كلما تقدم فى السن . ولذلك أستطيع القول إن الحكيم كان يرينى فى ذلـــك الوقـــت وجه الوردة لا ساقها !

وجاء دور الشيخ الشعراوى !

وذات يوم صحوت من نومى مبكراً على صوت تليفون يقول : أنا توفيق الحكيم . وكانت مفاجأة ليس لها سابقة – وأضاف : إنت عايز تدخل التاريخ زى ما عمل محمد بيه نور عندما أثار الدنيا ولم يقعدها بقرار الحفظ الصادر منه كرئيس للنيابة فى التحقيق مع طه حسين بشأن كتابه " فى الشعر الجاهلى " ؟ أنا منتظرك فى مكتبى بالأهرام .

والتقينا وقدم لى – دون أن يأمر لى بفنجان قهوة – بلاغاً مكتوباً بخط يده وتوقيعه لكى أقدمه إلى النائب العام ، يطلب فيه الحماية بسبب ما تواتر فى الصحف من أنباء عن موقف الشيخ الشعراوى من مقالاته ، التى نشرت بالأهرام بعنوان " حديث مع أو إلى الله " وما ترتب على ذلك من تعيين جهات الأمن لمخبر على باب العمارة التى يسكن بها ، وقد فوجئ بوجوده مما جعله يشعر بالخطر . ولخطورة الموقف لم أضيع وقتاً خاصة وأن مكتب النائب العام قريب من مبنى الأهرام ، وتمت المقابلة بود ملحوظ ؛ إلا أنه رأى أن توفيق الحكيم كان متحفظاً فى بلاغه ؛ مما يعنى أنه لا يرغب فى توجيه اتهام محدد إلى الشيخ الشعراوى ، وذلك يجعل

النيابة فى موقف محايد لا تستطيع معه أن تأمر بإجراءات التحقيق التى يطالب بها . فأخبرته بما إذا كان الوضع يتغير لو أننى قدمت له بلاغاً آخر من اتحاد الكُتّاب ، يتضمن مواجهة الثغرة التى رآها فى البلاغ ، فرحب بالفكرة .

- **عندها تمت الرحلة – رايح جاى – بين الدورين الخامس والسادس بمبنى الأهرام !**

– ذلك ما حدث فعلاً – فقد عدت لمكتب الحكيم الذى رأى أن المسألة ميسورة ، ولا تقتضى أكثر من مقابلة ثروت أباظة فى مكتبه بالدور الخامس ، وطلب منى مقابلته باعتبارى المستشار القانونى لاتحاد الكُتّاب . وما إن التقيت بثروت أباظة وتعرف على المطلوب حتى ثار ثورة عارمة ؛ معلناً أن ذلك لا يمكن أن يتم . وطلب الحكيم تليفونياً وما إن بادره بالحديث حتى فطن إلى أن صوت الحكيم لا يصله مما يعنى أنه أغلق التليفون . وزادت ثورة ثروت أباظة وبرقت الدموع فى عينيه مقسماً بمعزة الدسوقى باشا (أبيه) أنه لن يعرف توفيق الحكيم بعد ذلك ؛ بل وسوف يستقيل من رئاسة اتحاد الكُتّاب ؛ وسحب ورقة كتب فيها بخط مرتعش أنه يقدم استقالته من رئاسة الاتحاد وسلمها لى ؛ ورجوته أن يهدأ وسوف تحل المسألة .

وبادرت إلى الصعود مرة أخرى علـــى الـــدرج إلـــى الـــدور السادس ، ولم يفاجأ الحكيم بى ، وكأنه كان ينتظرنـــى ! فعاتبتـــه على ما صنعه بمكالمة ثروت أباظة الذى أقسم بمعزة والده أنه لن يعرفه بعد ذلك ! فنظر إلى توفيق الحكيم بعينى طفل وجد متلبســـاً بذنب لم يرتكبه ؛ وقال لى أنا لم أغلق التليفون وسوف أذهب معك لمقابلته . ونهض من مكانه وكأنه شاب فى ربيع العمر . ومضينا إلى الدور الخامس وما إن دخلنا على ثروت أباظة حتى نهض واقفاً ورحب بقدوم الضيف الكبير ! وتركتهما معاً ، وصعدت إلى الدور السادس فى انتظار عودة توفيق الحكيم .

- **أظن أن الأحداث لم تقف عن هذا الحد ؟**

– ما حدث كان أخطر .. أو قل كان أظرف ! فى مكتب توفيق الحكيم رحب بى المرحوم الشيخ عبد المنعم النمر ، الذى لم أكن قد قابلته من قبل ، وفاجأنى بالسؤال: ماذا تم فى موضوع توفيق بك ؟ وبسلامة نية دون أن أتحرى مصدر معلوماته أخبرته بأننا بصـــدد الحصول على قرار من اتحاد الكُتّاب بإجراء التحقيق . فقال لـــى : لو أنك فعلت فلسوف نخرج من الأزهر فى مسيرة إلـــى الزمالـــك لندك مبنى اتحاد الكُتّاب دكاً ! وقبل أن أفيق من المفاجأة – بل من الصدمة – وجدت شاباً يافعاً جالساً فى أول الحجرة على بعد أمتار

من جلستنا بادرنى قائلاً : ونحن أيضاً سوف نكون فى المسـيرة . فقلت : لو أذنت ، على الأقل أتعرف على سيادتك ! فقال : أنـا الدكتور أحمد عبد المنعم النمر الأستاذ بجامعة الأزهر .

وأحسست بأن ناراً على وشك أن تشتعل ، غير أنها لم تلبث أن انطفأت عندما فتح الباب ودخل توفيق الحكيم متأبطاً ذراع ثـروت أباظة كطفلين معاً - مع الاعتذار للشاعر الراحل إبراهيم ناجى - وبهدوء شديد استعاد الحكيم مكانه وراء مكتبه ، وجلـس ثـروت أباظة بغير أن يبدو عليه أن معركة كانت قد شبت بـين الـدورين الخامس والسادس . ثم تقاطر الباقون وامتلأت الحجرة بهم : نجيب محفوظ وعبد الرحمن الشرقاوى ويوسف إدريس - وفـى حـديث هامس لا يعرف التوتر تمت المداولات بسرعة - يقال فيها الرأى ويستجـاب له أو يجـرى الاعتراض عليه بغير كلمات ؛ وإنمـا الاستجابات والاعتراضات تتم بلغة العيون وتبادل النظرات !

وانجلى الموقف عن قرار وافق عليه الجميع ولم يعترض عليه الحكيم مضطراً . وهو أن يكتب الحكيم خطاباً لينشر فـى اليـوم التالى بالأهرام يتضمن اعتذاراً مجملاً للشيخ الشعراوى ؛ وتوافـق الجميع على تحرير الخطاب كل منهم يـدلى بكلمـة أو بعبـارة . وطلبوا من الحكيم التوقيع على الخطاب ؛ وتبادل الحكـيم معـى

نظرات لها معنى . ولم يغب عنى أنه كان فى وضع غير مقبول . ورأيت أن أمضى معه فى الطريق الذى فهمت أنه يريده ؛ فأخبرته أن الساعة تجاوزت الثانية ، وأننى مضطر للحاق بـأولادى قبـل خروجهم من المدرسة لأصطحبهم إلى البيت ؛ ومن الممكن تأجيل الخطاب حتى يتسنى لنا صياغته على نحو محدد وبغير عجلـة . وبدا أن الجميع يعترضون . ووجد الحكيم نفسه مضطراً للاتصال تليفونياً بالديسك ، وجاء الإنقاذ : أن الصفحة قد أعدت ويصـعب تعديلها . فما كان من الحكيم إلا أن وضع ورقة الاعتـذار داخـل الوراقة على مكتبه ؛ معلناً أنه يصعب النشر باكرًا . وهكذا وضع الحكيم الجميع أمام الأمر الواقع ، ووافقنى على الانصراف إلى لقاء آخر . ولم تخرج ورقة الاعتذار من طيات الوراقة ؛ ربما حتـى الآن !

ولأن صورة ما حدث لم تفارقنى طوال طريقى إلـى مدرسـة أولادى ؛ كشفت الأحداث لى أنه إذا كان توفيق الحكـيم وثـروت أباظة رجلين ولكن طفلين .. فإنه يصدق على الجميع أنهم كـانوا أطفالاً ولكن رجالاً ، والأكثر أننى – وقد بهرنى سـلوك هـؤلاء الكبار إذ أداروا الحوار فيما بينهم همساً وفى قطاعات منه إيمـاء بالنظرات بغير تشنج أو صراخ – اكتشفت عدم مصداقية الشـعار القائل إن العرب ظاهرة صوتية !

ثم جاءت المفاجأة الكبرى بالنسبة لى ، عندما طالعت مقالاً لتوفيق الحكيم نشره فى أخبار اليوم ، فهمت منه أنه استبعد نشر خطاب الاعتذار ، واستبدله بمقال دعا فيه الشيخ الشعراوى إلى مائدة كباب فى مطعم مشهور ، وكانت دعوة على الورق لم يبق منها حتى رائحة الشواء ! الذى بقى كان يخصنى شخصياً ، إذ تساءل الحكيم فى المقال ببراءة : ما حكاية القضية ؟ هذه القضية كما قرأت عنها فى الصحف ليس لى اعتراض بشأنها .. وإذا قلت للصحافة أن تذهب وتعرف الموضوع من المحامى فهذا صحيح كذلك ، وما من شيء يكلفنى شيئاً فى هذا الموضوع كله ، فالمحامى وهو محامى اتحاد الكتاب ، وأنا رئيس اتحاد الكتاب لن يتقاضى منى أتعاباً !!

هكذا ببساطة أنكر توفيق الحكيم أنه قدم بلاغاً إلى النائب العام وقال عنى إننى مستشار بالمجان لاتحاد الكتاب ، وقد دفعته على غير إرادته إلى الشكوى ، وكانت تلك المقولة – بالنسبة لى كمحام محترف – تعنى أننى أصطنع المنازعات ؛ فضلاً عن أنه صورنى فى صورة المحامى الوافد عليه من النافذة .. وليس هو الذى أيقظنى من نومى مبكراً لخطورة الموقف !

وبغضب اتصلت بالمرحوم ثروت أباظة بمكتبه ؛ لأقول له إننى سأرد على ما كتبه توفيق الحكيم عنى ، وصرخ ثروت أباظة

بطيبته المعهودة : أنه حذرنى من قبل بألا أقف فى طريق واحد مع توفيق الحكيم ! وينبغى أن أتحمل المسئولية وحدى ولا أفكر فـــى الرد عليه . فهو ابتداء ونهاية توفيق الحكيم الأولى بالرعاية ؛ بـــل وبالحب !

ومرة ثانية أعرف معدن هؤلاء الكبار ، وقد استجبت إلى رغبة ثـــروت أباظـــة فى عدم الرد . وإن كنت قد حرصـــت علـــى أن أدلى بحديث صحفى لمجلة آخر ساعة ، نشرت فيه صورة ضوئية لبلاغ توفيق الحكيم إلى النائب العام بخط يده وتوقيعه دون تعليـــق من جانبى .. بل ودافعت عن موقفه من الدنيا والدين معاً !

وهكذا انكشف لى الوجه الثانى لتوفيق الحكيم ، وكان ثـــروت أباظة على معرفة به قبلى ، وهو أن توفيق الحكيم عنـــد اللـــزوم يستدعى الشوكة فى ساق الوردة ويستعملها ضدك مداعباً . وعليك أن تتحمله حتى لو أدمت أناملك ؛ لأنه فى الحقيقة لا يعرف الشر !

ولعل عدم معرفته للشر كان وراء توقيره فى حياته وبعد انتقاله للعالم الآخر – إلى حد أننى أتذكر وقت أن حـــددنا موعـــداً لفـــتح وصيته فى مقر اتحاد الكُتّاب كطلب ورثته وفى حضور الصحافة – أن سيطر علينا جميعاً جو من الرهبة لم تغب عن الصحفية الإنسانة منى رجب فى تغطيتها للحديث فى " الأهرام " ، على الرغم مـــن

أننى كنت كاتب مسودة الوصية وشاهداً عليها ، وعلى علم بأنهـا كانت تضم قسمين : الأول تعيين ابنته مديرة لنشر أعماله الأدبيـة بعد وفاته ولمدة خمسين عاماً المحددة للحماية القانونيـة ، وذلـك لحسابها وحدها وهذا جائز فى القانون . والقسـم الثـانى خـاص بالتبرع بمكتبته ومقتنياته الشخصية لجريدة الأهرام .

ولقد أكد لى صدق تلك المشاعر نحو توفيق الحكيم إقدامه على إهدائى بالقرب من انتهاء الرحلة قلم باركر مع بطاقة ، وقد كتـب فيها أنه وقع بالقلم ذاته على البطاقة خالية من ذكر النقود بتـاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٣ . ووعدته بأننى لن أكتب به ثانية ؛ وأننى سـوف أحتفظ به حاملاً توقيعه احتراماً وتقديراً له . وقد كان .

نسيت أن أقول إن القلم كان مملوكاً لى ، وقد أعطيته له ليوقع به ليس غير !!



نصيف بك زكى

المحامى وفقيه القانون المدنى.



حاتم يوسف العسكرى

كبير المحامين بالبحيرة لسنوات عديدة.



صورة قطع عسكرية أمريكية فى الميناء التركى (بيرى) باليونان
التقطها المؤلف ونشرها الأهرام فى الصفحة الأولى
منسوبة لمصور الأهرام الخاص.



المؤلف وأصدقاء الناقد الراحل جلال العشرى فى حفل زفافه من اليمين:
صبرى العسكرى ، فتحى العشرى ، محمد نوح ، سليمان الحمامى ، مصطفى عبد الله



الأديب الراحل محمود تيمور فى زيارة لمقهى عبد المعطى المسيرى
بدمنهور ويرى على يمينه صاحب المقهى .



حجرة المحامين بمحكمة دمنهور الكلية ـ ويرى من اليسار لليمين المحامون أمين غالى
وموريس حليم وعبد المجيد الحمامى ـ ثم صبرى العسكرى وإلى يساره سليمان الحمامى وأحمد الخربوطلى
ويرى فى الصورة القائم بأعمال النظافة تبدو عليه السعادة!



فؤاد باشا سراج الدين فى محطة دمنهور للسكة الحديد وفى استقباله حشد من الوفديين ويرى المؤلف إلى اليمين من الصف الثانى والشاعر فتحى سعيد إلى اليسار من الصف الثالث.



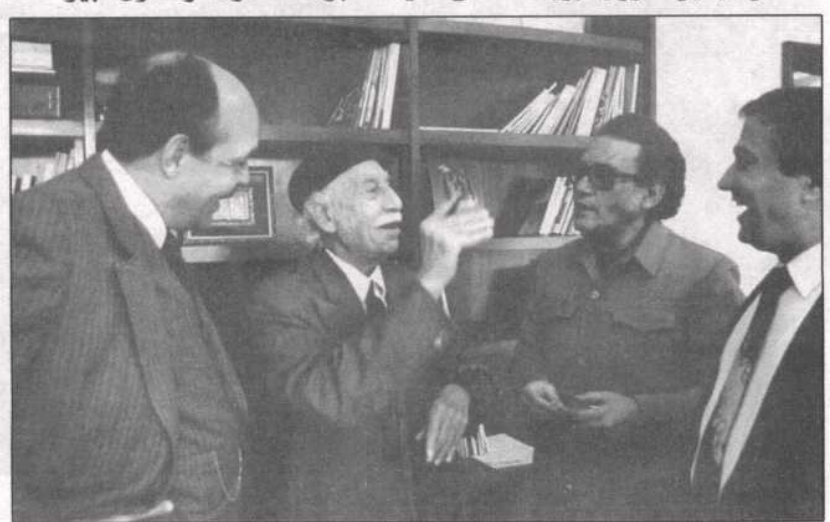
المؤلف يجرى حديثًا صحفيًا مع أفراد سيرك عاكف
بمولد سيدى إبراهيم الدسوقى بدسوق.



أديب دمنهور عبد المعطى المسيرى
وسط حشد من المثقفين فى البحيرة.



الأديب الراحل توفيق الحكيم ويحيط به الأدباء أبناء البحيرة.
من اليمين: فاروق جويدة ، فتحى سعيد ، صبرى العسكرى ، وأنطون ألبير



الأديب الكبير فى لحظة سعادة بين أبنائه الوافدين من البحيرة.



لحظة صمت وتأثر ، و يرى المؤلف يراجع وصية الراحل توفيق الحكيم
فى مقر اتحاد الكتاب وبحضور الورثة ومسئولى الاتحاد.

فهرس الموضوعات

مقدمة : ٧
أول الغيث قطرة ١١
أجنحة التربية السياسية ١٥
المحاماة مهنة المبادئ لا الإثراء ٣٥
مواقف وطرائف فى المحكمة ٥٣
جماعة الصلح خير ٦٥
ضرائب الأدبـــاء ٩٥
الأديب المنتحر ١٠١
الوجه الآخر لمحاكمة شهرزاد ١٠٧
توفيق الحكيم وطبيعة الوردة البلدى ١٢٥
وجاء دور الشيخ الشعراوى ١٣١

<u>كتب للأديب صبرى العسكرى :</u>

١ - " **قيود محطمة** " - الطبعة الأولى - دار الحرية للطباعة والنشر - قصص قصيرة ١٩٥٤ .

٢ - " **اللعبة التى انتهت** " - روايات الهلال - قصص قصيرة ١٩٧٥ .

٣ - " **دعوة إلى الحب** " - روايات الهلال - قصص قصيرة ١٩٧٦ .

٤ - " **الملهى الليلى** " - روايات الهلال - قصص قصيرة ١٩٧٩ .

٥ - " **دنيا غير الدنيا** " - ٢٠٠٠ للثقافة والنشر - رواية وقصص قصيرة ١٩٨٤ .

٦ - " **صوت ولا صدى** " - ٢٠٠٠ للثقافة والنشر - مقالات وأحاديث ١٩٨٤ .

٧ - " **عاصفة على كاب داى** " - العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة - ترجمة فرنسية لقصة " دنيا غير الدنيا " ١٩٩١ .

٨ - " **نزار قبانى والثورة العرابية** " - الدار المصرية اللبنانية - دراسة ١٩٩٨ .

٩ - " **يا قلب لا تحزن** " - الدار المصرية اللبنانية - مقالات ٢٠٠٠ .

١٠ - " **قيود محطمة** " - طبعة ثانية - الدار المصرية اللبنانية - قصص قصيرة - ٢٠٠٣ .

١١ - " **كلمات فى النقد والسياسة** " - ٢٠٠٠ للثقافة والنشر - مقالات - ٢٠٠٦ .

<u>تحت الطبع :</u>

- **وقفات خارج الصفوف .**